وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة يحي فارس المدية
كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير
القسم: علوم المالية والمحاسبة
تخصص :محاسبة

الموضوع:

دراسة تحليلية لنماذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية 2019/2017

دراسة حالة تطبيقية لمؤسسة اتصالات الجزائر – فرع المدية-

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة

من إعداد الطالب:
- البركاني فطيمة

تحت إشراف الأستاذ:
- بغدادي فؤاد.

السنة الجامعية 2020/2019

الشكر والتقدير

الحمد لله حمدا يليق بجلال قدره وعظيم سلطانه الذي اعانني على انجاز هذا العمل، والصلاة

والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين.

اتوجه بشكري وتقديري وخالص امتناني وعرفاني الى الاستاذ المشرف الدكتور: فؤاد بغدادي

على ما قدمه لي من ارشادات ونصح وتوجيه طيلة فترة اعداد الدراسة وما افاض علي من وقته

حرصه الدائم وتحفيزه لاتمام هذا العمل.

الى الاساتذة اعضاء لجنة المناقشة.

كما اتقدم بشكرى الى كل من قدم لي يد العون في انجاز هذا العمل.

فاطمة

الإهداء

اهدي عملي المتواضع الى:

الى من احمل اسمه بكل افتخار وعز ووقار، الى من اعطاني دون انتظار . . . .

والدي العزيز .

الى رمز الحنان والعطاء وصدق الايباء، الى ذروة العطف والوفاء، الى اجمل حواء . . . .

امي الغالية ثم امي ثم امي .

الى الدر النادر والذخر العامر ارجو التوفيق من العلي القادر . . . .

اخوتي الاعزاء .

الى الدرع الواقي والكنز الباقي، الى من جعلنا العلم منبع اشتياقي . . . .

جدتي فاطمة الزهراء وخالتي رتيبة العزيزتين .

الى عربون الصداقة وحسن العلاقة، الى قدوتي في النجاح . . . .

الدكتور علي .

الى من هم انطلاقة الماضي وعون الحاضر وسند المستقبل . . . .

صديقاتي العزيزات

الى كل الاهل والزملاء

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى عرض اهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي وكيفية تطبيقها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للتنبؤ بمدى احتمال تعرض المؤسسة لخطر الفشل في المستقبل، وذلك بدراسة الوضع المالي لعدة سنوات من خلال النسب المالية، ولتحقيق اهداف الدراسة تطرقت الي اساليب وادوات التحليل المالي من نسب مالية ومؤشرات، كما بينت مختلف ابعاد الفشل المالي ومظاهره وعرض اهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي التي من شانها اعطاء تنبيه مبكر بدلائل الفشل.

وقد تم عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة اتصالات الجزائر خلال الفترة من 2017- 2019 وقد خلصت الدراسة الي عدة نتائج تتلخص في ان نماذج التنبؤ بالفشل المالي تبنى على اساس مجموعة من النسب المالية نظرا لاهميتها في التنبؤ بالفشل، الا ان العمل بهذه النماذج الكمية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا يزال ضيق او شبه معدوم.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، النسب المالية، نماذج التنبؤ بالفشل المالي

Abstract :

This study aimed to present the most important models for predicting financial failure and how to apply them in the Algerian Economic Corporation to predict the extent of the institution's exposure to the risk of failure in the future, by studying the financial situation for several years, through financial ratios. To achieve the objectives of the study, the study dealt with methods and tools of financial analysis in terms of financial ratios and indicators.Moreover, it showed the various dimensions and manifestations of financial failure, also presented the most important models for predicting financial failure that lead to an early warning of failure signs.

The financial budget and table of accounts for the results of Algeria Telecom institution were presented during the period 2017-2019. The conclusion of the study was the models of predicting financial failure are based on a set of financial ratios due to their importance in predicting failure. However, the implementation of these quantitative models in the Algerian economic institutions is still limited or almost non-existent.

Keywords: financial analysis, financial ratios, predicting models of financial failure.

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
شكر	–
إهداء	–
ملخص	–
فهرس الموضوعات	–
قائمة الجداول	–
مقدمة	أ
الفصل الأول عموميات حول التحليل المالي	
تمهيد	2
المبحث الأول: نشاة التحليل المالي	3
المطلب الأول: نشأة التحليل المالي	3
المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي	4
المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي	6
المبحث الثاني: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي	10
المطلب الأول: أنواع التحليل المالي	10
المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	13
المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي	15
المبحث الثالث: مصادر البيانات اللازمة للتحليل المالي	17
المطلب الأول: مصادر بيانات التحليل المالي	17
المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي	40
المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي	41
خلاصة	43

الفصل الثاني النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة	
تمهيد	46
المبحث الأول : التحليل بواسطة المؤشرات المالية	47
المطلب الأول: التحليل بواسطة رؤوس الأموال	47
المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية	54
المطلب الثالث: التحليل بواسطة المردودية	61
المبحث الثاني: التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية	65
المطلب الأول: ماهية الفشل المالي و أهمية التنبؤ به	65
المطلب الثاني: مراحل و أسباب الفشل المالي	71
المطلب الثالث: أهمية التنبؤ بالفشل المالي وأساليب معالجته	75
المبحث الثالث : دراسة اهم النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي	80
المطلب الأول : ماهية نماذج التنبؤ بالفشل المالي	80
المطلب الثاني: عرض نموذج Altman، BLUM، Argenti،Tafller Tisshow، Springate .	85
المطلب الثالث: عرض لنموذج Kida،Zmijewski، Ferner And Hamilton، Sherrord، Shirata	92
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمؤسسة اتصالات الجزائر فرع المدية	
تمهيد	100
المبحث الأول : تقديم المؤسسة محل الدراسة	101
المطلب الأول :تقديم عام لمؤسسة اتصالات الجزائر	101
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	104
المطلب الثالث: أهداف ونشاطات المؤسسة	106

فهرس الموضوعات

المبحث الثاني: عرض وتحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام المؤشرات والنسب المالية وتطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي	109
المطلب الأول:عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات الأخيرة	109
خلاصة	121
الخاتمة	124
قائمة المراجع	132
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	ميزانية (الأصول)	20
(1- 2)	ميزانية (الخصوم)	21
(1- 3)	حساب النتائج حسب الطبيعة	26
(1- 4)	حساب النتائج حسب الوظيفة	28
(1-5)	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	33
(1-6)	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	35
(1-7)	جدول تغير الأموال الخاصة	38
(2-1)	بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي	82
(2-2)	نموذج Argenti للتنبؤ بالفشل	89
(2- 3)	درجة مخاطرة القروض حسب نموذج Sherrord	95
(2-4)	اهم المؤشرات المالية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي	98
(3-1)	الميزانية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر لسنة 2017- جانب الاصول-	110
(3- 2)	الميزانية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر لسنة 2017 – جانب الخصوم-	111
(3-3)	الميزانية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر لسنة 2018- جانب الأصول -	112
(3-4)	الميزانية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر لسنة 2018 - جانب الخصوم-	113
(3-5)	الميزانية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر لسنة 2019 - جانب الاصول-	114
(3-6)	الميزانية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر لسنة 2019 -جانب الخصوم-	115
(3-7)	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة اتصالات الجزائر	116

	لسنة 2017	
(3- 8)	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة اتصالات الجزائر لسنة 2018	117
(3- 9)	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة اتصالات الجزائر لسنة 2019	118

مقدمة

مقدمة

يشغل دول العالم اليوم تطورا اقتصاديا واسعا ظهر مع تعدد وتوسع المؤسسات و كبر حجمها باعتبارها الخلية الأساسية للنشاط الاقتصادي، فأصبحت محل اهتمام الكثير من الباحثين والمحللين كونها الداعم والمنشط الرئيسي للاقتصاد الوطني، فهي عبارة عن تكامل بين الموارد المادية والبشرية والمالية معا، حيث تسعى جميع الأطراف أولها الإدارة ومتخذي القرارات إلى الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة، الأمر الذي يتطلب تفعيل أدوات الإدارة المالية من تقنيات ومؤشرات وتحليل وتفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية، لتشخيص وضعها الحالي والتنبؤ بالمستقبلي، بغية استمرارها وتحقيق أهدافها ونموها، خاصة مع القلبات الاقتصادية وزيادة المخاطرة وحالة عدم التأكد التي تهدد بقائها.

ويعد من اخطر الظواهر التي قد تتعرض لها المؤسسة الغافلة عن حقيقة وضعها المالي هي حالة الفشل المالي، يسبقه تعثر وتدهور في المؤشرات المالية فان لم ينبه مراجع الحسابات الى ذلك فانه يلحق اثأرا سلبية على المؤسسة وأصحاب المصالح والاقتصاد ككل، حيث نشط العديد من الدارسين والمفكرين والمختصين في الثلاثينات من القرن الماضي محاولين إيجاد أداة علمية فاعلة في قياس الفشل والتنبؤ به تكون بمثابة إنذار مبكر للتنبؤ بالفشل المالي مستقبلا وتلافي حدوثه، ونجحت هذه الدراسات في إيجاد مجموعة من النماذج الكمية يمكن الاستناد عليها في التنبؤ باحتمال الفشل، مبنية على أساس النسب المالية اذ أنها تعبر عن العلاقة الرياضية بين قيمتين او اكثر من بنود القوائم المالية، وبالتالي مساعدة المؤسسات على اتخاذ الإجراءات التصحيحية الأزمة في الوقت المناسب.

إشكالية الدراسة

وعلى أساس ذلك نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى قدرة نماذج التنبؤ بالفشل المالي في التنبؤ بالوضعية المالي للمؤسسة ؟

الأسئلة الفرعية:

ويندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماهي أساليب التحليل المالي المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة؟
- ✓ ماذا نعني بالفشل المالي في المؤسسة؟
- ✓ ما هي اهم النماذج المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟

فرضيات الدراسة

- ✓ للإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:
- ✓ يعتمد التحليل المالي على أسلوب النسب المالية للقدرة على للتنبؤ بالفشل المالي؛
- ✓ الفشل المالي للمؤسسة هو عدم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها في مواعيد استحقاقها؛
- ✓ توجد عدة نماذج يمكن استخدامها للتنبؤ بالفشل المالي.

أسباب اختيار الدراسة

توجد عدة أسباب شخصية وموضوعية دفعتني إلى اختيار الموضوع منها:

- ✓ الرغبة في دراسة هذا الموضوع كونه يرتبط بمجال تخصصي الجامعي في المحاسبة؛
- ✓ إبراز أهمية التحليل المالي في الإدارة المالية وما يقدمه من نتائج مبهرة في التنبؤ بالفشل المالي؛
- ✓ إهمال موضوع التنبؤ بالفشل المالي من قبل المسيرين والمستثمرين والملاك والمقرضين في الجزائر؛
- ✓ تقييم مدى قدرة نماذج التنبؤ بالفشل المالي على الحد من الأثار السلبية.

أهمية الدراسة

تمكن أهمية البحث من أهمية موضوع التنبؤ بالفشل المالي لدى العديد من الأطراف من مقرضين ومستثمرين وجهات حكومية، اذ ان استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي يكشف عن وضعية المؤسسة المالية ومدى احتمال تعثرها المالي في المستقبل، وهو ما يوفر لهم معلومات تساعدهم في ترشيد قراراتهم ويتيح للإدارة مراجعة سياساتها المالية وتحديد الأخطاء وتصحيحها قبل الوصول الى الإفلاس والتصفية.

كما ان استخدام هذه النماذج يساهم في الحد من التأثير السلبي للفشل على المؤسسة والاقتصاد الوطني ككل و تفادي ظاهرة الإفلاس من خلال الإنذار المبكر لاحتمال حدوثه.

أهداف الدراسة

- ✓ التعريف بالفشل المالي والمفاهيم المشابهة له من تعثر وعسر وترتيبها؛
- ✓ محاولة العرض والإحاطة بنماذج التنبؤ بالفشل المالي؛
- ✓ التعرف على مختلف النسب المالية المكونة لصيغة كل نموذج؛
- ✓ إيجاد وسيلة يمكن الاعتماد عليها للإنذار المبكر باحتمال تعرض المؤسسة للفشل المالي قبل سنة أو سنتين من تحققه؛
- ✓ إسقاط الجانب النظري على التطبيقي والاحتكاك بالميدان العملي.

منهج الدراسة

بغية دراسة الأشكال المطروح والإلمام بمختلف جوانب الدراسة وتحقيق أهدافها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لسرد مختلف الحقائق والمعلومات والمفاهيم المرتبطة بالتحليل المالي والفشل المالي ونماذج التنبؤ بالفشل المالي وتحليل مختلف الأبعاد.

أما في الجانب التطبيقي فانه تم الاعتماد على منهج دراسة حالة، حيث تم جمع وعرض وتحليل وتفسير القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة وتطبيق بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي عليها.

أدوات الدراسة

تمت الاستعانة بالأدوات التالية:

فيما يخص جمع المعلومات فقد اعتمدنا على المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بالموضوع، بالإضافة إلى البحوث العلمية المقدمة في رسائل الماجستير ببعض الوثائق من المؤسسة محل الدراسة وكذلك الدراسات والبحوث المنشورة على شبكة الانترنيت، كما اعتمدنا على أسلوب المقابلات الشخصية والاستعانة ببعض الباحثين الأكاديميين والمهنيين المتخصصين في المجال، للإحاطة بجوانب الموضوع سعيا لتحقيق نتائجه.

حدود الدراسة

وقسمت حدود الدراسة الى:

ا- **حدود مكانية:** تم إجراء الدراسة على مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية المدية

ب- **حدود زمانية:** سيتم إجراء الدراسة على ثلاث سنوات2017 و2018و2019

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول كما يلي:

الفصل الأول: كان بعنوان عموميات حول الفشل المالي.

الفصل الثاني: والذي يحمل عنوان النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي.

الفصل الثالث: تم تخصيصه للجانب التطبيقي وكان بعنوان دراسة تطبيقية في مؤسسة اتصالات الجزائر.

صعوبات الدراسة

واجهتنا خلال هذه الدراسة صعوبات تتمثل في:

- ✓ غلق المكتبات الجامعية بسبب أزمة الكورونا
- ✓ المماطلة في تقديم المعلومات والوثائق اللازمة عن المؤسسة محل الدراسة

الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي استندنا بها في هذه الدراسة من خلال المسح المكتبي نجد بعض الدراسات المشابهة لدراستنا:

ا- دراسة تريكي ليلى 2015، **قياس الأداء المالي والتنبؤ بالفشل -دراسة حالة مؤسسة مطاحن بن حمادي ببرج بوعريريج-**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة حيث تطرقت الباحثة الى مختلف الجوانب النظرية من مفاهيم متعلقة بالتحليل المالي وتطبيقه على القوائم المالية كم اشار الى اهمية تقييم الاداء المالي في المؤسسة حيث اعتبر الباحث النسب المالية كاداة للتنبؤ بالفشل المالي مبينا مفهوم الفشل واسبابه ومراحلة ومختلف النماذج للتنبؤ بالفشل المالي ومحاولة اسقاط الجانب النظري على التطبيقي بدراسة حالة مؤسسة.

ب- دراسة زوبيدي بوبكر الصديق 2017، **تطبيق أدوات توقع الفشل المالي لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة هدفت الدراسة الى التعريف بالفشل المالي والتعرف على مختلف الادوات المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي واسلوب دراسة حالة بتسليط الضوء على عينة من المؤسسات الاقتصادية وتطبيق مختلف النماذج الكمية عليها.

ج- بوضياف صفاء 2018، **دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي- دراسة تطبيقية في قطاع الحليب ومشتقاته**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف وتمحورت إشكالية البحث حول إلى أي مدى يمكن ان تساهم المعلومة المالية في التفسير والتنبؤ بالفشل المالي وقد تطرقت الى قطاع الحليب ومشتقاته وهدفت هذه الدراسة الى تقييم قدرة نماذج التنبؤ بالفشل المالي المبنية على أساس المعلومة المالية في التمييز بين المؤسسات

الناجحة والفاشلة على مستول القطاع، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن في جزء من الدراسة وخلصت الى النتائج التالية: بعض العوامل تؤثر على المعلومة المالية وفعالية النسب المالية في تقييم أداء المؤسسة، النماذج المبنية على أساس المعلومة ليس لها القدرة على التنبؤ بالفشل المالي للقطاع.

الفصل الأول

عموميات حول

التحليل المالي

تمهيد

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي السليم الذي تزايد الاهتمام به بعد أزمة الكساد العالمية التي شهدت انهيار عدة مؤسسات بسب سوء تسير إداراتها حيث ظهرت تشريعات تطالب بضرورة نشر المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية الأمر الذي تولد عنه ظهور وظيفة التحليل المالي لفهم وتفسير هذه البيانات.

ويقوم موضوع التحليل المالي بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ودراستها ومعرفة مدلولاتها واكتشاف نقاط القوة والضعف ومعرفة أسبابها ومحاولة تصحيحها.

ولا تنحصر أهمية التحليل المالي على إدارة المؤسسة وحدها باعتبارها الطرف الداخلي بل تتعدى الى أطراف خارجية أخرى كالملاك والدائنين، لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف المسطرة، لذلك يعتبر من أهم الأدوات الفعالة في إظهار حقيقة ذلك باعتبار أن كثيرا من المؤسسات تخفي بعض البيانات أو تحاول إظهارها بصورة اكثر قبولا تخدم مصالحها، وذلك بالاعتماد على أدوات تحليلية مناسبة أهمها القوائم المالية المتمثلة في الميزانية المحاسبية وتحليل المؤشرات المالية والتحقق منها لتجنب الوقوع في حالة العسر واستعمال النسب المالية في التحليل باعتبارها سهلة و تعطي نتائج واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة .

وقصد الإلمام بمختلف الجوانب السابقة الذكر نقترح المباحث الثلاث التالية:

المطلب الأول: نشاة التحليل المالي.

المطلب الثاني: تعريف التحليل المالي.

المطلب الثالث: اهمية واهداف التحليل المالي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتحليل المالي

تعاظم الاهتمام بالتحليل المالي في عصرنا الحالي الذي يتفق اغلب الباحثين على انه عصر الاتصالات وثورة المعلومات من قبل الكثير من الباحثين والمفكرين كونه يساهم في فحص السياسة لمالية للمؤسسة وتشخيص حالتها خلال دورة نشاط معينة.

المطلب الأول: نشأة التحليل المالي

ترجع نشاءة التحليل المالي حسب الباحثين والدارسين كأداة إلى مجموعة من الأسباب التي عجلت بظهوره يمكن إبرازها فيما يلي:

1- الثورة الصناعية:

أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى راس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح ووفرات الإنتاج الكبير، بذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغير إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المنشأة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أموال المنشأة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المنشأة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها.[1]

2- تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

إن نجاح الشركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المديرين والمؤسسين، لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار القوانين

[1] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي: لاغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 25.

لضمان هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات أو نشر القوائم المالية على الجمهور.[1]

3- الأسواق المالية:

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الاوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرين الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع المنشآت الأعمال التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات منشآت الأعمال ماليا لتحديدمدى قوة هذه المنشآت أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.[2]

4- الائتمان:

دفع انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل البنوك التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك ظهرت الحاجة إلى ضرورة تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تتوصل البنوك إلى قرار منح القرض أو عدم المنح، ومن أجل هذا فقد أنشأت الكثير من البنوك وحدات خاصة مهمتها القيام بتحليل القوائم المالية للمؤسسات التي تطلب القرض.[3]

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي

لقد تعددت تعاريف التحليل المالي باختلاف المفكرين نذكر منها ما يلي:

---

[1] منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي :مدخل صناعة القرا رات، الطبعة الأولى،** عمان، دار وائل للنشر، 2005 ، ص ص: 9 – 10.

[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

[3] المرجع السابق، نفس الصفحة.

– يعتبر التحليل المالي على أنه معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تعمل في عملية اتخاذ القرار، تقييم أداء المؤسسة في الماضي و الحاضر، والتنبؤ بالمستقل[1].

– يمكن تعريف التحليل المالي على أنه معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل، وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات، لخلق نسب ونماذج رياضية، تهدف الى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة. كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية و المنافسة التي تساعد على فهم افضل لمواطن القوة و الضعف.[2]

كما يعرف التحليل المالي على انه: مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات للتعرف على:

- ✓ الأداء الماضي للمؤسسة وحقيقية الوضع المالي الاقتصادي للمؤسسة في الوقت الحالي.
- ✓ التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة في المستقبل.
- ✓ تقييم أداء الإدارة.[3]
- ✓ عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي بهدف تقييم أداءه من زوايا عديدة بغرض تحديد

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر و التزيع، الأردن 2004، ص: 21.

[2] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الاولى، SME FINANCIAL ، رام الله، فلسطين، 2008، ص: 02.

[3] الجمعية السعودية للمحاسبة، **معلومات المحاسبة و دورها في أسواق الأسهم**، جامعة المملكة العربية السعودية، ص:03 .

جوانب الفترة والضعف، ومن ثَمَّ استفادة الأطراف المعنية من المعلومات التي يوفرها التحليل الرشيد لاتخاذ قراراتهم.[1]

من التعاريف السابقة نجد ان معظم الباحثين في للتحليل المالي يتفقون على خطواته كالتالي:[2]

- ✓ تحقيق هدف التحليل بدقة.
- ✓ تحديد الفترة الزمنية للتحلل المالي.
- ✓ اختيار أسلوب التحليل المناسب.
- ✓ إعادة وتبويب القوائم لتلائم التحليل المختار.
- ✓ التوصل إلى الاستنتاجات.
- ✓ صياغة التقارير.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي

نظرا للأغراض التي يقدمها التحليل المالي تُكسبه أهمية بالغة لدى الأطراف التي تستخدم المعلومات التي يقدمها لهم، خاصة مع توسع أنشطة المؤسسات وتباعد فروعها عن المركز وتطور حيل الغش والاختلاس، والتي تساعدهم من جهة أخرى في تحقيق جملة من الأهداف المسطرة.

أولا: أهمية التحليل المالي

يمكن القول أنَّ أهمية التحليل المالي تظهر في النقاط التالية:[3]

- ✓ التحليل المالي وسيلة للإدارة المالية في تقييم الوضع المالي والوضع النقدي.

---

[1] باصور رضوان، **دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018، ص: 03.

[2] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الإدارة المالية**، دار المحمدية العامة، الجزائر،1999، ص: 135.

[3] حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004، ص ص:171- 172.

- ✓ التحليل المالي يساعد في تقييم الأداء والتشغيل من خلال تقييم نتائج قرارات الاستثمار و قرارات التمويل.
- ✓ التحليل المالي يضمن مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة (المعايير) وتحديد الانحرافات وبالتالي تحليلها ومعرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الفنية وصياغة النماذج.
- ✓ التحليل المالي يساعد في تمكين الإدارة في رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية والتالي يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي.
- ✓ اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة سواء كان على مستوى المؤسسة ذاتها أو على المستوى القومي.
- ✓ للتحليل المالي مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى مؤسسة الأعمال وعلى المستوى القومي وبالتالي إعداد الموازنات التخطيطية والخطط السنوية اللازمة.
- ✓ يمَكِّن التحليل المالي من خلال نتائجه من التنبؤ باحتمالات تعرض المؤسسة إلى ظاهرة الفشل وما تقود إليه من إفلاس وتصفية.
- ✓ يساعد الإدارة في تحديد المشاكل التقنية والاقتصادية والمالية والمساعدة في تقديم البيانات الخاصة بمعالجتها.
- ✓ يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية لمختلفة بالتالي يمد مستخدمي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.

ثانيا: أهداف التحليل المالي

تختلف الأهداف المرجوة من التحليل المالي باختلاف الطرف الذي يقوم به سواء كان داخليا حيث يقوم به المحلل المالي للمؤسسة أو خارجيا كالبنك ومصلحة الضرائب...الخ.

إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموما في:[1]

أ- الأهداف الداخلية:

- ✓ البحث عن شروط التوازن المالي وقياس مردودية الأموال المستمرة.
- ✓ معرفة المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.
- ✓ الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية للفترة تحت التحليل وبصفة عامة إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- ✓ تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة.
- ✓ إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها أو محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها مما يساعدنا على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة.
- ✓ تنظيم ووضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في الرقابة العامة لنشاط المؤسسة وجعلها كذلك كأساس للتقديرات المستقبلية مثل الميزانية التقديرية للاستثمارات.

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص:11- 13.

- ✓ توفير المعلومات والبيانات لسياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية في الوقت المناسب منها قرارات الاستثمار، الاختيار بين وسائل التمويل وسياسة القروض اتجاه العملاء، توزيع الأرباح وتغيير رأس المال.

ب- الأهداف الخارجية:

- ✓ تعتمد البنوك على التحليل المالي خاصة في اخذ القرارات الخاصة بالإقراض أين يطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها لغرض معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.
- ✓ مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإظهار نقاط القوة والضعف التي تتميز بها المؤسسة.
- ✓ تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- ✓ تقييم النتائج المالية حيث بواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.

المبحث الثاني: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي

إن الدور الفعال الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم المشاريع وما يقدمه لرجال الأعمال خاصة فيما يتعلق باتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل والإقراض جعل منه محطة اهتمام لدى الكثير من مستعمليه بالطريقة التي تخدم أغراضهم.

المطلب الأول: أنواع التحليل المالي

تعددت أنواع التحليل المالي بتعدد الأطراف المهتمة به والأغراض التي يهدف إليها، فكل طرف يستعمله بالطريقة التي تخدم مصالحه وتساعد في تحقيق أهدافه، نذكر منها أهم هذه الأنواع:

أولا: حسب الجهة القائمة بالتحليل

و ينقسم الى جهتين هما:[1]

1- التحليل الداخلي: وهو التحليل الذي تقوم به جهة داخلية من داخل المنشاة المراد اجراء تحليل لها.

2- التحليل الخارجي: هذا النوع من التحليل تقوم بإجرائه جهات من خارج المنشاة كالبنوك والمصارف والغرف التجارية والصناعية وفي أيامنا هذه المكاتب المتخصصة في الحسابات والتدقيق.

ثانيا: حسب البعد الزمني للتحليل.

1- التحليل المالي الراسي: التحليل المالي الراسي (او العمودي) هو تحليل العلاقة بين بنود نفس القائمة المالية (قائمة المركز المالي او قائمة الدخل) خلال فترة زمنية واحدة

[1] علي خلق الله عبد الله، **التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، قسم الادارة، كلية الادارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008، ص: 18.

من اجل بيان الوزن النسبي لكل بند منها، لذلك فهو نوع من التحليل الساكن لأنه لا يراعي الزمن.

2- التحليل المالي الأفقي: التحليل المالي الأفقي(أو ما يسمى تحليل الاتجاه) يهتم بمتابعة تطور بند معين من قائمة مالية معينة خلال عدة فترات زمنية ويرصد التغير الحاصل فيه بالزيادة أو النقصان، لذلك يعتبر نوعا من التحليل الديناميكي.[1]

3- التحليل المقارن: يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة النسب المالية وحسابات المؤسسة مع المعايير القطاعية (الصناعية) الصادرة عن الاتحادات المهنية و الجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة و النشاط.[2]

ثالثا : حسب وقت وقوع التحليل.

يمكن اجراء التحليل المالي من حيث الوقت(الزمن)الذي يهتم ببياناته على النحو التالي:[3]

1- التحليل التاريخي: يقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أوكليهما خلال فترة زمنية ماضية مختارة كأن تكون لفترة ثلاث سنوات مالية أو خمس سنوات مالية مختارة...الخ.

2- التحليل المستقبلي: يقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية مستقبلية كأن يكون لفترة ثلاث سنوات لاحقة، أو خمس سنوات قادمة وذلك بالاعتماد على البيانات والمعلومات التاريخية للمؤسسة.

---

[1] عبد الرحمان بن سانية، **أساسيات التحليل المالي، مطبوعة جامعية**، جامعة غرداية، الجزائر، 2018، ص: 20.

[2] Hubert de la Brusterie, analyse financière, information financière, DUNOD, 3éme éduloir , Paris, 2006, p44.

[3] رضوان باصور، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

رابعا: الفترة التي يغطيها التحليل.

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها إلى ما يلي[1]:

1- التحليل المالي قصير الأجل: قد يكون التحليل المالي راسيا أو أفقيا ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل ويستفاد منه قياس قدرات المؤسسة وإنجازاتها في الأجل القصير ويعتَبر أداة التخطيط المالي قصير الأجل كذلك، كما يركز على تحليل التداول والسيولة النقدية وأرس المال العامل ومكوناته والتدفقات النقدية والربحية في الأجل القصير.

2- التحليل المالي طويل الأجل: أسوة بالتحليل قصير الأجل فقد يكون راسيا أو أفقيا ولكنه يختلف عنه في الفترة التي يغطيها والتي تتصف بطولها، وبالتالي فإنه يستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة وإنجازاتها في الأجل الطويل.

خامسا: المدى الذي يغطيه التحليل

يمكن كذلك تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه إلى[2]:

1- التحليل الشامل: قد تشمل عملية التحليل المؤسسة ككل، ونعني بذلك كافة الأقسام والنشاطات والعمليات والوظائف أو لمهام التي تتم فيها سواء على مستواها الداخلي أو في علاقاتها مع الخارج، وذلك كله خلال سنة مالية واحدة أو عدد من السنوات.

2-التحليل الجزئي: هو تحليل متعلق بجزء من النشاطات المالية للمؤسسة حسب غرض الجهة القائمة عليه وبالتالي يخدم أغراض أكثر تركيزا من تلك الشاملة.

كما يمكن تمييز أنواع التحليل المالي بناء على الأهداف التي تعرفنا عليها.

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] المرجع السابق، ص: 15.

المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

للتحليل المالي استعمالات واسعة جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من خلال تطبيقه من طرف محللين ماليين داخليين او خارجيين ومن الجهات التي تستعمل التحليل المالي استعمالاً واسعاً ما يلي:

أولا: إدارة المؤسسة

تستخدم التحليل المالي في مجالات مختلفة منها:

- ✓ تقييم كفاءة إدارة الموجودات والموارد، تقييم بلوغ الأهداف وتحديد الانحرافات، قياس السيولة والربحية...الخ.[1]

ثانيا: الدائنون

حيث تستفيد هذه الجهات من التحليل المالي في معرفة الوضع الائتماني للمؤسسة وهيكل تمويلها ودرجة السيولة لديها ومدى قدرتها على السداد في المدى القصير والطويل ودرجة ربحية المؤسسة.[2]

ثالثا: المستثمرون

يستفيدون من التحليل المالي في معرفة القوة الإدارية للمؤسسة، ونصيب حملة الأسهم في المؤسسة من الأرباح، وسياستها في توزيع الأرباح، ومدى استمرارها من سنة إلى أخرى ونسب التوسع في المؤسسة.[3]

[1] منبر شاكر محمد واخرون، المرجع السابق، ص: 18.

[2] خلدون ابراهيم شريفات، ادارة التحليل المالي، دار وائل للنشر، الاردن، 2001، ص: 93.

[3] المرجع السابق، نفس الصفحة.

رابعا: بيوت الخبرة المالية

تقوم هذه المؤسسات بعملية التحليل المالي، إما بمبادرة منها أو بناء على تكليف من إحدى المؤسسات المهتمة بأمر المؤسسة وتقدم خدماتها في مثل هذه الحالات مقابل أتعاب معينة.[1]

خامسا: اسواق المال

من متطلبات إدراج المؤسسات لتداول أسهمها في الأسواق المالية هو نشر كشوفات مالية لسنتين متعاقبتين وتقوم أسواق المال تحليل هذه الكشوفات ونشرها في دوريات ونشرات لتوضيح الأداء التاريخي للمؤسسات ومساعدة المستثمرين والمهتمين في اتخاذ قراراتهم وفق أسس علمية.[2]

سادسا: الدولة

تستخدم بعض المؤسسات التابعة للدولة مؤشرات التحليل المالي في رقابة الأسعار وفي تحصيل الضرائب ورقابة المؤسسات التي تتمتع بدعم حكومي، كما تستخدم مؤشرات التحليل المالي في إعداد الخطط المستقبلية على المستوى الكلي او القطاعي.[3]

سابعا: العاملين

يمكن القول بصفة عامة أن أهم الجهات ذات المصلحة المشتركة في المؤسسة هما المالكون والعاملون، ومن المعروف أن أحد أهم أهداف الإدارة هو إرضاء العاملين فيها ويتم ذلك من خلال اطلاعهم على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ووضعها النقدي ومستوى ربحيتها وكفاءة نشاطها وفاعلية سياساتها وقراراتها، وغيرها من جوانب القوة

[1] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي**، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان،2009، ص: 238.

[2] خلدون ابراهيم شريفات، مرجع سبق ذكره، ص: 93

[3] المرجع السابق، نفس الصفحة.

والتي تعد سندا قويا لاستمرارية المؤسسة والنمو، مما يعزز من ارتباط العاملين فيها ويقلل من معدل دوران العمل.[1]

المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي بشكل عام في تقييم الاداء واتخاذ القرارات الرشيدة، ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة اغراض متعددة منها ما يلي:

اولا: التحليل الائتماني

يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض (المدين)، وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض، فيقوم بتقييمه وبناء قراراه بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم.[2]

ثانيا: التحليل الاستثماري

يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها.[3]

ثالثا: تحليل الاندماج او الاقتناء

يقصد بالاندماج والاقتناء تكوين وحدة اقتصادية جديدة نتيجة انضمام وحديتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية المنفصلة لكل منها.[4]

رابعا: التحليل من أجل التخطيط

يعتبر هذا النوع من التحليل ضروريا في مواجهة التقلبات المستمرة التي تستعرض من لها أسواق المنتجات المختلقة من سلع وخدمات بحيث أصبح من الضروري لكل

---

[1] رضوان باصور، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

[2] هيثم محمد الزعبي، **الإدارة وتحليل المالي**، الطبعة الاولى، دار الفكر، عمان، 2000 ،ص ص: 159- 160.

[3] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[4] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لاغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**،المرجع السابق، ص: 27.

منشأة أن تقوم بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل ووضع تصور للأداء استناد إلى الأداء الذي كان سائدا سابقا.[1]

خامسا: تحليل تقييم الأداء

هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، والمستثمرين والمقرضين، وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.[2]

[1] حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص: 27.

[2] هيثم محمد الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص: 160.

المبحث الثالث: مصادر البيانات اللازمة للتحليل المالي

تسعى كل مؤسسة الى تحقيق الاستمراية في نشاطها وتحقيق اهدافها، من خلال اتخاذ قرارات رشيدة و عقلانية، هذا ما ينتج عنه عدد كبير من المعلومات تعرض في شكل قوائم مالية، ومن اهم مصادر هذه المعلومات الميزانية، حساب النتائج، قائمة التدفقات النقدية ...الخ

المطلب الأول: مصادر بيانات التحليل المالي

يمكن للمحلل المالي ان يحصل على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من مصدرين هما:

أولا: مصادر بيانات داخلية

إن المصدر الرئيسي للبيانات والمعلومات التي يستعملها التحليل المالي هو القوائم المالية الرئيسية الصادرة عن العملية المحاسبية أو نظام التقرير(الإعلام المالي)الذي يزود المعلومات المالية للأطراف داخل وخارج المؤسسة يتكون من القوائم المالية المتمثلة في:

1- قائمة المركز المالي أو الميزانية.

ا- مفهوم الميزانية:

وهي القائمة التي توضح مصادر الأموال في المؤسسة (حقوق الملكية والالتزامات)، واستخدامات هذه الأموال من جهة اخرى (الأصول)، وتتكون بنود هذه القائمة من ارصدة لحظية لمختلف بنود الاصول والالتزامات حقوق الملكية في تاريخ اعداد القوائم المالية' مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للمؤسسة.[1]

الميزانية هي وثيقة ملخصة تعكس وضعية المؤسسة في وقت معين، وكذا تظهر الوضع المالي للمؤسسة وبيان اصولها وهيكل مواردها. كما تعرف الميزانية على انها

[1] دريد كامل ال شبيب، **مقدمة في الادارة المالية المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الاردن، 2013، ص: 60.

صورة للمؤسسة في تاريخ محدد وهذا من خلال تسليطها الضوء على كل ما تكتلك المؤسسة من اصول وكل ما تحتاجه و خصوم.[1]

تعتبر الميزانية على انها: عبارة عن جدول لاستعراض القيم الخاصة لممتلكات المؤسسة والتزاماتها في تاريخ معين وعادة ما تنظم في بداية السنة المالية أو في نهايتها ويحتوي جدول الميزانية على خانتين الأولى بالأموال وتشغل الجهة اليمنى والثانية خاصة بالخصوم وتشغل الجهة اليسرى.[2]

ب- عناصر الميزانية

تضم الميزانية جانبين رئيسيين:[3]

- **جانب أيمن يسمى الاصول** : وهو يضم مجموعتين الاصول الثابتة(غير الجارية)لتي تبقى بالمؤسسة لمدة تتجاوز سنة وتتميز بسيولة اقل، والأصول المتداولة او الجارية التي تتعلق بدورة الاستغلال وهي قصيرة الأجل وذات سيولة اعلى.

- **جانب أيسر يسمى الخصوم:** وهي التزامات على المؤسسة تضم رؤوس الأموال وما يتبعها والخصوم غير الجارية التي تمثل ديون للأجل المتوسط والطويل، والخصوم الجارية التي تمثل التزامات قصيرة الأجل تتم تسويتها في إطار الاستغلال.

وقد فرض النظام المحاسبي المالي عرض عناصر محددة كحد ادنى يجب إدراجها في الميزانية و هي:[4]

---

[1] Dominique Rou , Daniel Soulie, **Gestion**, Presses universitaires de France,1996,2 édition, P 95.

[2] ابراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 6.

[3] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

[4] القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 جويلية 2008 ، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص ص 23-24.

❖ **الأصول:**

- ✓ التثبيتات المعنوية.
- ✓ التثبيتات العينية.
- ✓ المساهمات.
- ✓ الأصول المالية.
- ✓ أصول الضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة)
- ✓ الزبائن و المدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)
- ✓ خزينة الأموال الايجابية ومعادلات الخزينة الايجابية.

❖ **الخصوم:**

- ✓ رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو
- ✓ المقترحة عقب تاريخ
- ✓ الاقفال، مع تمييز رأس المال الصادر و الاحتياطات و النتيجة
- ✓ الصافية للسنة المالية و العناصر الأخرى.
- ✓ الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة
- ✓ الموردون و الدائنون الآخرون
- ✓ خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)
- ✓ خزينة الأموال السلبية و معادلات الخزينة السلبية
- ✓ بالإضافة الى معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق.

ج- عرض الميزانية

ويتم عرض الميزانية وفق جدولين رئيسيين:

الجدول رقم (1-1): ميزانية (الأصول)

السنة المالية المقفلة في..... :

الأصول	ملاحظة	السنة ن			السنة ن-1 صافي
		إجمالي	إهتلاكات ومؤونات	صافي	
اصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات جاري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

الجدول رقم (1- 2): ميزانية (الخصوم)

السنة المالية المقفلة في.....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات- احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة(1)			
نتيجة صافية/ نتيجة صافية حصة المجمع (1) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة(1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
مجموع الخصوم غيرالجارية 1 قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غيرالجارية 2 الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3) مجموع عام للخصوم			
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.			

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

د- اهمية الميزانية

تبرز اهمية الميزانية في:[1]

- ✓ تبيان للمؤسسة ما لديها من حقوق وما عليها من التزامات؛
- ✓ تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف نسبة التغطية؛
- ✓ التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع، ويتم قياس ذلك بنسب التداول والسيولة؛
- ✓ التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الارباح التي يتم احتجازها، او التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات الى حقوق الملكية؛
- ✓ تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها من خلال التعرف على اتجاه نمو المؤسسة من ناحية إجمالي أصولها وكذلك حقوق ملكيتها؛
- ✓ القيام بعمليات التحليل المالي مثل: تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي ونسب التداول وغيرها؛
- ✓ بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية؛
- ✓ الوقوف على استمرارية المؤسسة، أو ان ميزانيتها تم إعدادها على أسس التصفية؛
- ✓ معرفة سياسات المؤسسة اتجاه استثماراتها المحلية.

[1] خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية**، اثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2008، ص ص: 33-34.

2- قائمة الدخل أو حساب النتائج.

ا- مفهوم حساب النتائج:

لقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه: " بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية(الربح أو الخسارة) ".[1]

ويعرف بأنه:" جدول يسمح بتقييم تغيرات الذمة المالية والتي أدت إلى إثراء أو استنزاف الموارد طوال دورة النشاط، ذلك من خلال إظهار الأعباء التي استنزفت من أجل الحصول على النواتج في نهاية الدورة التي عادة ما تكون سنة أو ثلاثي، لتحديد رصيد النتيجة بالفرق بين النواتج والأعباء".[2]

ب- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في حسابات النتائج:

يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات والأعباء، ولقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كما يلي:[3]

- **المنتوجات:** تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم

كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

- **الأعباء:** تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم وتشمل

---

[1] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

[2] Evreart SERGE et PratditHauret CHRISTAN, **les documents de synthèses: Bilan, compte de résultat, annexes**, e -thèques, 2002 , p 27.

[3] لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي - دراسة حالة -**، رسالة ماجستير تخصص الادارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص ص: 45- 46.

الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

وكما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي:

- ✓ تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية : الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال،
- ✓ منتجات الأنشطة العادية،
- ✓ المنتوجات المالية والأعباء المالية،
- ✓ أعباء المستخدمين،
- ✓ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة،
- ✓ المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية،
- ✓ المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية،
- ✓ نتيجة الأنشطة العادية،
- ✓ العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)،
- ✓ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع،
- ✓ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.

بالإضافة إلى المعلومات الأخرى المقدمة إما في حسابات النتائج، وإما في الملحق المكمل لحسابات النتائج:

- ✓ تحليل منتجات الأنشطة العادية،
- ✓ مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة،

وللمؤسسات أيضا إمكانية تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق فتستعمل إذن زيادة على مدونة حساب الأعباء والمنتوجات حسب الطبيعة، مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجا.

ج- عرض جدول حساب النتائج:

يتم تقديم جدول حساب النتائج بإحدى الطريقتين: إما حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة والفرق بينهما أساس تصنيف الأعباء وترك المعيار المحاسبيIAS1 للمؤسسة حرية اختيار الطريقة التي تناسبيها، أما في الجزائر فيتم اعتماد حسابات النتائج حسب الطبيعة عند التصريح الضريبي الخاص بنهاية الدورة، مع إمكانية تقديم حسابات النتائج حسب الوظيفة في الملحق.[1]

- **حسابات النتائج حسب الطبيعة:** يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات، مشتريات البضائع،...) وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية : الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.[2]

[1] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

[2] لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

الجدول رقم (1- 3): حساب النتائج حسب الطبيعة .

الفترة من..... إلى.....

البيان	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1- 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- **النتيجة العملياتية**			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			

6- **النتيجة المالية**			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- **النتيجة الصافية الأنشطة العادية**			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانه)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية **11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)**			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع			
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة			

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص: 30

- **حسابات النتائج حسب الوظيفة:** ويقوم على مقاربة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية ومن أجل إعداد هذه القائمة، فإنه يتطلب إعادة ترتيب

الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات، مشتريات البضائع،....إلخ) إلى الأعباء حسب الوظيفة.

الجدول رقم (1- 4): حساب النتائج حسب الوظيفة

الفترة من..... إلى.....

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية **النتيجة العملياتية**			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) **النتيجة الصافية**			
للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.			

د- اهمية جدول حسابات النتائج:

تكمن اهمية جدول حسابات النتائج فيما يلي:[1]

- تقييم نشاط المؤسسة من خلال حساب الهامش الإجمالي الذي ينتج أساسا من النشاط العادي للمؤسسة التجارية، لأنه يعبر عن المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة، ويستعمل أيضا في قياس درجة مردودية نشاط المؤسسة التجارية ومقارنته مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاعات ومن قطاعات أخرى وذلك بالنظر إلى النسب النموذجية المحددة وهي الهامش الإجمالي على مبيعات البضاعة أو الهامش الإجمالي على تكلفة البضائع المستهلكة.

- يسمح بقياس مراقبة القدرة التجارية للمؤسسة، لذا فعند حدوث أي تغيير لهذا الهامش الإجمالي يجب ان نبحث عن مسؤوليته التي قد تعود إلى سياسة الشراء غير الجيدة ويعتبر كمؤشر مهم سواء لعمل المؤسسة أو للمنافسة.

يستعمل كأساس للتقديرات المستقبلية في حالة استعمال التسيير التقديري، من خلال حساب القيمة المضافة التي تقيس الإنتاج الحقيقي لأية مؤسسة مهما كان نوعها أو مكانتها في الاقتصاد الوطني.

- كما يظهر جدول حساب النتائج نتيجة الاستغلال والتي تعبر على نتيجة الاستغلال العادي والأساسي لدورة معينة ونتيجة خارج الاستغلال والتي تحدد نتيجة النشاط الاستثنائي للمؤسسة بالإضافة إلى نتيجة السنة المالية والنتيجة الصافية وبجمع النتيجتين السابقتين نحصل على النتيجة الإجمالية وبطرح منها الضرائب نحصل على النتيجة الصافية والتي تعتبر كمؤشر مهم لقياس مردودية رؤوس الأموال الخاصة المستعملة في المؤسسة.

[1] http://www:mouwazaf-dz.com/t1225-topic(تاريخ الاطلاع: 25/ 5/ 2020).

3- قائمة التدفقات النقدية أو جدول سيولة الخزينة.

ا- مفهوم قائمة التدفقات النقدية:

قائمة التدفقات النقدية هي عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في المؤسسة سواء بالزيادة او النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات بمعنى انها تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة.[1]

اذ يشكل جدول التدفقات النقدية جزءا مكملا للكشوف المالية السالف ذكرها وأداة وصل بينهما وأكثر ملائمة منهما في تحديد نقاط قوة وضعف المؤسسة، وأداة فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار وكذلك اكتشاف الخطط المستقبلية، فهدفه الرئيسي هو تزويد المستخدمين وأصحاب الصلة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة.[2]

ب- مكونات قائمة التدفقات النقدية:

تتكون قائمة تدفقات الخزينة من ثلاث مصادر تتمثل في:[3]

- **التدفقات النقدية الناتجة عن نشاطات الاستغلال** : تنتج هذه التدفقات من النشاط الاستغلال المؤسسة وبين قدرة المؤسسة على تسديد القروض وتوزيع الأرباح والقيام باستثمارات جديدة ويتمثل هذا التدفق في الفرق بين المقبوضات المتأتية من نواتج الاستغلال ومدفوعات أعباء الاستغلال.

- **مقبوضات الاستغلال:**

  ✓ الإيرادات الناتجة من بيع السلع والخدمات؛

---

[1] J-Y.Eglem,A.Philipps,Raulet, **Analyse comptable et financière**,8eme edtion,Dunod,2000, P143.

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحميل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي**، الطبعة الثالثة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2011، ص: 196.

[3] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي(الإدارة المالية)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 215.

- ✓ فوائد وأرباح القروض والأوراق المالية؛
- ✓ بقية الإيرادات الأخرى.

• **مدفوعات الاستغلال:**

- ✓ المدفوعات لشراء المخزونات ؛
- ✓ مدفوعات الخدمات المقدمة للمؤسسة؛
- ✓ تسديد مصاريف العمال؛
- ✓ تسديد المصاريف المالية؛
- ✓ بقية المصاريف الأخرى.

– **التدفقات الناتجة عن نشاط الاستثمار:** وهي التدفقات النقدية الناتجة عن عملية حيازة والتنازل عن الاستثمارات الثابتة، فهذه التدفقات تحسب من خلال الفرق بين النقدية المقبوضة من خلال التنازل عن الاستثمارات والنقديات المدفوعة من أجل حيازة الاستثمارات.

• **مقبوضات الاستثمار:**

- ✓ المبلغ المستلمة نتيجة التنازل عن الاستثمارات.

• **مدفوعات الاستثمار:**

- ✓ شراء الاستثمارات الثابتة؛
- ✓ شراء الاستثمارات المالية؛
- ✓ شراء الاستثمارات الأخرى الثابتة.

– **التدفقات الناتجة عن نشاط التمويل:** التدفقات النقدية المرتبطة بنشاط التمويل تنشأ من خلال قيام المؤسسة بالعمليات المتعلقة بتمويلها وذلك من خلال الحصول على موارد التمويل وكذلك المخرجات في شكل عوائد الأسهم، تسديد القروض ... الخ.

- **مقبوضات التمويل:**
  - ✓ الرفع من رأس المال؛
  - ✓ الحصول على رأس المال.
- **مدفوعات التمويل:**
  - ✓ تسديد العوائد على المساهمين؛
  - ✓ تسديد القروض.

ج- طرق اعداد جدول التدفقات النقدية:

يتم إعداد جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة وغير المباشرة نوضحهما كما يلي:

- الطريقة المباشرة:

ان الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشروع الجزائري ترتكز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية(الزبائن، الموردين، الضرائب....) قصد الحصول على تدفق صافي للخزينة، تم تقريب ومقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية.[1]

[1] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص ص: 26-27.

الجدول رقم (1-5): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من..... إلى.....

	ملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين او المستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة ا لمتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة ا لمتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			

التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص: 35

- الطريقة الغير مباشرة:

ان الطريقة الغير مباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة المحدد من قبل المشرع الجزائري ترتكز على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الاخذ بالحسبان الاهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين وغيرها.[1]

[1] Bruno BACHY et Michel SION, **Analyse financière des compte consolidés normes IFRS**, 2eme édition,Dunod, Paris, 2009, P215.

جدول رقم (1-6): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من..... إلى.....

البيان	ملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
-الاهتلاكات والأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
-تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الزبائن والديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (ا)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة لمرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة راس المال النقدي			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			

تغير أموال الخزينة			
(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة			

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

د- اهمية جدول التدفقات النقدية:

تلزم المعايير المحاسبية الدولية الشركات بعرض المعلومات المتعلقة بالتغيرات الحاصلة في تدفقاتها النقدية المتأتية من مختلف الدورات: الاستغلال، الاستثمار، التمويل.

وتعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الهامة بالنظر إلى كونها:[1]

- ✓ تقدم لمستخدمي البيانات المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية والتي تفيدهم في معرفة المركز النقدي للشركة كقياس قدرتها على توليد النقدية كقدرتها على سداد المطلوبات المستحقة من خلال السيولة المتوفرة؛
- ✓ معرفة قيمة الفجوة بين صافي الدخل المعبر عنه في قائمة الدخل القائم بناؤها على أساس الاستحقاق، ورصيد الخزينة الظاهر في قائمة التدفقات النقدية القائم بناؤها على الأساس النقدي؛
- ✓ المساعدة على التنبؤ، حيث أن المعلومات المتوفرة عن التدفقات النقدية السابقة أو التاريخية مؤشر مساعد للتنبؤ بمقادير وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية كمعرفة درجات عدم التأكد المحيطة بهذه التدفقات وذلك للتكيف مع الظروف المحيطة بالمؤسسة؛
- ✓ بيان التدفقات النقدية حسب الأنشطة التشغيلية كالاستثمارية والتمويلية؛

[1] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

- ✓ مقارنة المراكز النقدية وفقا لقائمة التدفقات النقدية بين المنشآت المختلفة وفي المنشأة ذاتها بين الفترات المالية المختلفة؛
- ✓ تعزيز المقارنة بين المنشآت المختلفة فيما يتعلق بالإبلاغ عن الأداء التشغيلي، كونها تلغي آثار استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة لعمليات المتشابهة.

4- قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو جدول تغير الأموال الخاصة.

ا- مفهوم قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الأموال الخاصة بانها: "تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية".[1]

ب- المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية

لقد قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يلي:[2]

- ✓ النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- ✓ تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- ✓ المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- ✓ عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد....)؛
- ✓ توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية .

[1] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص ص: 26

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة، ص: 27.

ج- عرض جدول التغيرات في حقوق الملكية:

	ملاحظة	راس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة راس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة راس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

قدم له النظام المحاسبي المالي النموذج التالي:

الجدول رقم (1-7): جدول تغير الأموال الخاصة

المصدر: القرار المؤرخ في26 جويلية 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

د- قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

تتبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدور.[1]

وهذه القوائم كمجموعة تعطي معلومات مفيدة وضرورية تتصف بأنها ذات علاقة وموثوق بها وفي الوقت المناسب، فهي ضرورية في اتخاذ قرارات التثبيت والائتمان وما يشابههما من القرارات وبذلك تخدم وتلبي أهداف التقرير.

أما المصادر الأخرى للبيانات نذكر منها:[2]

• **تقرير محافظ الحسابات:** وما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها.

• **تقارير مجلس الإدارة:** والتي تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية.

• **الموازنات التقديرية.**

يعتمد التحليل المالي على القوائم السابقة لعدة اعتبارات منها أنها داخلية وتحتوي على أرصدة الحسابات بالإضافة إلى أنها القوائم الأكثر عرضة لأشكال الرقابة، ولكن هذا لا يعني أنه لا توجد مصادر أخرى للبيانات يستفيد منها التحليل في أداء مهامه.

[1] لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

[2] رضوان باصور، مرجع سبق ذكره، ص ص: 34- 35.

ثانيا: مصادر بيانات خارجية

تعتبر البيانات الخارجية بيانات إضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل، يمكن ذكر بعض البيانات الخارجية التي تساعد المحلل المالي وهي:[1]

- ✓ بيانات عن حالة المؤسسة وسمعتها في الأوساط التجارية.
- ✓ البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السمسرة.
- ✓ الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي.
- ✓ المراسلات مع العملاء والمجهزين وتأييدات أرصدة المدينون والدائنين.
- ✓ المكاتب الاستشارية.

المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي

ان كل محلل مالي يستعمل مجموعة من الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنه من الوصول إلى الأهداف المرجوة والتي نذكر منها:[2]

أولا: النسب المالية

تعتبر من اهم أدوات التحليل المالي، وهي تقوم على بناء علاقات ذات معنى بين بنود القوائم المالية باستخدام نسب يكون بسطها ومقامها بنودا من الميزانية أو جدول حسابات النتائج أو منهما معا (النسب المشتركة)

ثانيا: جدول التمويل

او ما يسمى جدول الموارد/ الاستخدامات الذي يرصد حركة التمويل من خلال التغيرات في بنود قائمة المركز المالي لفترتين على الاقل، وبيان مصادر الأموال وكيفيات

[1] المرجع السابق، ص ص: 35- 36.

[2] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

استخدام تلك الأموال في الفترة المدروسة، بالإضافة إلى حركات الأموال الناتجة عن الدورة التشغيلية لنفس الفترة.

ثالثا: المعادلات والنماذج الرياضية

والمتعلقة بتحليل المردودية، سواء تعلق الأمر بالمردودية الاقتصادية أو المردودية المالية، وبتحليل الاستثمار، تحليل مخاطر التشغيل، الرفع المالي، الاحتياج في أرس المال العامل وتسيير التدفقات النقدية،...الخ.

رابعا: الموازنات التقديرية النقدية

وتسمى أيضا كشوف التدفق النقدي، وهي أداة تستخدم للمتنبؤ بكميات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وبالمواعيد التقديرية للتحصيل والانفاق.

خامسا: القوائم المالية التقديرية

وهي أداة توقعية لمختلف عناصر الاصول والخصوم وحجم الأرباح المتوقعة.

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي

بعد الفحص الدقيق للمعلومات المالية الخاصة بالمؤسسة ومعالجتها بواسطة وسائل معينة يمكننا ان نستخلص عدة نتائج تختلف حسب وضعية المحل بالنسبة للمؤسسة ان كان خارجي أو داخلي.

أولا: نتائج التحليل الخارجي

باختلاف المحل الخارجي تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية:[1]

- ✓ ملاحظات حول الاعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- ✓ مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات المنافسة؛

[1] طير الويزة، سايغي باهية فريال، **فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة**، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015، ص: 15.

- ✓ تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض؛
- ✓ اقتراح سياسات مالية لتغير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة.

ثانيا: نتائج التحليل الداخلي

يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى النتائج التالية:[1]

- ✓ التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تواجه المؤسسة؛
- ✓ اتخاذ قرارات حول الاستثمار، التموين أو توزيع الأرباح أو تغير رأس المال؛
- ✓ وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية؛
- ✓ إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة.

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

خلاصة

يعتبر التحليل المالي محور هام في الإدارة المالية كونه يعنى بمعالجة البيانات وتفسير القوائم المالية واستخلاص معلومات تساعد في عملية اتخاذ قرار التمويل أو الاستثمار المناسب ومعرفة الوضع المالي للمؤسسة ومنه الحكم على كفاءة الإدارة وتصحيح المسارات الخاطئة... الخ.

وقد اتضح لنا ان المحلل المالي يستعين بوثائق للحصول على معلومات تتمثل بالدرجة الأولى في القوائم المالية المتمثلة في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة، جدول تغييرات الأموال الخاصة بالإضافة إلى جدول التمويل باعتبارها مصدرا رئيسيا للتحليل المالي.

يتم إخضاع هذه المعلومات إلى دراسة تفصيلية من قبل الإدارة المالية للمؤسسة باستخدام أدوات تحليلية مناسبة كالنسب المالية والنماذج الرياضية وفقا للهدف المراد تحقيقه ثم تفسير النتائج التي تم التوصل اليها لاكتشاف كل من نقاط القوة والضعف لدى المؤسسة ومدى نجاعة سياستها المالية.

الفصل الثاني

النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة

تمهيد

تبرز اهمية التحليل المالي في اجراء تشخيص للوضعية الحالية والتنبؤ بالمستقبلية ومنه تقييم الاداء المالي فكلما زادت كفاءة الاداء انعكست على المؤسسة بتحقيق اهدافها المتمثلة في الاستمرارية و النمو وتحقيق الارباح، حيث ان اسوء صورة له هو ان تقع المؤسسة في حالة الفشل المالي التي تكمن ورائها عدة عوامل، تنجرعنها اثار سلبية على المؤسسة بداية بعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل في تاريخ استحقاقها ما يهدد وجودها.

هذا ما دفع بالعديد من الباحثين والمحللين الماليين إلى إيجاد طريقة يمكن من خلالها التنبؤ بالفشل قبل حدوثه واعطاء صورة حقيقة عن المؤسسة، وظهرت نتيجة لذلك العديد من الدراسات التي تستخدم النسب المالية بوصفها أدوات لبعض النماذج الإحصائية لإمكانية التنبؤ بالفشل قبل حدوثه واتخاذ الاجراءات التصحيحية لتجنب وقوعه.

لذلك من خلال هذا الفصل سنحاول عرض اهم النماذج الكمية والنسب المالية للتنبؤ بالفشل المالي من خلال المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول : التحليل بواسطة المؤشرات المالية.**
- ✓ **المبحث الثاني : التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة.**
- ✓ **المبحث الثالث : دراسة اهم نماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي.**

المبحث الأول: التحليل بواسطة المؤشرات المالية

يعتمد التحليل لأغراض التنبؤ بالفشل على المؤشرات والنسب المالية كمؤشر على المخاطر المالية التي يمكن ان تواجهها المؤسسة، خاصة اذا عجزت المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير حيث ظهرت عدة نماذج كمية تتنبأ بالفشل قبل حدوثه نعرضها في هذا المبحث.

المطلب الأول: التحليل بواسطة رؤوس الأموال

لتقييم الخطر المالي المتعلق بنشاط المؤسسة لابد من دراسة التوازن المالي وذلك بالاستناد إلى عدة مؤشرات أهمها راس المال العامل، احتياجات راس المال العامل والخزينة، ويقوم على المعلومات المستخرجة من الميزانية.

أولا: راس المال العامل FR:

1- مفهوم راس المال العامل:

يعرف راس المال العامل بانه:

هو هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات و ضمان استمرار توازن هيكلها المالي.[1]

- إجمالي الأصول الجارية مطروحا منها إجمالي الخصوم الجارية وهو راس مال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال.[2]

[1] لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص:92.

[2] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص:83.

2- كيفية حساب راس المال العامل:

يمكن حساب راس المال العامل بطريقتين هما:[1]

- **الطريقة الأولى: من اعلى الميزانية (في الأجل الطويل)**

رأس المال العامل = الأموال الدائمة –الأصول الثابتة

- **الطريقة الثانية: من اسفل الميزانية (في الأجل القصير)**

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

3- تغيرات راس المال العامل:

يأخذ راس المال العامل ثلاث حالات لكل طريقة كما يلي:[2]

ا- من منظور أعلى الميزانية:

راس المال العامل موجب FR > 0: موجبة أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة في هذه الحالة استطاعت المؤسسة تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.

راس المال العامل سالب FR < 0: أي الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

[1] Patrick piget, **Gestion financière De l'entreprise**, Pari, Edition economique, 1988, p901.

[2] عمير عبد القادر، علالي محمد، **دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة- دارسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار**-، مذكرة ليسانس، تخصص محاسبة و مالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص ص: 19- 20.

راس المال العامل معدوم FR= 0: أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهي حالة نادرة الحدوث وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

ب- من منظور أسفل الميزانية:

راس المال العامل موجب FR > 0: أي الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل، ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان.

راس المال العامل سالب FR < 0: أي الأصول المتداولة أقل القروض القصيرة الأجل، في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.

راس المال العامل معدوم FR=0:أي الأصول المتداولة تساوي القروض القصيرة الأجل وهي نادرة الحدوث.

4- أنواع راس المال العامل:

له أربعة أنواع تتمثل فيما يلي:

أ- راس المال العامل الدائم:

يظهر راس المال العامل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جمع بعض العناصر عن الحركة من الأصول الجارية.[1]

ويحسب وفق طريقتين:[2]

- ✓ **راس المال العامل الصافي** = الموارد الدائمة – الاستخدامات الثابتة.
- ✓ **راس المال العامل الصافي** = الأصول الجارية – الديون الجارية.

[1] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004، ص: 31.

[2] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

ب- راس المال العامل الخاص:

هو الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الأموال الغير جارية، ويتم الحصول عليه عن طريق مقارنة الأموال الخاصة مع الأصول غير الجارية.[1]

ويحسب وفق العلاقتين:[2]

- ✓ **راس المال العامل الخاص** = الأصول الجارية – الديون.
- ✓ **راس المال العامل الخاص**=الأموال الخاصة–القيم الثابتة(أو الأصول غير الجارية)

ج- راس مال العامل الإجمالي :

يقصد به مجموع عناصر الأصول التي يتكفل بها النشاط الاستغلالي للمؤسسة وهو مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو اقل وهي تشمل مجموع الأصول المتداولة من مخزونات (قيم الاستغلال)، حقوق القيم القابلة للتحقيق (قيم جاهزة).

و يحسب وفق العلاقة التالية[3]:

- ✓ **رأس المال العامل الإجمالي** = مجموع الأصول المتداولة.
- ✓ **رأس المال العامل الإجمالي** = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق+ قيم جاهزة.

---

[1] حمزة الشمّخي، ابراهيم الجزراوي، **الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص: 162.

[2] المرجع السابق، ص: 163.

[3] عبد الرحمان حمزة شمس الدين، **دور أدوات التحليل المالي في تقييم مؤسسة اقتصادية – دراسة حالة سونطراك فرع RTO–**، مذكرة ماستر، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016، ص: 29.

د- راس مال العامل الأجنبي (الخارجي):

يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها وهو يعبر عن الاستقلالية المالية للمؤسسة.[1]

وطرق حسابه كما يلي:[2]

- ✓ **راس المال العامل الأجنبي** = مجموع الديون مهما كان اجل استحقاقها.
- ✓ **راس المال العامل الأجنبي** = الديون قصيرة الأجل +الديون طويلة الأجل.
- ✓ **راس المال العامل الأجنبي** = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة.
- ✓ **راس المال العامل الأجنبي**= راس مال العام الإجمالي–راس المال العامل الخاص.

ثانيا: احتياج راس مال العامل:

1- مفهوم احتياجات راس المال العامل:

يمكن تعريف الاحتياجات من راس المال العامل على أنها راس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأموال المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية القصيرة الأجل.[3]

2- كيفية حساب احتياجات راس المال العامل:

ويحسب كما يلي:[4]

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة – موارد الدورة

[1] منير ابراهيم الهندي، **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص: 157.

[2] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

[3] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود ,**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 52.

[4] حمزة محمود الزبيدي، **أساسيات الادارة المالية**، طبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن،2001،ص:174.

احتياجات رأس المال العامل = (اصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (د ق أ – السلفات البنكية)

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم غيرالجاهزة) – (د ق أ – السلفات البنكية)

3- تغيرات احتياجات راس المال العامل:

هناك ثلاث حالات هي[1]:

- ✓ **راس المال العامل >0 (موجب):** أي احتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل، فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها والمؤسسة بحاجة الى راس المال العامل موجب أي إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال.
- ✓ **راس المال العامل العامل < 0 (سالب):** هذا يعني أن احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل وفي هذه الحالة الموارد تغطي الاحتياجات، لذا فالمؤسسة بغير حاجة الى راس المال العامل موجب نظريا، لكن تطبيقيا عليها أن توفر راس المال العامل موجب لمواجهة الأخطار المحتملة.
- ✓ **راس المال العامل) 0 = معدوم:** هذا يعني أن احتياجات التمويل مساوية لموارد التمويل، في هذه الحالة تغطى دورة الاستغلال.

4- أنواع احتياجات راس مال العامل:

هناك ثلاث انواع وهي:[2]

- ✓ **احتياجات راس المال العامل للاستغلال:** وهو يوضح المكونات المهمة لهذا الاحتياج التي لها علاقة مباشرة برقم الاعمال وتحسب كما يلي:

---

[1] حجام الهام، **دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية – دراسة حالةBNA وكالة ام البواقي316** –، مذكرة ماستر، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2016، ص ص: 22- 23.

[2] الياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

BFRex= أصول جارية بالقيمة الإجمالية – ديون جارية

✓ **احتياجات راس المال العامل خارج الاستغلال:** يعبر عن الاحتياجات المالية عن النشاطات غير الرئيسية والتي تتميز بالطابع الاستثنائي وتحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال، وتحسب بالعلاقة التالية:

BFRhex = أصول جارية خارج الاستغلال – ديون جارية خارج الاستغلال

✓ **احتياجات راس المال العامل الاجمالي:** وهو مجموع العلاقتين السابقتين ويعبر عن اجمالي الاحتياجات المتولدة عن الانشطة الرئيسية وغيرها، وتحسب بالعلاقة التالية:

BFRhex + BFRex = **BFRg**

ثالثا: الخزينة:

1- مفهوم الخزينة:

الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا والخزينة هي على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة.[1]

2- كيفية حساب الخزينة:

وتحسب وفق العلاقتين التاليتين:[2]

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

[1] زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

[2] لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

الخزينة = القيم الجاهزة – التسبيقات البنكية

3- تغيرات الخزينة:

للخزينة ثلاث حالات مختلفة وهي:[1]

- ✓ **الخزينة السالبة:** وهي الأصعب والأخطر حيث الموارد الدائمة غير كافية لتمويل احتياجات راس المال العامل، فالمؤسسة عاجزة عن توفير السيولة مقارنة بالديون المستحقة.
- ✓ **الخزينة المعدومة:** معناه أن راس المال العامل مساوي لاحتياج راس المال العامل، فالمؤسسة لا توفر أي هامش أمان، لذا لابد من البحث عن موارد مالية جديدة لضمان تغطية احتياجاتها.
- ✓ **الخزينة الموجبة:** هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورها ولا تحتاج إلى موارد أخرى ونقول أن الحالة المالية جيدة.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية اهم أداة من أدوات التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، حيث تتميز بسهولة تطبيقها وتوفير عدد كبير من المؤشرات المالية التي تعطي فهم كامل للسيولة في المؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين، كما تساهم في إعطاء تنبيه مسبق لاحتمالية الوقوع في الفشل، ومن جهة أخرى يتم بها حساب النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي.

أولا: مفهوم النسب المالية

نجد عدة تعاريف لها منها:

[1] حجام الهام، مرجع سبق ذكره، ص: 23

- ✓ النسب المالية هي عبارة عن علاقة بين بسط ومقام، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام التي تعرضها الميزانية وقائمة الدخل–القوائم المالية–شرط أن تكون العلاقة مرتبطة بالأداء ومفسرة له.[1]
- ✓ وتعرف النسب المالية على انها علاقة بين رقمين و ناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذ قورن بنسبة أخرى متعلق عليها حيث تسمى هذه النسبة المتعلق عليها بالنسبة المرجعية أو نسبة الصناعة التي ينتمي إليها المشروع.[2]

ثانيا: أهمية النسب المالية

ترجع أهمية النسب المالية الى:[3]

- ✓ تقدم لنا معلومات وإيضاحات حول فعالية المؤسسة وتوازنها المالي؛
- ✓ تمكن من متابعة تطورات المؤسسة لفترات متعددة؛
- ✓ متابعة الوضعية المالية للمؤسسة والسماح للمسيرين باتخاذ قرارات التسيير؛
- ✓ تمكن من معرفة إمكانية المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها؛
- ✓ تحديد مدى استطاعة المؤسسة على تسديد التزاماتها الطويلة.

يمكن استخدام مجموعة من نسب التحليل المالي للتنبؤ بحالة الفشل المالي، التي تقيس قدرة المؤسسة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين، إذ أن هذه النسب تساهم في تخمين احتمالية الفشل المالي، إن اعتماد المؤسسة على التمويل باستخدام القروض يحملها مسؤولية الإيفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها.[4]

---

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص33 : 54.

[2] عبد الناصر ابراهيم نور و آخرون، **أصول المحاسبة المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 2، الأردن، 1999، ص ص: 305– 306.

[3] طير الويزة، سايغي باهية فريال، مرجع سبق ذكره، ص ص: 42– 43.

[4] رضوان باصور، مرجع سبق ذكره، ص ص: 176– 177.

ثالثا: أنواع النسب المالية

تم تبويب النسب المالية إلى خمس مجموعات وكل مجموعة تضم عدة نسب هي:

1- نسب السيولة:

تقيس نسب السيولة مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل اتجاه دائنيها عندما يحين اجل استحقاق هذه الالتزامات وترتبط هذه النسب بوجود هذه الأصول السائلة التي يمكن تداولها في الأسواق، وتحويلها إلى نقدية بسهولة و سرعة عند سعر السوق.[1]

واهم هذه النسب هي:

ا- نسبة السيولة العامة (الإجمالية).

وتسمى أيضا بنسبة التداول، وتعتبر هذه النسبة من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي وأكثرها انتشارا واستخداما وتستخدم كمؤشر أولي وأساسي لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل من اصولها المتداولة وتعتبر هذه النسبة افضل مؤشر لمعرفة مدى امكانية الوفاء بالقروض قصيرة الاجل من الاصل التي يمكن تحويلها الى نقدية في موعد يتزامن مع اجال القروض.[2]

وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة= الاصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة

إذا كانت النسبة مساوية لـ:1 مرة فإن المؤسسة تستطيع تغطية خصومها المتداولة كليا، ارتفاع هذا المعدل عن الواحد الصحيح يدل على درجة السيولة العالية للمؤسسة أما

[1] عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008،ص118.

[2] محمد سعيد عبد الهادي، **الادارة المالية الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الاسواق المالية الدولية**، الطبعة الاولى، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص: 158.

في حالة العكس يجب دق ناقوس الخطر، يبقى التحليل ناقص إلا إذا تم وضع المؤسسة في محيطها الصناعي، بمقارنة النسبة مع معدل أو المتوسط العادي للصناعة هنا يمكن إصدار حكم نهائي على حالة اليسر المالي قصير الأجل[1].

إلا إننا نعود للإشارة إلى أن النسب لا يمكن أن تقرا بدون تفسير واضح، فزيادة النسبة هو أمر جيد ولكن الزيادة يمكن أن تكون مقبولة إلى درجة معينة، فقد يكون ارتفاع النسبة نتيجة زيادة عنصر من الأصول المتداولة بسبب تراكم المخزونات وعدم تصريفها وهو أمر غير مقبول، وقد تكون زيادة النسبة بسبب زيادة عنصر النقديات بصورة مبالغ فيها مما يدل على عدم استخدام المؤسسة الجيد لسيولة لديها وتقليل الربحية نتيجة لذلك، أو ربما بسبب زيادة تراكم حساب الزبائن وتضخمه نتيجة عدم استخدام سياسات جيدة في التحصيل ومتابعة حسابات الزبائن.[2]

ب- نسبة السيولة الحالية.

نتيجة لاحتواء النسبة السابقة لبعض الأصول المنخفضة السيولة كالمخزون السمعي مقارنة وباقي الأصول الجارية تم حذفها لتصبح نسبة السيولة السريعة مساوية لحاصل قسمة الأصول الجارية الأكثر سيولة(النقد، الاستثمارات المؤقتة، وأوراق القبض والمدينون، المخزون السلعي الذي يوجد احتمال بإمكانية تحويله إلى نقد)على الخصوم الجارية، حيث تختبر هذه النسبة القدرة على مواجهة الطلبات الفجائية لتغطية الالتزامات باستخدام أصول سريعة التداول دون الحاجة إلى بيع البضاعة من المخزون.[3]

ويمكن صياغتها بالعلاقة التالية:

---

[1] بوضيلف صفاء، **دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي – دراسة تطبيقية في قطاع الحليب ومشتقاته**–، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر،2018، ص: 57.

[2] طير الويزة، سايغي باهية فريال، مرجع سبق ذكره، ص ص: 46 – 47.

[3] بوضيلف صفاء، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

نسبة السيولة الحالية= القيم الجاهزة ÷ الديون قصيرة الأجل

من الطبيعي ان تكون قيمة هذه النسبة على الأقل تساوي الواحد عندما تكون مدة استحقاق الديون اياما فقط، اما في حالة كون مدة استحقاق الديون تفوق الاسبوع او الشهر فمن الامثل ان تقل هذه النسبة عن الواحد، أي لا نترك الأموال السائلة بدون استعمال في اصول اخرى لتحقيق المردود.[1]

يمكن اعتبار معيار آخر للمقارنة خاص بهذه النسبة وهو أن تكون قيمها محصورة في المجال [0.3:0.2] ذلك أن هذه النسبة تعبر على حالة السيولة نقدا في المؤسسة التي لا يمكن أن تستمر في تغطية كل الديون إلا لأيام ذلك أن الاحتفاظ بكل تلك القيم الجاهزة بما يقابل الديون قصيرة الأجل لفترة طويلة يعني تجميد لجزء من السيولة في غير استغلال.[2]

ج- نسبة السيولة المختصرة.

تبين نسبة السيولة المختصرة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطيء الدوران، فالحقوق المتمثلة في القيم غير الجاهزة (القيم القابلة للتحقيق) والقيم الجاهزة هي أسرع استجابة لتسديد الديون المستحقة من قيم الاستغلال (المخزونات).[3]

وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة= (القيم الجاهزة+القيم غير الجاهزة) ÷ الديون قصيرة الأجال

[1] عبد الرحمان حمزة شمس الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

[2] باصور رضوان، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

[3] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

يعتبر المعيار الأمثل لنسبة السيولة المختصرة (1:1) الذي يشير إلى أنه على المؤسسة أن تعمل على أن تساوي مجموع كل من القيم الجاهزة والقيم غير الجاهزة بمجموع الديون قصيرة الأجل، وأيضا يتم تقييم هذه النسبة مع المجال [0.5:0.3] إذ لا يجب أن تكون هذه النسبة كبيرة و قد حدد لها الحد الأدنى ب 0.3 والحد الأقصى وهو حد الضمان 0.5 أي أن تكون القيم الجاهزة و غير الجاهزة (في المؤسسات ذات دوران المخزون السريع أو العادي) تساوي إلى نصف الديون قصيرة الأجل أو أقل.[1]

2- نسب الهيكلة:

هي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والموضوعية لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل: نسبة الاصول الثابتة إلى مجموع الأصول وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول وكذلك الأمر بالنسبة لعناصر الخصوم.[2]

و اهم النسب التي تساعد على ذلك ما يلي:

ا- نسبة التمويل الدائم:

تعتبر هذه النسبة صياغة أخرى لرأس المال ، وهي تشير إلى مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة وتحسب بالعلاقة التالية:[3]

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة ÷ الاصول الثابتة

توجد ثلاث حالات لهذه النسبة:[4]

- ✓ **نسبة التمويل الدائم =1:** وهذا يدل على ان راس المال العامل يساوي 0

[1] رضوان باصور، مرجع سبق ذكره، ص ص: 113- 114.

[2] منير شاكر محمد، إسماعيل ، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

[3] عمير عبد القادر، علالي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

[4] عبد الرحمان حمزة شمس الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

- ✓ **نسبة التمويل الدائم <1:** هذا يدل على ان جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الآجل أي ان المؤسسة أخلت بشرط الملائمة بين استحقاقية الأصول وسيولة الأصول.
- ✓ **نسبة التمويل الدائم >1:** أي المؤسسة تغطي مخزوناتها براس المال العامل الصافي الموجب المحقق.

فهذه النسبة يجب ان تكون اكبر من الواحد حتى تعمل المؤسسة في ارتياح.

ب- نسبة التمويل الخاص:

تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الخاصة، وبالتالي تساعد في تحديد حجم القروض طويلة الآجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان وتحسب بالعلاقة التالية:[1]

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة ÷ أصول الثابتة

ونميز الحالات التالية لهذه النسبة:[2]

- ✓ **نسبة التمويل الخاص = 0:** هذا يدل على ان راس المال العامل الخاص معدوم أي ان الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة اما الديون طويلة الاجل ان وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة وبالتالي يتكون راس مال عامل صافي.
- ✓ **نسبة التمويل الخاص > 1:** هذا يعني ان المؤسسة تمول قيمها الثابتة بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى قيمة الديون طويلة الآجل لتمويل عناصر الأصول المتداولة.

[1] عمير عبد القادر، علالي محمد، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[2] عبد الرحمان حمزة شمس الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

وهذه الوضعية غير لائقة للمؤسسة لان الديون طويلة الآجل عليها فوائد أي تزيد في تكاليف الدورة، والأصول المتداولة ليس لها فوائد وهذا ما يجعل لراس المال العامل الصافي حدا معينا.

✓ **نسبة التمويل الخاص < 1:** نقول ان المؤسسة تستعمل الأموال الخاصة من اجل تمويل كل الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة.[1]

المطلب الثالث: التحليل بواسطة المردودية

تعد المردودية كهدف مالي بالنسبة للمؤسسة من اهم النسب المالية التي تستخدمها الإدارة في الحكم على مدى نجاحها في تطبيق مخططاتها ومدى قدرتها على تسديد التزاماتها ويستفيد من ذلك المستثمرين والدائنين وذلك بعد تحليل جوانبها المالية الاقتصادية التجارية، ... الخ.

أولا: تعريف المردودية.

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها، وتعتبر نسب المردودية نسب مختلطة يتم الحصول على بنودها من قائمتي حسابات النتائج والميزانية.[2]

كم يمكن تعريف المردودية على أنها ذلك التصرف الاقتصادي الهادف إلى التوظيف الأمثل لمجموعة من الموارد المتاحة وتقاس بالعلاقة ما بين النتيجة والموارد المستغلة، وعليه يمكن تحديد نسبة المردودية بالعلاقة التالية:[3]

المردودية = النتائج ÷ الموارد

---

[1] طير الويزة، سايغي باهية فريال، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

[2] لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص:107.

[3] عقبي حمزة، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص: 128.

كما تلعب دورا مهما في تامين نمو المؤسسة من خلال الاستغلال لأمثل لموارد المؤسسة من خلال قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من اجل تعظيم العوائد مع الأخذ بالحسبان تكلفة الفرصة البديلة، وتعسى الى ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة في المؤسسة، كما انها تلعب دورا هاما في تحقيق التوازن من خلال تحقيق الحد الادنى من المردودية.[1]

ويتم تحليل المردودية بعدة نسب أهمها ما يلي:

1- نسب المردودية التجارية

تسمى أيضا بهامش الربح أو نسبة مجمل الربح ويعبر عنها بنسبة النتيجة الإجمالية المحققة إلى رقم الأعمال، بحيث أنه يتم تمييز نسبة ربحية النشاط عن بسطها ممثلا في النتيجة الإجمالية عن تلك التي تعتمد فيها النتيجة الصافية وذلك لأن استخدام النتيجة الإجمالية أي نتيجة النشاط قبل التكاليف المالية (الضرائب والأرباح الموزعة أو الفوائد)، يُلغي تأثير كل من سياسة الاهتلاك والسياسة المالية (سياسة التكاليف المالية) وتلك الناجمة عن التوقع، والمقارنة بين النسبتين يسمح باستنباط تأثير التمويل الخارجي على المؤسسة.

وتكون العلاقة الممثلة لنسبة المردودية التجارية كما يلي:

نسبة المردودية التجارية = النتيجة ÷ رقم الأعمال

تبين النسبة السابقة قدرة المؤسسة على تحقيق الربح من المبيعات وتوضح مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة واحدة من صافي المبيعات، إضافة إلى الدلالات التي يمكن أن تقدمها النسبة هو أنَّه إذا كانت إيجابية بعد مقارنتها بالمعيار المناسب، تدل على قدرة للمؤسسة في تفعيل أهم مصدر للأرباح ممثلا في المبيعات، ومن جهة أخرى

[1] المرجع السابق، ص: 129.

تكون المؤسسة بعيدة عن تأثيرات مختلف الاضطرابات التي يمكن أن تحصل لمبيعاتها، إضافة إلى ذلك فالنسبة تدل على مقدار المشاركة التي تساهم فيها الوحدة النقدية من المبيعات في تحقيق النتيجة.[1]

ثانيا :نسبة المردودية الاقتصادية.

يمكن تعريف المردودية الاقتصادية على أنها قدرة لمؤسسة على تحقيق نتائج جيدة (أرباح) مقارنة براس المال المستثمر، وهي ترجمة لنتيجة النشاط التجاري.[2]

تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة إجمالية، فالعبرة ليس في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول.[3]

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الإجمالية ÷ مجموع الأصول

تحسن هذه النسبة تعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التشغيلية التي اتخذتها الإدارة.[4]

ثالثا: نسبة المردودية المالية

يحسب معدل العائد على حقوق الملكية (الأموال الخاصة) بقسمة النتيجة الصافية على الأموال الخاصة إذ يوضح كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب المؤسسة وقدرتها على تحقيق أرباح منها، ويتميز بالشمولية عند قياس فعالية الإدارة لأن

[1] رضوان باصور، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

[2] J.Saulquin et C.H.d'Arcimol, **Gestion Financière**, édition VUIBERT, 1993; p44.

[3] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

[4] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

يقيم مردودية الأصول ومردودية هيكل رأسمال أي مقياساً لمردودية كل من قرارات الاستثمار والتمويل.[1]

ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية المالي = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة

الحكم على مدى كفاية هذه النسبة يتم بالمقارنة مع مؤسسات نفس القطاع أو المقارنة مع أسعار الفائدة والمستوى العالي لهذه النسبة دليل على كفاءة المؤسسة إلا انه في بعض الحالات لا يعتبر كذلك، لان النسبة العالية الناتجة عن مستوى عالي من الديون ومستوى منخفض من الأموال الخاصة يصاحبها مستوى عال من الخطورة.[2]

تقيس مؤشرات المردودية الاقتصادية وكذا المالية كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في تحقيق الأرباح لذلك نجد ان مؤشرات المالية والاقتصادية هي مجال اهتمام المستثمرين الجدد والمسيرين والمقرضين فالمستثمرين يمكنهم معرفة المؤسسة التي يمكنها ان تثريهم والمسيرين يستطيعون التحقق من نجاح المؤسسة، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم للمؤسسة التي تحقق أرباحا اكثر من تلك التي لا تحققها.[3]

[1] بوضيلف صفاء، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

[2] عقبي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

[3] مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص: 384.

المبحث الثاني: التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية

كثيرا ما تتعرض المؤسسة الى مشاكل وخسائر مالية تهز استقرارها وتفقدها الامان من طرف عملائها المهتمين بوضعها المالي الحالي والمستقبلي، ان لم تحافظ على المستويات المناسبة لمؤشرات الأداء لها، ما يجعلها عاجزة عن تسديد التزاماتها طويلة وقصيرة الآجل في وقتها المحدد، هذا العجز لم يكن وليد اللحظة وانما نتيجة عدة اسباب وعوامل لابد من معرفتها لتجنب خطر الوقوع في الفشل المالي ما يعني تصفيتها، هذا ما سيتم التطرق اليه من خلال مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية الفشل المالي و أهمية التنبؤ به

نظرا لارتباط مفهوم الفشل المالي مع كل من العسر المالي والإفلاس وتداخل المفاهيم مع بعضها دفعنا إلى المحاولة إلى ضبط هذه المصطلحات وإبراز أوجه الاختلاف فيما بينها.

أولا: مفاهيم حول الفشل المالي

1- مفهوم الفشل المالي

هو عبارة عن عدم قدرة المنشاة على دفع التزامات عندما يأتي موعد استحقاقها فهو ليس نتاج اللحظة ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر المراحل الزمنية وتؤدي إلى الحالة التي عليها المنشأة من عدم مقدرتها على سداد التزاماتها، أو استعادة توازنها المالي والنقدي أو التشغيلي.[1]

[1] علي شاهين و جهاد مطر، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشأت المصرفية العاملة في فلسطين – دراسة تطبيقية –** ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (علوم إنسانية)، مجلد 25، العدد 4، 2011، غزة، فلسطين، ص: 856.

ونعني بفشل المؤسسة عجز عوائدها عن تغطية كل التكاليف والتي من ضمنها تكلفة تمويل راس المال وعدم قدرة الإدارة على تحقيق عائد على راس المال المستثمر يتناسب و المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات.[1]

ويؤكد احد الباحثين على أن المؤسسة الفاشلة ليست فقط تلك التي تعاني من مشاكل مالية وإنما هي أيضا التي تترقب صعوبات قد تؤدي إلى عراقيل مالية، كضعف المردودية، صعوبة ظروف التموين والإنتاج، ضعف النشاط، كثرة الاضطرابات،... الخ.[2]

وللفشل مفهومان احدهما اقتصادي والأخر مالي وهما كالتالي:

ا- **الفشل الاقتصادي:** وذلك عندما تعجز عوائد المؤسسة في تغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة تمويل راس المال، أو بمعنى آخر أنه يعني قدرة الإدارة على تحقيق عائد على راس المال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات.[3]

ب- الفشل المالي: في هذه الحالة لا تستطيع المنشأة سداد التزاماتها للدائن والوفاء بديونها المستحقة عليها.[4]

2- مفهوم العسر المالي

يقصد بالعسر المالي عدم قدرة المؤسسة أو الشركة على مواجهة التزاماتها المستحقة في مواعيدها مما سيؤدي بها على المستوى القريب إلى فقدان حرية الخيار عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات وكذا استغلال الفرص المتاحة، أيضا فوات فرص الحصول على الخصومات النقدية، أما على المستوى البعيد فتؤدي إلى تصفية بعض الاستثمارات

---

[1] وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، **استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 32، العدد100، 2010، جامعة الموصل العراق،ص12.

[2] J.F.Daigne" **dynamique de redressement d'entreprise** "éd d'organisation, Paris, 1986, P27

[3] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لاغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مرجع سبق ذكره، ص: 273.

[4] علي شاهين و جهاد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 859.

والأصول في وقت غير مناسب مما يتسبب في إحداث خسائر كبير، كالإفلاس وتصفية المؤسسة وما يترتب عليهما من خسائر للدائنين والموردين والمستثمرين وبالتالي فالعسر المالي في مجمله يعني عدم قدرة المؤسسة بالسداد والوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير ويتم تصنيف العسر على أساس الفائض المقدر بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة.[1]

و يمكننا التفريق بين نوعين من العسر فنجد:

أ العسر المالي الفني : يتمثل في العسر الذي تكون فيه قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الالتزامات المتداولة بمعني أن المؤسسة يمكنها خلال فترة وجيزة بيع بعض الأصول المتداولة لسداد الالتزامات المستحقة عليها وبالتالي فالمشكلة هنا تكمن في الموقف النقدي للمؤسسة وليس المالي لذلك يطلق على هذا النوع من العسر بعسر التدفقات.[2]

إذن العسر المالي الفني ما هو إلا مسألة وقت لا أكثر ولا أقل فإذا ما أعطيت الإدارة المالية الوقت الكافي استطاعت التخلص من عسرها المالي الفني بسهولة، بعبارة أخرى إن العسر المالي الفني يتعلق بعدم توفر النقد الجاهز في أجل قصير ولهذا فهو عسر بسيط ولا يشكل خطرا حقيقيا على المؤسسة.[3]

ب العسر المالي الحقيقي: وهو ذلك العسر الذي تكون فيه قيمة الأصول المتداولة أقل من قيمة الالتزامات المتداولة مما قد يضطر بالمؤسسة للجوء إلى بيع جزء من أصولها الثابتة وهذا بالطبع قد يستلزم وقتا طويلا قد يقوم فيه أصحاب الالتزامات بالمطالبة بالإشراف على المؤسسة أو تصفيتها، وبناءا عليه فحالة العسر المالي الفني تعتبر المقدمة الحقيقية لحالة الفشل المالي.[4]

---

[1] بوبكر الصديق، **تطبيق أدوات توقع الفشل المالي لعينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية ورقلة (2011-2013)**، مذكرة ماستر، تخصص مالية كمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص: 3.

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] رضوان باصور، مرجع سبق ذكره، ص: 163.

[4] بوبكر الصديق، مرجع سبق ذكره، ص: 3.

حيث أن العسر المالي الحقيقي هو حالة العسر المالي الأشد خطورة وينشأ عندما تكون القيمة السوقية لجميع الموجودات (الأصول) التي تمتلكها المؤسسة لا تكفي للوفاء بالتزاماتها المالية، أي أنه حتى لو أعطيت للمؤسسة الوقت الكافي لبيع موجوداتها فإن حصيلة البيع لا تكفي لسداد الالتزامات المالية، وينشأ هذا الوضع عندما تنخفض القيمة السوقية للموجودات التي تمتلكها المؤسسة عن مطلوباتها وكثيرا ما يؤدي هذا النوع من العسر المالي إلى تصفية و إنهاء نشاط المؤسسة لعجزها عن التسديد.[1]

3- مفهوم التعثر المالي:

يعرف التعثر المالي على انه " وضعية مالية لا يمكن للتدفقات التشغيلية للمؤسسة أن تكون كافية لمقابلة الالتزامات الجارية (كديون الموردين، النفقات القضائية، مدفوعات الفوائد)، ما يلزم المؤسسة القيام بالإجراءات التصحيحية ".[2]

فهو الوضع الذي تتعرض فيه المؤسسة لحالة نقص السيولة وتراكم الخسائر لعدد من السنوات كنتيجة لقرارات إدارية و مالية خاطئة، كما يرجع ذلك أيضا إلى عدم قدرتها على التكييف مع القوانين والقرارات التي تنظم نشاطها، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة متعثرة ماليا إذا حققت خسائر لمدة ثلاثة سنوات 3 متتالية، حيث تشير الخسائر المتحققة والمتتابعة إلى انخفاض مخل بالتوازن النسبي للبنية المالية للمؤسسة.[3]

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سبق ذكره، ص: 278.

[2] Ross-westerfield –JAFF, **Corporate finance**, the mac grow Hill premise on Line , Sixth edition, 2002, p 859.

[3] نبيل عبد السلام شاكر ، **الفشل المالي للمشروعات : التشخيص، التنبؤ، العلاج، منهج التحليل**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1989، ص: 13.

4- مفهوم الافلاس:

هو ان تعلن المؤسسة انها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها امام الدائنين، وحينها تقوم المؤسسة بتصفية كل املاكها وحساباتها البنكية لتسديد اكبر قدر ممكن من هذه الالتزامات ثم تخرج من سوق العمل.[1]

حيث تحدد درجة خطر الإفلاس بمقارنة أجال استحقاق دفع عناصر الخصوم (أجال التسديد)مع أجال تحقيق عناصر الأصول(درجة السيولة) لهذا يتم اختصار الإفلاس بعبارة حالة توقف المؤسسة عن الدفع.[2]

وبذلك يعتبر الإفلاس والتصفية نتيجة حتمية للفشل المالي وتوقف المؤسسة عن مزاولة نشاطها، إلا أنه لا يمكن إجراء التصفية قانونيا ما لم تفلس وفقا لمعايير محددة بموجب القواعد القانونية المنظمة للإفلاس، بالإضافة إلى أنها قد خضعت لحكم المحكمة بالتصفية، ولهذا السبب وعندما تشعر الإدارة بان المؤسسة تقترب من التقاعد ولا تحقق الحد الأدنى من الأهداف وفي المقابل في موقع لا يسمح لها بالتراجع فان التصفية تكون هي القرار الأخير لها رغم كونه من أصعب القرارات التي تتخذها الإدارة باعتباره الحل الأخير الذي يجبرها عليه الدائنين، كما يشير ذلك إلى أن التصفية هي إجراء قانوني بموجبه يتم تحويل الأصول التي تمتلكها المؤسسة إلى نقد ومن الممكن أن تكون هذ التصفية اختيارية وذلك بالتماس يقدمه المدين(الملاك) إلى المحكمة المتخصصة بإجراء التصفية أو أن تكون غير اختيارية وتتم بالتماس الدائنين للمحكمة المختصة بإجراء التصفية بسبب عدم وفاء المؤسسة بتسديد الالتزامات المستحقة عليها بتواريخ استحقاقها.[3]

---

[1] https://ar.m.wikipedia.org/wiki/الافلاس تاريخ الاطلاع: (2020/5/17)

[2] ST-PIERRE Josée , La gestion financière des PME Théories et pratiques PUQ , Québec, 1999, P 240.

[3] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سبق ذكره، ص: 275.

ثانيا: مظاهر الفشل المالي

أشارت الدراسات إلى وجود مظهران رئيسيان للفشل المالي يتمثلان في:[1]

1- مظهر اقتصادي: تمثل بفشل المؤسسة في تحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة فيه وتنطبق هذ الحالة على المؤسسة في تحقيق عائد على الاستثمار أقل من التكلفة المرجحة للأموال المستثمرة فيه.

2- مظهر مالي: يتمثل في وصول المؤسسة إلى درجة العسر المالي أو إلى ما هو أبعد من ذلك أي إلى وضع التصفية القانونية، وتعد المؤسسة معسرة من الناحية القانونية عندما تصبح القيمة الدفترية لموجوداتها أقل من القيمة الدفترية لالتزاماتها لكنها تصل إلى حالة التصفية أو الإفلاس المالي عندما تعجز عن تسديد ديونها.

بالإضافة إلى المظهرين السابقين نجد مجموعة من المظاهر التي تشير إلى أن المؤسسة متجهة إلى الفشل تتمثل في:[2]

- ✓ الاختلال في الهيكل المالي للشركة، كالاعتماد المتزايد على الاقتراض وبشكل خاص الاقتراض قصير الأجل، والعمل على زيادة الرفع المالي.
- ✓ عدم قدرة بعض الشركات على مسايرة التطور التقني وإتباع الوسائل التقليدية في إنجاز مهامها التي قد تتصف بانخفاض كفاءتها وفاعليتها في بعض الأحيان خاصة في ظل ظروف المنافسة الشديدة.
- ✓ ضعف الكفاءة المالية والإدارية في إدارة أنشطة الشركة وعدم ملاءمة الهيكل التنظيمي.

---

[1] رافعة ابراهيم الحمداني، ياسين طه ياسين القطان، **استخدام نموذج sherrod للتنبؤ بالفشل المالي –دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية في نينوى–، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية،كلية الادارة والاقتصاد**، العدد 10، مجلد 5 لسنة 2013، جامعة الموصل، العراق، ص: 462.

[2] وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

- ✓ ضعف الرقابة على رأس المال العامل، الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع المستمر في بنود البضاعة والمدينين بالنسبة لحجم المبيعات.
- ✓ فشل الشركة في التعرف على الأنشطة المربحة.
- ✓ التأخير في إعداد الحسابات الختامية.
- ✓ التأخير في دفع مستحقات الموردين على الرغم من تهديداتهم بالتوقف عن تقديم المواد الأولية واتخاذ إجراءات قانونية والعمل على رفع قضايا على الشركة لدى المحاكم المختصة.
- ✓ انخفاض المبيعات وتزايد المنافسة من المنتجات المستوردة أو المنتجة محلياً.
- ✓ تدني الربحية وتدهورها لفترات متتالية واحتمال استمرار ذلك لسنوات قادمة.
- ✓ التأخر في إعداد الحسابات الختامية وتقديمها للمصارف.

المطلب الثاني: مراحل و أسباب الفشل المالي

ترتبط عملية الفشل المالي بعدة أسباب تؤثر سلبا على المؤسسة، ما يجعلها تمر بعدة مراحل وصولا إلى حالة الإفلاس والتصفية اذا لم تتخذ الإجراءات التصحيحية في وقتها المناسب.

أولا: مراحل الفشل المالي

اتفقت اغلب الدراسات على ان المؤسسة تمر بعدة مراحل قبل ان تصل إلى مرحلة الفشل تتمثل في:[1]

1- فترة النشوء: مما لا شك فيه أن المؤسسة لا تصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة وإنما تكون هناك بعض المؤشرات التي يمكن معالجتها من قبل الإدارة مثل التغيير في الطلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتقادم طرق

[1] هلا بسام عبد الله الغسين، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات – دراسة تطبيقية على قطاع مقاولات لقطاع غزة –**، مذكرة ماجستير، إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2004، ص:29 .

الإنتاج وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء بدون راس مال عامل، وغالبا ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للمنشاة، ويفضل أن تكتشف المشكلة في هذه المرحلة حيث إن إعادة التخطيط في هذه المرحلة يكون أكثر فاعلية.

2- عجز النقدية: في هذ المرحلة تعاني المؤسسة من عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها الجارية وحاجتها الملحة إلى النقدية بالرغم من زيادة الأصول الملموسة لديها عن التزاماتها، ولكن تكمن المشكلة في أن هذ الأصول ليست سائلة بالدرجة الكافية بالإضافة إلى أن راس المال العامل اللازم مجمد في المخزون والمدينون ويجب الإشارة إلا انه من الممكن ألا تحدث الخسارة الاقتصادية في هذه المرحلة وانه ربما تستمر هذ المرحلة ليوم واحد فقط أو تستمر لعدة شهور ولمعالجة هذا الضعف المالي يمكن للمؤسسة اللجوء إلى اقتراض أمول كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية

3- التدهور المالي (الإعسار المالي): الإعسار المالي بقوله أن الانخفاض في القوة الإرادية للوحدة سيحدث في نقطة ما، واحتمال غير ضئيل أن الوحدة ستصبح غير قادرة على دفع نفقاتها وبصفة رئيسية أعباء ديونها وفي هذه الحالة يمكن وصف المؤسسة بينها في حالة إعسار مالي وتضطر في هذ الحالة إلى بيع سنداتها عند معدل عائد أعلى نسبيا عن معدل الفائدة الذي يمكن أن يقبله حامل السند لاستثمار أموله لدى منشآت أخرى مماثلة لهذه الوحدة في نشاطها وفي هذ المرحلة تصبح المؤسسة معسرة ماليا حيث تكون غير قادرة على الحصول من خلال القنوات المعتادة على التمويل اللازم لمقابلة التزاماتها التي حل ميعاد استحقاقها وعند هذه النقطة قد تلجا الإدارة إلى أساليب مالية جديدة حيث يكون هناك احتمال ضئيل لاستمرار الوحدة ونموها إذا لم تحصل على التمويل اللازم.

4- مرحلة الفشل الكمي (الإعسار الكمي): تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في حياة المؤسسة فلا يمكن للمؤسسة تجنب الاعتراف بالفشل حيث تنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية وفي هذ المرحلة تتجاوز الالتزامات الكمية قيمة أصول الوحدة ويصبح الفشل الكمي والإفلاس محققا بالخطوات القانونية.

5- مرحلة إعلان أو تأكيد الإفلاس: تحدث عندما تؤخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين، وبذلك يجري الإعلان عن إفلاس المؤسسة أي بمعنى تصفية المؤسسة وهي المرحلة النهائية وبذلك تكون المؤسسة قد وصلت إلى مرحلة الفشل.

ثانيا: أسباب الفشل المالي

تنقسم الاسباب التي تؤدي الى الفشل الى اسباب داخلية واخرى خارجية.

1- الاسباب الداخلية:

يمكن توضيح أسباب داخلية تقود المؤسسة إلى حالة الفشل المالي نذكر منها:[1]

- ✓ فشل الإدارة في إيجاد المزيج الأمثل للتمويل في إطار مصادر التمويل المختلفة المتوفرة وتوزيعها النسبي بين الموارد الذاتية والموارد الخارجية.
- ✓ فشل إدارة المؤسسة في إيجاد التنظيم المالي، سواء في هيكل التمويل أو في الجهاز الإداري المشرف على حركة الأموال في المؤسسة وخارجها، ومن ثم عدم قدرته على إدارة أموالها بنجاح.
- ✓ فشل إدارة المؤسسة في إيجاد نظام التوجيه المالي السليم سواء في تخصيص الموارد المالية، أو في حركتها داخل وخارج المؤسسة، أو في توظيفها في توليفة أو مزيج يعظم ربحيتها ويقلل المخاطر التي تكتنفها.
- ✓ فشل إدارة المؤسسة في إيجاد نظام المتابعة والرقابة المالية السليم الذي يمكن من معرفة مدى :

[1] رضوان باصور، مرجع سبق ذكره، ص: 165.

أ- سلامة المزيج التمويلي لاحتياجات المؤسسة.

ب- تكلفة الموارد المقترضة من الخارج في إطار ربحية المؤسسة.

ب- تأكيد استقرار أسعار أسهم المؤسسة في سوق الأوراق المالية واحتفاظ المساهمين بها وعدم تخلصها منها.

2- اسباب خارجية:

يحدث الفشل المالي نتيجة عدة مسببات تتلخص في:[1]

نقص راس المال وخلل في نظام التكلفة وقلة الاستشارات والمشاركة الخارجية والحكومة في ظل قوانين لا توفر حماية المؤسسات والتقلبات الخارجية كحالات الاندماج والتغيرات التكنولوجية، وعمليات الاحتيال والخداع في الأعمال .

يمكن اعتبار النقاط السابقة أسباب خارجية، تضاف إليها مجموعة من الأحداث التي لا تتحكم فيها إدارة المؤسسة وتؤثر على أداء المؤسسة كما يلي:

- ✓ الظروف السياسية غير المستقرة والتي تؤثر على أعمال المؤسسة ونتائجها .
- ✓ الظروف الاقتصادية العامة، والدورات الاقتصادية من رواج اقتصادي وكساد .
- ✓ مجابهة المؤسسة لأزمات طارئة مثل :تغير مطالب أحزاب العاملين(النقابات)، عدم توفر المواد الخام، تغير الصورة الذهنية لعملاء المؤسسة عن منتجاتها تغير الأذواق.
- ✓ تغير التشريعات والقوانين كالأنظمة المتعلقة بمراقبة العملة أو قوانين الاستيراد والتصدير
- ✓ تغير ظروف المنافسة في السوق كدخول منافس قوي يحتل نسبة كبيرة من الحصة السوقية .

[1] المرجع السابق، ص ص: 164- 165.

المطلب الثالث: أهمية التنبؤ بالفشل المالي وأساليب معالجته

اخذ التنبؤ بالفشل المالي أهمية كبيرة في الإدارة المالية ومن قبل الممارسين والباحثين باعتباره مجموعة من التقديرات والقياسات التي يصنعها الفرد أو المؤسسة المتعلقة بالأحداث والظروف المستقبلية والتعامل مع هذه الظروف باتخاذ القرارات المناسبة وأساليب المعالجة في وقت مبكر لتفادي الوقوع في الفشل المالي والتصفية لما في ذلك من اثار سلبية على الاطراف المرتبطة بهذه المؤسسة.

اولا: اهمية التنبؤ بالفشل المالي

تبع اهمية التنبؤ بالفشل المالي من اهتمام الجهات التالية:[1]

ا- **المستثمرون:** حيث يهتم المستثمر بالتنبؤ بالفشل للأسباب الآتية:

- ✓ ترشيده في اتخاذ قراراته الاستثمارية والمفاضلة بين البدائل المتاحة.
- ✓ تجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية.

ب- المصارف: حيث تهتم بالتنبؤ بالفشل لما يترتب عليه من آثار في كل من قروضها القائمة، قروضها قيد الدراسة، أسعار وشروط قروضها، إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة مشاكل قديمة.

ج- الإدارة: حيث تهتم بهذا الموضوع لأجل التعرف على مؤشرات الفشل والتعامل مع أسبابها ومعالجتها

د- الجهات الحكومية: إن اهتمام الجهات الحكومية بهذا الموضوع يرجع إلى تمكينها من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد حرصاً على سلامته مثل ديوان الرقابة المالية.

هـ- مراجعو الحسابات: إن اهتمام هذه الجهة بالتنبؤ ينبع أساساً من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك المؤسسات.

[1] وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سبق ذكره، ص ص: 15- 16.

ثانيا: أساليب معالجة الفشل المالي

في كثير من الأحيان بعد قيام مشروع او مؤسسة تواجها ظروف غير مواتية لنشاطها مما يترتب عليه مشاكل الفشل المالي او الاعسار او غيرها من المشاكل، ولا بد من علاج لهذه المشاكل عن طريق العديد من الوسائل المستخدمة لعلاج الفشل المالي الحادث وذلك بعد القيام بدراسة جيدة ومستضيفة لأسباب الفشل حتى يتم استخدام الوسيلة النافعة للعلاج، وتتمثل في الوسائل والخيارات التالية:

1- اعادة الهيكلة:

ومعنى ذلك ان تتبع المنظمة استراتيجيات جديدة من شانها ان تساعد على معالجة الخلل المالي والإبقاء على المنظمة وتطبيق الاستراتيجيات الجديدة، وحتى تكون إعادة الهيكلة فعالة فلا يجب ان تقتصر على إعادة الهيكلة المالية ولكن يجب ان تمتد لتشمل إعادة الهيكلة الايدارية حتى يلتزم الاثنين معا، يتم توضيح ذلك من خلال التالي:

ا- اعادة الهيكلة المالية:

- **اعادة تقييم الاصول:** ان إعادة تقييم الاصول جميعها او بعضها بما يعكس قيمتها السوقية حيث ان زيادة هذه القيمة عن القيمة الدفترية يؤدي الى تحسين نسبة المديونية بالنسبة لحقوق الملكية الامر الذي يتيح للمؤسسة مجالا اوسع للاقتراض.
- **اعادة هيكلة الديون:** فإنها تساعد المؤسسة أن تتفاهم مع دائنيها على أحد أو بعض هذه الأمور:

✓ تحويل الديون القصيرة إلى ديون طويلة الأجل مما يتيح للمؤسسة فترة أطول لاستثمار هذه الديون؛

✓ وقف سداد أقساط الدين مؤقتا أو إعطاء فترة سماب جديدة و يساعد ذلك في وقف جزء من التدفقات النقدية الخارجية مؤقتا لحين تحسن الأحوال؛

✓ تخفيض سعر الفائدة أو التنازل عن الفوائد المستحقة.

- **مبادلة المديونية بالملكية**

وفي هذه الحالة يتم تحويل كل أو جزء من الديون الحالية إلى مساهمات في راس مال المؤسسة عن طريق إصدار أسهم ملكية بما يعادل قيمة هذه الديون وهذا يتوقف على مدى تفهم وتقبل قيمة الدائن لهذا الاقتراح وكذلك الملاك حيث سيكون لهم تأثير مباشر على إدارة المؤسسة التصويت والانتخاب.

- **زيادة راس المال**

وتلجا المؤسسة إلى إصدار أسهم جديدة لتوفير بعض السيولة وعلى الأخص إذا كانت تستطيع تحقيق أرباح مستقبلا في ضوء توفير السيولة وذلك عن طريق زيادة راس مال المؤسسة بإصدارات سهمية جديدة، ولكن يواجه هذا البديل بعض الانتقادات منها انه لا يصلح هذا الحل إلا في حالات الفشل المالي او التعثر المؤقت، لا تجد الاسهم الجديدة اقبالا من قبل المساهمين لخوفهم من حالة المؤسة وظرفها المستقبلية، ان حلة الاسهم يمثلون قيدا جديدا على الادارة يقلل من قدرتها على التحرك بمرونة كافية للخروج بالمؤسسة من ظروفها الحالية.

- **زيادة التدفقات النقدية الداخلة:** ويمكن تحقيق ذلك من خلال العديد من الاستراتيجيات أو التصرفات المطلوبة التي تؤثر إيجابا على النقدية الداخلة ومن ذلك زيادة المبيعات لزيادة إيرادات المؤسسة، وتغيير استراتيجيات التحصيل لديون المؤسسة ومنح بعض خصومات تعجيل الدفع، والتخلص من المخزون الراكد كالبيع بالمزاد أو بالقسط أو مبادلته بآخر تحتاج إليه المؤسسة، وبيع الأصول القليلة أو المنعدمة القيمة كالخردة والتالف والمعيب، وبيع واعادة استئجار بعض الأصول غير الرئيسية(الثانوية).
- **خفض التدفقات النقدية الخارجة:** تستطيع المؤسسة ان تخفض مدفوعاتها النقدية أو تؤجل بعضها للتغلب على بعض الصعوبات المالية ومن الوسائل الممكن استخدامها في ذلك الاتفاق مع الدائنين على تأجيل سداد بعض الأقساط و فوائد الدين، والتفاوض مع

الموردين للمواد الخام والأجزاء على الشراء بالتقسيط أو بالائتمان أو بدون مقدم، والحصول على فترات سماح جديدة من الدائنين، وترشيد مختلف بنود الإنفاق المباشر و غير المباشر، وتأجيل سداد الالتزامات قصيرة الأجل أو تحويلها إلى التزامات طويلة الأجل، وخفض كمية المشتريات عن طريق الشراء الفوري بدلا من الشراء المقدم ومحاولة البحث عن مواد بديلة أقل تكلفة من المواد الحالية.

ب- اعادة الهيكلة الادارية:

وتعتبر جزء متمم لاعادة الهيكلة المالية ورغم ان اعادة الهيكلة الادارية بعيدة نسبيا عن اعادة الهيكلة المالية مما يدفعنا لعدم التوسع فيها ولكننا نختصر في ان ذلك يمكن ان يتم بواحدة او اكثر مما يلي:

- ✓ إعادة دراسة استراتيجيات الإنتاج بغرض تحسين الإنتاج وخفض تكاليفه؛
- ✓ إعادة دراسة استراتيجيات التسويق لزيادة الفعالية التسويقية وخفض تكاليف التسويق؛
- ✓ اعادة دراسة سياسات الأفراد لزيادة فعاليتها وخفض تكاليف عنصر العمل؛
- ✓ زيادة المبيعات لخفض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة مما يخفض التكاليف الكلية؛
- ✓ خفض التكاليف الإدارية المختلفة؛
- ✓ دراسة التخلص من الأنشطة والمجالات غير الاقتصادية.

2- **الاندماج** : ان حركة الاندماج بين المؤسسات وصلت ذروتها في نهاية الستينات واستمرت هذه الظاهرة حتى نهاية السبعينات وظهر خلال هذه الفترة اندماجات عملاقة كان لها تاثير كبير على اسواق الدول التي تمت فيها كما حدث في البيئة الامريكية، والمقصود بالاندماج انصهار مؤسستين او اكثر في كيان جديد وهو

عكس الاتحاد الذي تضل شخصية المؤسسات الداخلة فيه على ما كانت عليه قبل الدخول في الاتحاد.

3- التأجير: نعني به التأجير بدل الملكية التامة للاصول.

4- تغيير الشكل القانوني: يعتبر تغيير الشكل القانوني من الطرق الفعالة في علاج الخلل او الفشل المالي لبعض المؤسسات والمقصود هنا التحويل من شكل اقل مرونة الى شكل اكثر مرونة حيث يتاح للادارة حرية الحركة وحرية اتخاذ العديد من القرارات وجني ثمار هذه الربحية.

5- التصفية: حيث أن الفشل مستعصي وخطير وهنا تكون قيمة التصفية لهذه المؤسسة أعلى من قيمة استمرارها وهنا لابد من إجراء عملية تصفية وتحقيق الإفلاس وتتخذ الإجراءات القانونية لذلك لسداد التزامات المؤسسة تجاه الغير، وقد يكون الاتجاه الى اتصفية المؤسسة امر اختياري او اجباري.

6- البيع: قد لايجد الملاك امامهم من طريق سوى انهاء ملكيتهم للمشروع عن طريق البيع ورغم ان اول ما يتبادر الى الذهن هو البيع من الدولة الى اطراف اخرى الا ان الواقع قد يكون من الدولة للافراد وقد يكون من الافراد للدولة وفي الحالة الاولى يطلق عليه الخصخصة في حين ان الثانية يطلق عليها العمعمة .[1]

[1] http://alphabeta.argaam.com/article/detail/19934(تاريخ الاطلاع: 2020/6/12)

المبحث الثالث : دراسة اهم النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي

من اسوء الاخطار التي تواجهها المؤسسة الغافلة عن حقيقة وضعها المالي هو خطر الفشل المالي فان حل بها يقودها تدريجيا لاشهار افلاسها والقضاء على حياتها، لذلك اصبح التنبؤ به ضرورة الزامية بالنسبة للتحليل المالي فضلا عن تقييم الاداء، لذلك ظهرت العديد من الدراسات لتطوير النماذج التي من شأنها إعطاء تنبيه مبكر بدلائل الفشل لحماية المؤسسة والمتعاملين من الخسائر، وركزت هذه المحاولات على استخدام النسب المالية في تصميم نماذج رياضية، يمكنها التنبؤ بالفشل، سنتطرق اليها في هذا المبحث.

المطلب الأول : ماهية نماذج التنبؤ بالفشل المالي

بغية الدقة في التنبؤ بالوضع المستقبلي للمؤسسات، ومدى قدرتها على الاستمرار او تصفيتها زاد الاهتمام بتطوير نماذج رياضية قادرة على التنبؤ باحتمال وقوع الفشل المالي في المؤسسات لاتخاذ الحلول الممكنة لتلافي حدوثه، نتيجة لاهميتها لدى الكثير من الفئات التي لها علاقة بالمنشاة.

أولا: النماذج الكمية التنبؤ بالفشل المالي

لقد ظهر الاهتمام بصياغة نماذج متقدمة للتنبؤ بالفشل المالي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع الستينات من القرن المنصرم على إثر الجدل الذي ظهر حول دور مدقق الحسابات في الإبلاغ عن احتمال الفشل المالي للمؤسسات، التي تعاني صعوبة في تسديد التزاماتها المستحقة، على إثر ذلك شجع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهيئة البورصة الأمريكية الباحثين والمختصين القيام بالدراسات الأكاديمية والمهنية التي تعنى بهذا الشأن،[1]

[1] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص: 250.

عقب سلسلة أزمات افلاس المؤسسات بهدف تبرئة المدققين ومحافظي الحسابات من تهمة التستر على فساد الإداري إلى تطوير نماذج كمية ونوعية للتنبؤ بسلامة الوضع المالي للمؤسسات وبيان درجة المخاطر المتعلقة بقدرة تسديد التزاماتها واستمرارها.[1]

وتعتمد جميع النماذج على الأسلوب الرياضي في اشتقاق احتمال الفشل المالي، وذلك من خلال معادلة الارتباط التي تعتمد على مجموعة متغيرات تختلف في البعض منها و تشترك في البعض الآخر، بالإضافة إلى الأوزان النسبية التي

أعطيت لهذه المتغيرات تختلف من نموذج إلى آخر حسب الظروف الاقتصادية لكل مشروع تمت دراسته، لذلك فإن كل نموذج يصلح لظرف اقتصادي معين، وهذا يعني أنه لا يمكن استخدام هذه النماذج لكل المشاريع على اختلاف واقعها الاقتصادي.[2]

كما تعتمد هذه النماذج على المؤشرات المالية التي تستخرج بياناتها من قوائم الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية ويدمج تحليلها مع بعض الأساليب الإحصائية الملائمة يتم التوصل الى نماذج تفيد في التنبؤ بفشل المنشآت.[3]

وهناك اتجاهين رئيسيين هما:

1- الاتجاه الأول: تميزت النماذج البدائية للتنبؤ بالفشل المالي بالبساطة لعدم استخدامها الإحصاء والحواسب الالية، اعتمدت نسبة واحدة لتفسير الفشل المالي والتمييز بين المؤسسات الفاشلة والناجحة.[4]

ومن الدراسات التي تميزت باسلوب المتغير الوحيد هي:[5]

---

[1] بوضيلف صفاء، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

[2] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص: 251.

[3] الشريف ريحان وآخرون، **الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية – من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج**، مداخلة بالملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية يومي 12- 22 أكتوبر 2012 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري، قسنطينة.

[4] بوضياف صفاء، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

[5] الشريف ريحان وآخرون، مرجع سبق ذكره.

ا- **دراسة Smith-Winakor:** وتمثلت أفضل نسبة توصلت إليها هذه الدراسة في التمييز بين المؤسسات الاقتصادية في:

- ✓ صافي راس المال العامل / مجموع الموجودات

ب- دراسة Pitz Patrik: ومن أفضل النسب التي توصلت إليها هذه الدراسة في التمييز بين المؤسسات الاقتصادية نجد:

- ✓ حقوق الملكية / مجموع الخصوم؛
- ✓ العائد / حقوق الملكية.

ج- دراسة Merwin: وكانت أفضل النسب هي:

- ✓ نسبة التداول صافي راس المال العامل / مجموع الأصول؛
- ✓ حقوق الملكية / مجموع الخصوم

2- الاتجاه الثاني:

أكثر شمولية وواقعية من سابقتها اختلفت من حيث منهجيتها وأسلوبها، نعرض بعضها حسب تطور أسلوب معالجة البيانات الإحصائي.

الجدول التالي يعرض لنا اهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي والاكثر شيوعا والتي اثبتت قدرتة عالية في ذلك

جدول رقم (2-1): بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي

الترتيب الزمني	السنة	النماذج
1	1966	Beaver
2	1968	Altman
3	1977	Taflller Tisshow
4	1978	Springate

Kida	1980	5
Zmijewski	1984	6
Fulmer	1984	7
Zavgren	1985	8
Sherrord	1987	9
A-Score	1999	10

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

ومن خلال الاطلاع على هذه النماذج يرى الباحث أن أغلب النماذج تشترك في عدد من النسب المالية مع وجود اختلاف في الأوزان النسبية المعطاة لكل نسبة، وأن أكثر النماذج التي بينت قدرة عالية على التنبؤ تعتمد على البيانات المالية لتقييم وضع المؤسسة في المستقبل.[1]

ثانيا: اهمية نماذج التنبؤ بالفشل المالي

لغويا التنبؤ من اصل الفعل تنبا ويراد بالنبأ الخبر الذي يرتبط عادة بالمستقبل ما يتوافق مع المفهوم الاصطلاحي المعبر عن جميع الأنشطة التي تتناول تجميع البيانات والمعلومات المبينة للعوامل والظروف والمتغيرات محتملة التأثير في المستقبل ومجمل الأنشطة والفعاليات القائمة.

وفي الفكر الإداري التنبؤ له عدة جوانب تصبو للكشف عن المستقبل وتقديره باستخدام منهج علمي، حيث ان التنبؤ يتم بوضع ادارة المؤسسة لافتراضات تحدد العلاقة بين عوامل البيئة الخارجية (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، التكنولوجيا، والسوق...) والعوامل الداخلية (النواتج، الاعباء، القوة العاملة...)، اذن تكمن اهمية التنبؤ في تمكين

[1] وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

إدارة المؤسسة من السيطرة النسبية على العوامل البيئية والتكيف معها لتحقيق الأهداف المنشودة.

على مستوى الإدارة المالية للتنبؤ أهمية عالية في معرفة مستقبل المؤسسة واستمراريتها، خاصة فيما يتعلق بالتقدير والتقييم والتنبؤ بخطر ظاهرة الفشل المالي التي هي محل اهتمام العديد من الأطراف، استعملت نماذج تساهم وتسهل التدخل السريع للقيام بالإجراءات التصحيحية والوقائية اللازمة لتجنب تكاليفها العالية وآثارها الجسيمة. وتتكون دائرة المهتمين من:

- ✓ المدققين المهتمين بقدرة المؤسسة على الاستمرار حسب مبدا الاستمرارية المحاسبي؛
- ✓ الدائنين المهتمين بقدرة المؤسسة على تسوية الديون المعمقة؛
- ✓ المستهلكين المهتمين بقدرة المؤسسة على توفير المنتجات مستقبلا؛
- ✓ العمال المهتمين بقدرة المؤسسة على توفيرعمل مستقر؛
- ✓ المؤسسات المالية المهتمة بقدرة المؤسسة على دفع الفوائد على رؤوس الاموال وتعويض القروض؛
- ✓ المسيرين للتعرف على المشاكل التي هم بصدد مواجهته؛
- ✓ المساهمين وحاملي راس المال لتقييم استثماراتهم والتمييز بين ما هو مرغوب وغير مرغوب للتخلص منه.
- ✓ الحكومات الهادفة لاكتشاف الأداء السيء للمؤسسات بهدف القيام بالاجراءات المناسبة لتفادي الفشل المالي نظرا لآثاره الاقتصادية والاجتماعية الكارثية التي تهدد استقرار البلد.[1]

[1] بوضياف صفاء، مرجع سبق ذكره، ص ص: 109- 110.

المطلب الثاني: عرض نموذج Altman، BLUM، Argenti،Tafller Tisshow، Springate،

ظهرت عدة دراسات لتحديد نماذج كمية من شانها التنبؤ بالفشل المالي وقت متقدم اختلفت من حيث الشكل والمضمون واشتركت معظمها في الاعتماد على النسب المالية في تقييم الربحية والكفاءة، إلا أنها اختلفت في الأوزان النسبة وذلك باختلاف المؤسسات التي كانت عينة البحث.

أولا: نموذج Altman (Z-score), 1968

يعد عمل التمان لسنة 1968 من أول وأهم الأعمال التي حاولت تجاوز الطريقة التقليدية في التحليل، والتي استخدمها السابقون في التنبؤ بفشل المؤسسات معتمدين فيها على أساليب إحصائية بسيطة في تحليل النسب المالية لاختيار نسبة مالية واحدة يعتقد بأنها الأفضل في التمييز بين المؤسسات الفاشلة وغير الفاشلة.

واستخدم التمان في بناء هذا الأنموذج أسلوب إحصائي أكثر تعقيداً من الأسلوب القديم سمي أسلوب التحليل التميزي حيث تمكن هذا الأسلوب من استنتاج علاقة خطية بين مجموعة من المتغيرات التي تعد الأفضل في التمييز بين المؤسسات الفاشلة وغير الفاشلة.

استخدم التمان عينة مكونة من 66 مؤسسة صناعية قسمت إلى 33 مؤسسة فاشلة و33 مؤسسة غير فاشلة مماثلة لها بالصناعة وحجم الموجودات، واختبر التمان في هذه العينة 22 نسبة مالية استخرجت من القوائم المالية للمؤسسات للسنة الأولى قبل إفلاسها باستخدام التحليل التمييزي الخطي المتعدد المتغيرات، وتوصل إلى انتقاء 5 نسب مالية، عدها أفضل النسب المميزة للأداء، والتي يمكن أن تنبئ بالفشل ووضعها بصيغة معادلة تمييزية على الشكل الأتي:[1]

[1] وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

$$Z= 0,012\ X1+0,014\ X2+0,033\ X3+0,06\ X4+0,999\ X5$$

اذ ان:

X1= صافي رأس المال العامل / إجمالي الموجودات؛

X2= الأرباح المحتجزة والاحتياطيات / إجمالي الموجودات؛

X3= الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات؛

X4= القيمة السوقية لحقوق المساهمين / إجمالي المطلوبات؛

X5= المبيعات / إجمالي الموجودات.

أما المعاملات (0,012، 0,014، 0,033، 0,06، 0,999) فهي تمثل أوزان متغيرات الدالة حيث تعبر عن الأهمية النسبية لكل متغير اعتماداً.

وفقا لهذا النموذج تصنف المؤسسات الى ثلاث فئات حسب قدرتها الاستمرارية بموجب قيمة Z قدرها 2.99 كما يلي:[1]

1- اذا كانت قيمة Z اكبر او تساوي 2.99 تعتبر المؤسسات ناجحة او قادرة على الاستمرار.

2- اذا كانت قيمة Z اقل من 1.81 تعتبر المؤسسات فاشلة، لان ادائها منخفض.

3- اذا كانت قيمة Z اكبر من 1.81 واقل من 2.99 وهي تعرف بالمنطقة الرمادية وفيها يصعب تحديد وضع المؤسسة، وبالتالي تخضع لدراسة تفصيلية،لانه يصعب التنبؤ بشكل حاسم بالفشل من عدمه.

4- اذا كانت قيمة Z اقل من 2.76 فان ذلك يعطي مؤشرا بان المؤسسة امام احتمالية 90% بانها سوف تصبح مفلسة خلال عام.

[1] Richard Lewis, David Pendrill, **Advanced Financial Accounting**, 6th.ed, Financial Times Prentice-Hall, Inc. , 2000, P: 406.

ونلاحظ أن النسب التي اعتمدها هذا النموذج تتناول أهم الابعاد التي يجب دراستها في المؤسسة وهي: السيولة، الربحية، الرفع المالي والنشاط.

وقد قام "Altman" باختبار هذا النموذج على عينات من المؤسسات الاقتصادية ولمدة خمس سنوات قبل الإفلاس، فكانت النتائج أن النموذج تمكن من التنبؤ بإفلاس المؤسسات بدقة وصلت الى 95 % في السنة الأولى و72% في السنة الثانية و 42% في السنة الثالثة و 29% في السنة الرابعة و36 % في السنة الخامسة قبل الإفلاس.[1]

ثانيا: نموذج BLUM, 1974

هدف النموذج الى ايجاد نموذج للتنبؤ بفشل المؤسسات، حيث تم تحليل عينة تتكون من 115 مؤسسة فاشلة و 115 مؤسسة ناجحة مماثلة للمؤسسات الفاشلة في نوع الصناعة وحجم المبيعات وعدد الموظفين، وعرف الفشل بانه افلاس المؤسسة، او عدم قدرتها على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها او الاتفاق مع الدائنين على تخفيض الديون، وقد توصل النموذج الى اثني عشر مؤشرا يتنبا بفشل المنشات منها:[2]

- الموجودات السريعة / المطلوبات المتداولة؛
- صافي الاصول السريعة / المخزون؛
- العائد / حقوق المساهمين؛
- صافي حقوق المساهمين بالقيمة الدفترية / اجمالي المطلوبات.

وقد تراوحت نسبة دقة النموذج في التمييز بين المؤسسات الفاشلة والمؤسسات الناجحة ما بين 93% – 95% في السنة الاولى قبل الفشل، و80% في السنة الثانية قبل الفشل، و70% في السنوات الثالثة والرابعة والخامسة قبل الفشل على التوالي.

---

[1] حجام الهام، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

[2] فراس خضير الزبيدي، **التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الصناعية العراقية باستخدام النسب المالية**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، العدد 4، المجلد 15، لسنة2013،جامعة القادسية، بغداد، العراق، ص: 196.

ثالثا: نموذج Argenti (A score), 1976

تم صيغة هذا النموذج عام 1976 ، وهو على خلاف النموذجين السابقين، فأن نموذج Argenti قد ركز على المتغيرات أو العوامل الوصفية أو النوعية دون الكمية، وقد سمي هذا النموذج بالنموذج الخطأ الإداري المتعدد أو ما يعرف ، ب (Ascor).

وفكرة النموذج أنه يعطي أهمية بالغة للقرارات الإدارية ولنواحي الضعف أو القصور في جوانب التنظيم خصوصا نحو النظامين المالي والإداري، كنظام الرقابة الداخلية ونظام المحاسبة المستخدمة للمنشآت.

إن أهم ما يركز عليه النموذج ويؤكد عليه Argenti هو إذا كانت الإدارة ضعيفة الأداء فإنها ستهمل النظام المحاسبي ولن تستجيب للتغير كما إنها سترتكب واحد من الأخطاء التالية: التوسع في العمل، التورط بمشاريع غير ناجحة،

التوسع في الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة، وما يهتم به النموذج ويعطيه عناية خاصة هو ما يعرف بإجراءات المحاسبة الإبداعية والتي قد تلجأ إليها إدارة المنشات الفاشلة في سياق سعيها نحو تحسين صورتها سواء من حيث الربحية أو المركز المالي.[1]

يعطي نموذج Argenti وزنا أكبر للمظاهر ذات الأثر السلبي على أداء المؤسسة والتي لا تأخذ بالضرورة الصورة المالية، ومنهج التحليل الذي قام عليه هذا النموذج هو أن حدوث العيوب التي تقود إلى حدوث الأخطاء والتي يترتب عليها ظهور أعراض الفشل والتي باستفحالها تؤدي إلى حدوث الفشل الفعلي ممثلا بالتصفية والإفلاس.

وقد ترجم النموذج هذا التعبير من خلال تقديم مجموعة من المظاهر والتي تتفرع عن كل من القصور التنظيمي ممثلة في العيوب في أداء المؤسسة، ومن ثم الأخطاء التي تترجم في الحالة المالية الحرجة، وأخيرا الأعراض التي تظهر في المؤشرات المالية

[1] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مرجع سبق ذكره، ص: 306.

السيئة ومختلف الاختلالات التي تصيب التسيير المحاسبي في المؤسسة، هذا وقد أعطى النموذج للعيوب وزنا نسبيا قيمته 43 ، والأخطاء وزنها 45 والأعراض 12.[1]

والجدول التالي يوضح مؤشرات الفشل بحسب كل مرحلة التي تم تحديدها في نموذج Argenti

الجدول رقم (2-2): نموذج Argenti للتنبؤ بالفشل

الرقم	المرحلة	المؤشرات	الوزن النسبي
1	العيوب	**ا- ضعف الادارة**	
		- ادارة الشخص الواحد	8
		- الجمع بين منصب رئيس مجلس الادارة والمدير العام	4
		- عدم وجود توازن في الكفاءات والمهارات الادارية والفنية	2
		- عدم فعالية مجلس الادارة	2
		- تدني كفاءة الادارة المالية	2
		- عدم كفاءة الادارة الوسطى	1
		- عدم الاستجابة للتغيرات في البيئة المحيطة	15
		ب- مؤشرات الدور المحاسبي	
		- عدم الكفاءة في اعداد ومراقبة الموازنات	3
		- عدم وجود خطة للتدفق النقدي او عدم تحديثها	3
		- عدم وجود نظام تكاليف فعال	3
		المجموع (علامة الخطر 10 فاكثر)	**43**
2	الاخطاء	- ارتفاع نسبة المديونية	15
		- التورط بمشاريع كبيرة من غير الممكن تحقيقها	15

[1] رضوان باصور، مرجع سبق ذكره، ص ص: 183- 184.

		– التوسع في العمل على حساب قدرتها المالية	15
		المجموع (علامة الخطر 15 فاكثر)	**45**
3	**الاعراض**	– مؤشرات مالية سيئة	4
		– استخدام اساليب المحاسبة الابداعية	4
		– مؤشرات غير مالية	4
		المجموع	**12**
		المجموع الاجمالي (علامة الخطر 25 فاكثر)	**100**

المصدر: بشرى نجم عبد الله المشهداني، ضمياء محمد جواد الشذر، **مفهوم واهمية الكشف عن احتمالات فشل شركات المساهمة – نموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية**–، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 75، المجلد 20، 2014، جامعة بغداد، ص: 513.

والمعيار حسب هذا النموذج لقيم حالة المؤسسة يكون كما يأتي:[1]

- ✓ يكون احتمال الفشل ضعيف(حالة مؤسسة جيدة)إذا كان مجموع العلامات الفعلية للمؤسسة يقل عن (18).
- ✓ يوجد احتمال معقول للفشل إذا مجموع العلامات الفعلية أكبر من (18) وأقل من (35).
- ✓ يكون احتمال الفشل قويا إذا كان مجموع العلامات الفعلية (35) وأكثر.

رابعا: نموذج Tafller Tisshow, 1977

اجري النموذج في الولايات المتحدة عام 1977، وهدفت الى تطوير نموذج رياضي يكون قادر على التنبؤ بفشل المؤسسات البريطانية، واعتمد النموذج على اسلوب التحليل التميزي الخطي متعدد المتغيرات للتمييز بين 46 مؤسسة صناعية مستمرة في

[1] رضوان باصور، مرجع سبق ذكره، ص: 185.

عملها و46 مؤسسة اخرى اعلنت افلاسها، وتم التوصل الى افضل المتغيرات التي يمكن استخدامها للتنبؤ بفشل المؤسسات، تتمثل صيغة النموذج بالتالي:[1]

$$Z= 0.53A1+0.13A2 +0.18A3 +0.16A4$$

حيث ان:

A1: الارباح قبل الضرائب / المطلوبات المتداولة؛

A2: الاصول المتداولة / مجموع المطلوبات؛

A3: المطلوبات المتداولة / مجموع الاصول؛

A4: فترة التمويل الذاتي = (الاصول السائلة – المطلوبات المتداولة) / المصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة.

وتم تصنيف المؤسسات الى مؤسسات ناجحة قيمة Z فيها 0.3 واكبر، المؤسسات المهددة بخطر الافلاس قيمة Z فيها 0.2 واقل.

خامسا: نموذج Springate,1978

قام Springate بتطوير نموذج يتنبا فيه بفشل المؤسسات في كندا عام 1978، واعتمد على التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات، وعينة مكونة من 40 مؤسسة وقام بتحليل 19 مؤشر مالي ليصل الى نموذج يتكون من 4 مؤشرات مالية يمكن من خلالها التنبؤ بفشل المؤسسات، وتتمثل صيغة النموذج بالاتي:[2]

$$Z= 1.03A+0.3B +0.66C+0.4D$$

حيث ان:

A: راس المال العامل / مجموع الاصول؛

---

[1] جهاد حمدي إسماعيل مطر، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين –دراسة تطبيقية–** رسالة ماجيستر، المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية ،غزة، فلسطين، 2010، ص ص:79– 80.

[2] عمر عبد الحميد محمد، **قائمة التدفقات النقدية كاداة في التنبؤ بالفشل للبنوك التجارية –دراسة تطبيقية–**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة، مصر، 2010، ص: 3.

B: صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الاصول؛

C: صافي الربح قبل والضرائب/ الالتزامات المتداولة؛

D: المبيعات / مجموع الاصول.

فاذا كانت Z اكبر من 0.862 فان الشركة تصنف فاشلة.

المطلب الثالث: عرض لنموذج Kida،Zmijewski، FernerAndHamilton، Sherrord، Shirata

اولا: نموذج Kida،1980

من النماذج الكمية المهمة للتنبؤ بالفشل هو النموذج الذي توصل اليه KIDA عام 1980 ومن خلاله اعتمد على خمس نسب مالية تشمل كل جوانب الأداء التشغيلي صنفت بدقة وصلت الى 90% منها 20 مؤسسة ناجحة و 20 مؤسسة

فاشلة خلال فترة 1974 – 1975 باستخدام أسلوب التحليل التمييزي وهي:[1]

X1 : نسبة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة الى الموجودات؛

X2 : نسبة جملة حقوق الملكية الى جملة المطلوبات؛

X3 : نسبة الأصول السائلة الى جملة المطلوبات؛

X4 : نسبة المبيعات الى الموجودات؛

X5 : نسبة النقدية الى جملة الموجودات.

وعلى وفق هذه النسب المختارة تمكن من صياغة نموذجه الاتي للتنبؤ بالفشل وهو:

$$Z= 1.042X1+0.42X2-0.461X3-0.463X4+0.271X5$$

وعلى وفق متغيرات هذا النموذج، فان احتمالات الفشل تتعرض لها مؤسسات الأعمال تزداد كلما كانت قيمة z مقدار سالب أو أقل من الصفر وتنعدم إذا كانت القيمة

[1] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: لاغراض تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سبق ذكره، ص: 351.

موجبة أو أكثر من 1 وقد اتسم هذا النموذج بقدرة تنبؤية عالية لاحتمالات الفشل تصل الى 90 % قبل السنة من حدوث الفشل.

ثانيا: نموذج Zmijewski، 1984

أجريت الدراسة على عينة بلغت من المنشآت الأمريكية المدرجة في السوق المالي، منها 40 منشأة مفلسة و800 منشأة غير مفلسة، واعتمد الباحث في نموذجه على ثلاث نسبة مالية من واقع التقارير المالية لهذه المنشآت خلال الفترة من 1972 وحتى 1978 هي العائد على مجموع الأصول، ونسبة المديونية، ونسبة التداول.

واستخدم النموذج المقترح تحليل الأرباح (Profit Analysis) لتحديد قيمة معاملات التمييز، وايجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وذلك حسب الصيغة التالية:

$$badjusted = -4.803 - 3.599\ X1 + 5.406\ X2 - 0.1\ X3$$

كما استخدم النموذج خطوة إضافية عن ما هو مستخدم في نموذج Altman وذلك بضرب المتغيرات الثابتة والمستقلة بالعدد 1.814 لتصبح الصيغة المعدلة:

$$badjusted = -8.7117 - 6.5279\ X1 + 9.8054\ X2 - 0.1814\ X3$$

حيث إن:

X1:معدل العائد عمى مجموع الأصول.

X2: نسبة المديونية.

X3:نسبة التداول.

ومن أهم نتائج البحث أن القيمة المحتملة للمعادلة السابقة تتراوح بين (1- 0) ، ومن ثم المنشأة التي تفوق فيها قيمة المؤشر 0.5 ستكون مهددة بخطر الفشل المالي ويحتمل إفلاسها.[1]

ثالثا: نموذج Ferner And Hamilton, 1987

هدفت هذه الدراسة الى تطوير نموذج مكون من مجموعة من النسب المالية يستطيع التنبؤ بفشل المؤسسات في نيوزلندا حيث قاما بدراسة عينة مكونة من ستة عشرة مؤسسة ناجحة واخرى مماثلة فاشلة من عام 1963- 1983، وتم تحليل احدى عشرة نسبة مالية باستخدام اسلوب التحليل التميزي وتم التوصل الى النموذج التالي:[2]

$$Z = 1.63A1 + 11.02A2 \ . \ 5.34A3- \ 2$$

حيث ان :

Z: العلامة الناتجة عن تطبيق المعادلة التميزية

A1: نسبة الربح قبل الفوائد والضرائب الى مجموع الاصول

A2: نسبة المطلوبات المتداولة الى اجمالي الاصول

A3: نسبة الاصول المتداولة الى المصاريف التشغيلية

رابعا: نموذج Sherrord، 1987

وهو من النماذج المهمة التي تم بناؤها اذ يؤدي هذا النموذج الى تحقيق هدفين رئيسين هما:[3]

[1] رضوان العمار، حسين قصيري، **دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 37، العدد 5، سنة 2015، جامعة تشرين، سوريا، ص: 131.

[2] جهاد حمدي إسماعيل مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

[3] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص: 255

1- تقييم مخاطر الائتمان: ويستخدم الهدف الأول من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض إلى المشاريع الإقتصادية.

2- التنبؤ بالفشل المالي: فهو يستخدم

للتأكد من مبدأ استمرار المؤسسة في الحياة الإقتصادية للتعرف على مدى قدرة المؤسسة على مزاولة نشاطها في المستقبل، حيث قسمت المخاطر الى خمس فئات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2- 3): درجة مخاطرة القروض حسب نموذج Sherrord

الفئة	درجة المخاطرة للتعرض للفشل المالي	قيمة Z الفاصلة
الأولى	قروض ممتازة	$25 \leq Z$
الثانية	قروض قليلة المخاطرة	$20 \leq Z \leq 25$
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	$5 \leq Z \leq 20$
الرابعة	قروض عالية المخاطرة	$-5 \leq Z \leq 5$
الخامسة	قروض عالية المخاطرة جدا	$Z \leq -5$

المصدر: وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

ويعتمد النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة، فضلا عن الاوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز التي اعطيت لهذه المتغيرات، حسب الصيغة الأتية:[1]

$$Z=17\ X1 + 9\ X2 + 3.5\ X3 + 20\ X4 + 1.2\ X5 + 0.1\ X6$$

اذ ان:

X1 = راس المال العامل الى مجموع الأصول.

راس المال العامل= الموجودات النتداولة – المطلوبات المتداولة.

[1] حيدر عباس الجنابي، 8**التنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية باستخدام نموذج Sherrord- بحث تطبيقي على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة من 2011- 2016-**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2019، العراق، ص: 14.

X2= الأصول النقدية الى مجموع الأصول.

X3= مجموع حقوق المساهمين الى مجموع الأصول.

X4= الأرباح قبل الفوائد و الضرائب الى مجموع الأصول.

X5= مجموع الأصول الى مجموع المطلوبات.

X6= مجموع حقوق المساهمين الى الأصول الثابتة الملموسة.

ويلاحظ على هذا النموذج ما يلي:[1]

ا- إن الوزن الأكبر للنسب المالية المكونة له من نصيب تلك التي تختبر قدرة الزبون على السداد، أي نسب السيولة ونسب الرفع المالي لأن الغرض الأساسي للنموذج هو استخدامه في تحليل الائتمان، ومن ثم إثبات فرض استمرار المؤسسة طالبة الاقتراض واستعدادها لتسديد التزاماتها في مواعيدها المحددة.

ت- إن مؤشر الجودة Z المستخدم في تصنيف المؤسسة طالبة الاقتراض يسير في اتجاه عكسي لاتجاه المخاطرة، وهو سير منطقي بمعنى أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على جودة القرض أو على قوة المركز المالي للمؤسسة طالبة الاقتراض، ومن ثم انخفاض درجة المخاطرة وبالعكس فإن انخفاضه يشير إلى عدم انطباق فرض الاستمرار على المؤسسة طالبة الاقتراض ومن ثم ارتفاع درجة المخاطرة فيها وعلى وجه الخصوص مخاطر الفشل والإفلاس.

خامسا: نموذج Shirata,2002

قامت الباحثة بتطوير نموذج للتنبؤ بالنجاح أو الفشل المؤسسات، وذلك اعتماداً على دراسة عينة من المؤسسات اليابانية تضم (10457) مؤسسة مفلسة، و(30421) مؤسسة غير مفلسة، وتناولت في دراستها (72) مؤشرا مالياً، وخلص إلى نموذج يسمى SAF 2002 ووفق هذا النموذج فإن المؤسسات التي تكون قيمة النموذج لديها أكبر من

[1] وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

(0,26) تعد معرضة للإفلاس، وقد فسر هذا النموذج 77,2 % من حالات الإفلاس، والمعادلة التي تحدد هذا النموذج :

$$SAF = 0.0104\ X1 + 0.268X2 + 0.0661X3 + 0.0237\ X4 + 0.7077$$

حيث ان:

X1 = الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات

X2 = صافي الدخل قبل الضريبة /مجموع الموجودات

X3 = (معدل دوران المخزون) = المبيعات /المخزون

X4 = مصروف الفائدة /المبيعات

وقد طورت الباحثة نموذجها إلى نموذج أكثر دقةً في التنبؤ بالفشل المالي المؤسسات وذلك باستخدام المعادلة:

$$Z = 0.014\ X2 - 0.058\ X24 - 0.062\ X36 - 0.003\ X10 + 0.7614$$

حيث ان:

X2 = صافي الدخل قبل الضريبة /مجموع الموجودات

X24 = مصروف الفائدة /المبيعات (وتشمل المصروفات عمولات الخصم والفوائد المدفوعة على القروض والتسهيلات المصرفية بأنواعيا المختلفة)

X36 = الحسابات مستحقة الدفع /المبيعات

X10 = راس المال العامل الحالي / راس المال العامل السابق(أي أن هذه النسبة تقيس النمو في راس المال العامل الحاصل بين عامين مدروسين)

وبحسب النموذج المطور (Z) المقدم من الباحثة الذي تمكنت من خلاله من التنبؤ بنسبة 86,14 % من حالات التعثر فإن المؤسسات التي تقل فيها قيمة Z لديها عن 0,38يرتفع فيها احتمال الإفلاس.[1]

[1] رضوان العمار، حسين قصيري، مرجع سبق ذكره، ص: 132.

ومن وجهة نظر المحللين الماليين ان بعض المؤشرات المالية اكثر اهمية في التنبؤ بالفشل المالي عن مؤشرات اخر تتمثل في:

الجدول رقم (2-4): اهم المؤشرات المالية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي

الرقم	المؤشر
1	صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الديون
2	درجة الرفع المال
3	معدل دوران المخزون
4	مجموع المطلوبات / حقوق المساهمون
5	الأصول السائلة / المطلوبات المتداولة
6	صافي الربح بعد الضريبة / المبيعات
7	صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الربح بعد الضريبة
8	معدل دوران صافي راس المال
9	صافي التدفق النقدي التشغيلي / فوائد الديون
10	معدل دوران المدينين

المصدر: محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص: 375.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للنماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي في مؤسسة اتصالات الجزائر فرع المدية

تمهيد

بعد دراستنا النظرية في الفصلين السابقين وتطرقنا لمختلف المفاهيم الاساسية للتحليل المالي من خلال عرض الاساليب والادوات المستخدمة في قراءة وتفسير القوائم المالية وتحليلها بواسطة النسب والمؤشرات المالية، واعطاء نظرة عامة حول الفشل المالي وطرق التنبؤ به لتحديد وضعية المؤسسة، ارتاينا ان نقوم باسقاط ذلك على دراسة الميدانية بتطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على مؤسسة اتصالات الجزائر باعتبارها مؤسسة اقتصادية، نسعى من خلالها الوقوف على مدى قدرة هذه النماذج في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة.

سنتناول في هذا الفصل الاطار النظري للمؤسسة وعرض القوائم المالية للمؤسسة واستخراج اهم النسب المالية منها وإسقاط مختلف نماذج التنبؤ بالفشل المالي للحصول على نتائج يتم على ضوئها الإجابة على إشكالية الدراسة.

لذلك قمنا بتقسيم الفصل التطبيقي إلى مبحثين كالاتي:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام المؤشرات والنسب المالية وتطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

المبحث الأول : تقديم المؤسسة محل الدراسة

اسندت مهام سير قطاع البريد والمواصلات الى الادارة والتي تحملت على عاتقها تطوير وتنمية شبكة الاتصالات الهاتفية من اجل تلبية الطلبات المتزايدة على هذه الخدمة، نتج عن هذا الاحتكار عدة سلبيات منها تدهور الخدمة العمومية، اضافة الى زيادة طلبات الجمهور على خدمات جديدة ليس بوسع الإدارة تلبتها لضعف الاستثمار ونقص التحكم في التكنولوجيا الجديدة ما شجع على تحرير سوق الخدمات في الجزائر وفتح المجال أمام الخواص، وفي خضم ذلك نجد المؤسسة الاقتصادية في منافسة شديدة وتحديات قوية.

المطلب الأول :تقديم عام لمؤسسة اتصالات الجزائر

عرف قطاع البريد والمواصلات تطورات واسعة خلال فترة وجيزة كنتيجة لتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ولزيادة المنافسة والطلب على خدماته.

اولا: نبذة عن مؤسسة اتصالات الجزائر

وعيا منها بالتحديات التي يفرضها التطور المذهل الحاصل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، باشرت الدولة الجزائرية منذ سنة 1999 بإصلاحات عميقة في قطاع البريد والمواصلات وقد تجسدت هذه الإصلاحات في سن قانون جديد للقطاع في شهر أوت 2000 جاء هذا القانون لإنهاء احتكار الدولة على نشاطات البريد والمواصلات وكرس الفصل بين نشاطي التنظيم واستغلال وتسيير الشبكات وتطبيقا لهذا المبدأ، تم إنشاء سلطة ضبط مستقلة إداريا وماليا ومتعاملين، أحدهما يتكفل بالنشاطات البريدية والخدمات المالية البريدية متمثلة في مؤسسة" بريد الجزائر "وثانيهما بالاتصالات ممثلة في "اتصالات الجزائر."

وفي إطار فتح سوق الاتصالات للمنافسة تم في شهر جوان 2001 بيع رخصة لإقامة واستغلال شبكة للهاتف النقال وأستمر تنفيذ برنامج فتح السوق للمنافسة ليشمل

فروع أخرى، حيث تم بيع رخص تتعلق بشبكاتVSAT وشبكة الربط المحلي في المناطق الريفية.

كما شمل فتح السوق كذلك الدارات الدولية في 2003 والربط المحلي في المناطق الحضرية في 2004 وبالتالي أصبحت سوق الاتصالات مفتوحة تماما في 2005، وذلك في ظل احترام دقيق لمبدأ الشفافية و لقواعد المنافسة وفي نفس الوقت، تم الشروع في برنامج واسع النطاق يرمي على تأهيل مستوى المنشآت الأساسية اعتمادا على تدارك التأخر المتراكم.[1]

ثانيا: تعريف مؤسسة اتصالات الجزائر

هي مؤسسة عمومية جزائرية ذات أسهم برأس مال تأسست عام 2000 تنشط في مجال الهاتف الثابت والنقال (موبيليس) وخدمات الإنترنت (جواب) والاتصالات عبر الساتل (اتصالات الجزائر الفضائية) نشأت بموجب قانون فبراير 2000 المرتبط بإعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات لفصل قطاع البريد عن قطاع الاتصالات، وقد دخلت رسميا في سوق العمل في 1 يناير 2003 وفي عام 2019 ، بلغ رأس مال جميع الشركات التابعة للمجموعة 220 مليار دينار جزائري (1.71مليار دولار)، وبلغ عدد مشتركيها حتى عام 2008 في الهاتف 5.128.262 مشترك منها 2.922.731 مشترك في الهاتف الثابت، أما عدد مشتركي الهاتف النقال فبلغ أكثر من 11 مليون مشترك بموبيليس نهاية سنة 2010.[2]

ثالثا: تاريخ التاسيس

قبل صدور قانون 2000-03 كان سوق الاتصالات في الجزائر يعاني من تأخر في انتشار الهاتف حيث أنه لم يكن يتجاوز 6 % مقابل 8 % في باقي دول المغرب

[1] www.algerietelecom.dz (2020 / 7/ 4) تاريخ الاطلاع:

[2] https://ar.m.wikipedia.org/wiki/ اتصالات الجزائر (2020/9/10) تاريخ الاطلاع:

العربي و40 % في الدول المتقدمة بالإضافة إلى ذلك، أكثر من نصف البلديات لم تكن موصولة بشبكة الاتصالات، كانت شبكات إعلام المؤسسات منعدمة تقريباً، كان عدد مستخدمي الانترنت ضعيفا جدا رغم وجود 61 مزود معتمد وآلاف مقاهي الانترنت وكانت شبكة التوزيع الهاتفي الحلقة الأضعف للشبكة معرقلة بذلك الانتشار الواسع للانترنت، وكانت بنية الشبكة القوية والمتكاملة بسعة 2.5 Gbps أهم مكتسبات القطاع آنذاك و قد كانت شبكة اتصالات الجزائر من أهم الشبكات على مستوى الدول الناشئة.

وعليه تأسست مؤسسة اتصالات الجزائر وفق قانون 03 – 2000 المؤرخ في05 أغسطس 2000 المحدد للقواعد العامة للبريد والمواصلات، فضلا عن قرار المجلس الوطني لمساهمات الدولة (CNPE) تاريخ 01 مارس 2001 الذي نص على إنشاء مؤسسة عمومية إقتصادية أطلق عليها اسم " اتصالات الجزائر" وفق هذا المرسوم الذي حدد نظام مؤسسة عمومية إقتصادية تحت صيغة قانونية لمؤسسة ذات أسهم براسمال اجتماعي المقدر ب 61.275.180.000 دينار جزائري والمسجلة في مركز السجل التجاري يوم 11 ماي 2002 تحت رقم 02B 001808 .

انطلقت اتصالات الجزائر فعلياً في 10 أبريل 2003 لفصل أنشطة البريد والاتصالات عن خدمات البريد والمواصلات القديمة، في عام 2003 كان لدى اتصالات الجزائر ما يقرب من 130,000 مشترك في جي إس إم و 1.9 مليون عميل على الشبكة الثابتة وتشمل أنشطتها الهاتف الثابت والهاتف المحمول والإنترنت والاتصالات عبر الأقمار الصناعية.

في 30 مارس 2014 أطلقت شركة اتصالات الجزائر مجموعتها الجديدة من عروض الإنترنت المسماة "Idoom ADSL " بسرعات تتراوح من 1 إلى 8 ميجابت / ثانية.

في 28 مايو 2014 ، تقدم اتصالات الجزائر المهاتفة الثابتة غير المحدودة من خلال مجموعتها الجديدة من العروض "Idoom Fixe".

في 8 سبتمبر 2014 ، أطلقت مؤسسة اتصالات الجزائر شبكة الجيل الرابع في الوضع الثابت لعملائها المقيمين.

في 20 أبريل 2015 ، أطلقت مؤسسة اتصالات الجزائر أول شبكة لاسلكية مجتمعية في الجزائر، أطلق عليها اسم "WiCi" وهو حل مبتكر يتيح تغطية المناطق الحضرية الكبيرة بالنطاق العريض اللاسلكي.

في 6 يونيو 2018 ، انتهى احتكارها لتوفير الوصول إلى الإنترنت مع فتح الحلقة المحلية للمنافسة.

في 25 أبريل 2016 أطلقت مؤسسة اتصالات الجزائر عرض ADSL الجديد غير المحدود بسرعة تصل إلى ميجابت / ثانية12.

في 31 يوليو 2016 أعلنت مؤسسة الاتصالات الجزائرية عن تسويق خدمة أول صوت عبر ال تي إي (VoLTE) في الجزائر.

في 21 نوفمبر 2019 ، أطلقت اتصالات الجزائر تطبيق" مساحة الدفع الإلكتروني للعملاء "لإعادة شحن حسابات Idoom ودفع فواتير الهاتف.

بلغت الحصة المالية الإجمالية المعدة لتطوير والتهيئة الاستثمارات ب 203976 مليون دينار جزائري.[1]

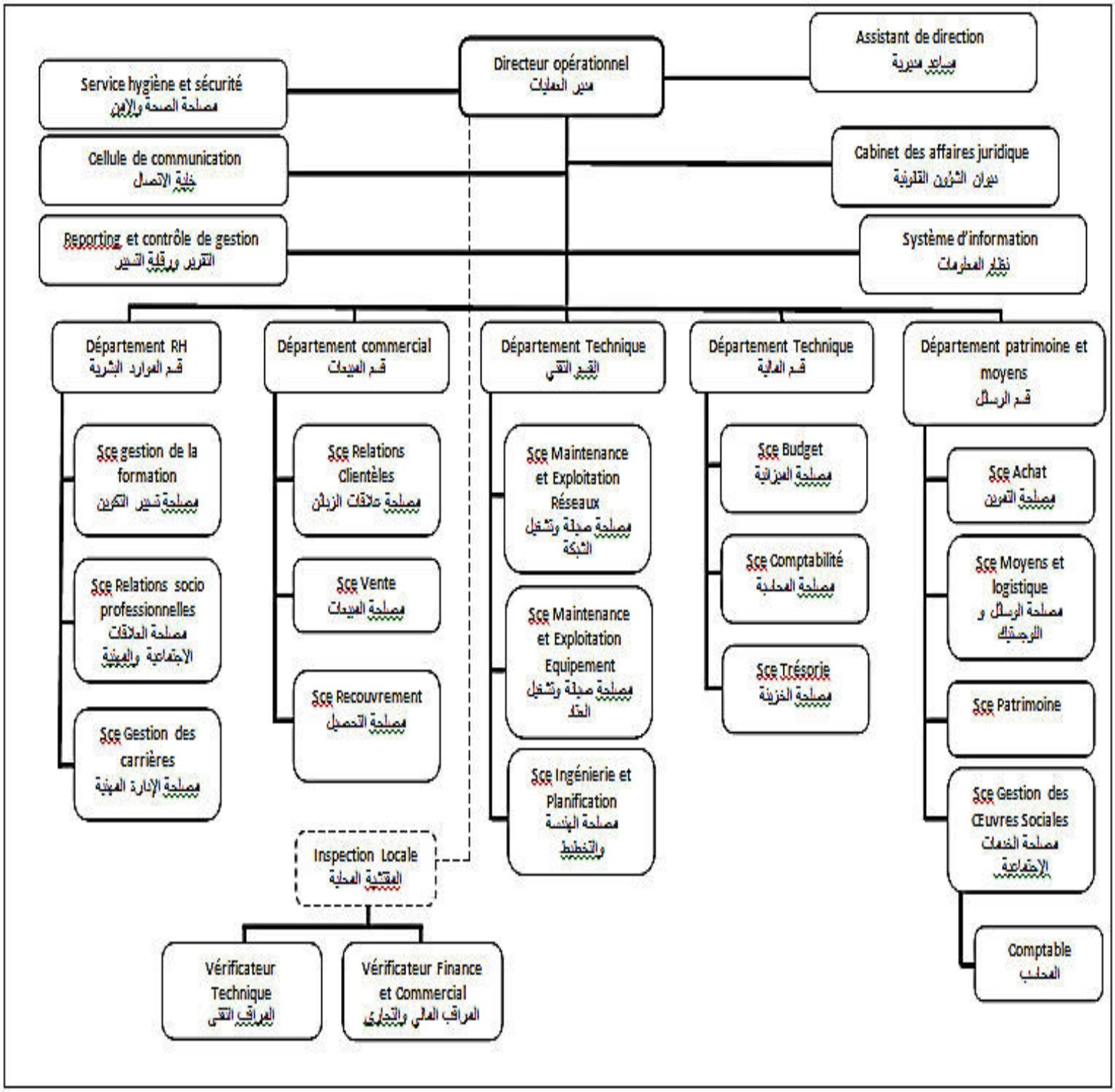
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

اتصالات الجزائر مقسمة إلى مديريات مركزية، جهوية ومديريات تنفيذية في جميع أنحاء الولايات، تهتم بالأعمال التجارية والخدمات الثابتة، وغيرها من وظائف الدعم للشبكات، إضافة إلى ذلك فهي تضم شركات تابعة لها تتمثل في:

[1] المرجع السابق

- ✓ الهاتف النقال (موبيليس)
- ✓ شبكة الانترنت (جواب)
- ✓ اتصالات الجزائر الفضائية

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر



المطلب الثالث: أهداف ونشاطات المؤسسة

أولا: نشاطات مؤسسة اتصالات الجزائر

ويتم شرحها كالتالي:

1- النشاطات المنزلية

تستخدم الشركة بشكل رئيسي الخط الثابت التقليدي، جزء منه مجهز ب ADSL ويسوق تحت العلامات التجارية لشركة الاتصالات الجزائرية، والهاتف الثابت والإنترنت عالي السرعة (عن طريق المودم)، عالي السرعة بواسطة ADSL وعالي السرعة جدًا بواسطة الألياف البصرية، وفي نهاية عام 2017 ، بلغ معدل اختراق الهاتف الثابت عدد الخطوط (لكل 100 نسمة) 9٪، كان هذا المعدل 10.13 ٪ في نهاية عام 2016

وفي عام 2017 ، بلغ عدد مشتركي الإنترنت الثابت (ADSL و الجيل الرابع ال تي إي الثابت / الوايماكس) 3.168 مليون مشترك، مقارنة ب 2.860 مليون مشترك في العام السابق، بزيادة 10.75 ٪.

2- الخدمات للافراد

يستخدم بشكل أساسي شبكات الهاتف المحمول من الجيل 2 و3 و4 وتسوق تحت العلامة التجارية موبيليس (الهاتف المحمول، الإنترنت عبر الهاتف المحمول، الوسائط المتعددة المحمولة)، واعتبارًا من 31 ديسمبر 2015 كان لدى موبيليس أكثر من 14.3 مليون (GSM و 3G)، كما حصلت موبيليس في ديسمبر 2019 على ترخيص عالمي للاتصالات ، (2G 3G و4G) من اجل توظيفها في مالي.

3- الخدمات للمؤسسات

وهي مخصصة بشكل أكثر تحديدًا للأنشطة المهنية (الهاتف الثابت والمحمول ، نقل البيانات ، الإنترنت).

ثانيا: اهداف مؤسسة اتصالات الجزائر

سطرت إدارة مجمع اتصالات الجزائر في برنامجها مند البداية ثلاث أهداف أساسية تقوم عليها المؤسسة وهما:

تتطلع اتصالات الجزائر إلى زيادة رقم أعمالها من أجل مضاعفته وبلوغ عتبة 2 مليار دولار بحلول عام 2024 وأن رقم الأعمال الذي بلغ 750 مليون دولار قبل 10 سنوات لم يتطور بما فيه الكفاية، حيث وصل إلى997 مليون دولار فقط في2019 ، وأن رقم الأعمال الحالي يفرض على المؤسسة مباشرة أشغال البحث والتطوير، تخفيض أسعار خدماتها وعروضها وإنشاء نظام إدارة الأداء، كما أن النسبة التي كان من المقرر تخصيصها للبحث والتطوير يتم استهلاكها لتغطية تكاليف الأجور.

توظف اتصالات الجزائر 20.000 عامل وهي ملزمة بالتحكم بأعبائها الحالية، من بينها مجموع تكاليف الأجور التي تقارب ال % 40 من رقم أعمالها في حين أن المعايير العالمية المعمول بها في هذا المجال تقدر ب7 % وتتطلع إلى الولوج إلى قطاعات أخرى من السوق، من خلال التكفل ببعض النشاطات كتلك المرتبطة بالتعاقد من الباطن المتعلق بالكيلومتر الأخير لشبكتها

اتصالات الجزائر أطلقت نشاطات في مجالات أخرى على غرار مرافقة الفاعلين الاقتصاديين المعنيين بتعزيز التجارة الالكترونية والدفع الإلكتروني، وأن اتصالات الجزائر قامت بتعديل خدماتها وأسعارها المتعلقة بإنشاء واستضافة المواقع الالكترونية لاسيما مواقع الويب التجارية، وأجرت مناقشات مع بريد الجزائر لتتيح لهم إمكانية تسويق منتجاتها هذا وسطرت اتصالات الجزائر استراتيجية جديدة، ترتكز أساسا على احتياجات الزبون بحيث تسهر على أن توفر له، اعتبارا من السداسي الثاني من سنة 2020 وسرعة تدفق أنترنت ثابتة ومضمونة والأسعار المعمول بها فيما يخص عروض الأنترنت من 20 ميغابيت/ث و100ميغابيت/ث ستكون معقولة وفي متناول المستهلك الجزائري

والاحتياجات العالمية من حيث البيانات ترتفع بشكل سريع وهو ما سيؤثر لا محالة على المستهلك الجزائري.[1]

- ✓ الجودة، والفاعلية، ونوعية الخدمات
- ✓ زيادة في نسبة العرض بالنسبة الخدمات الهاتفية وتسهيل الولوج إلى خدمات الاتصالات وذلك للوصول لعدد اكبر من المستعملين خاصة في المناطق الريفية.
- ✓ زيادة وتنمية في جودة الخدمات المعروضة، وسلسلة او مجموعة التشكيلات المقدمة وجعلها اكثر تنافسية في مجال خدمات الاتصالات
- ✓ تطوير شبكة وطنية محلية للاتصالات مرنة وموصولة بطرق الإعلام
- ✓ المشاركة كممثل رئيسي في مجال فتح برنامج تطوير لمؤسسة الإعلام والاتصال في الجزائر.[2]

[1] المرجع السابف

[2] www.algerietelecom.com(2020/8/22) تاريخ الاطلاع:

المبحث الثاني: عرض وتحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام المؤشرات والنسب المالية وتطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي

سنعرض فيما يلي القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة محل الدراسة للفترة 2017- 2018- 2019 ومحاولة تحليلها باستخدام النسب والمؤشرات المالية وتطبيق اهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي عليها.

المطلب الأول:عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات الأخيرة

أولا: عرض الميزانية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر

يتم عرض الميزانية وفق جدولين جدول يضم الأصول وجدول يضم الخصوم على النحو التالي:

الجدول رقم (3-1): الميزانية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر لسنة 2017

- جانب الاصول-

- انظر الملحق رقم 01 -

الاصول	القيمة الخام	الاهتلاكات	القيمة الصافية	القيمة الصافية 2016
اصول غير جارية (اصول ثابتة)				
فارق الشراء	**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
التثبيتات المعنوية	**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
التثبيتات العينية	**6243121576.31**	**4535955866.40**	**1707165709.91**	**1819082378.62**
التثبيتات الجاري انجازها	**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
التثبيتات المالية				
السندات الموضوعة موضع المعادلة	0.00	0.00	0.00	0.00
المساهمات والديون الدائنة الاخرى	0.00	0.00	0.00	0.00
سندات اخرى مثبتة	0.00	0.00	0.00	0.00
قروض واصول مالية اخرى غير جارية	19897749.15	0.00	19897749.15	4069525.65
الضرائب المؤجلة على الاصل	0.00	0.00	0.00	0.00
مجموع الاصول الغير جارية	**6263019325.46**	**4535955866.40**	**1727063459.06**	**1823151904.27**
اصول جارية				
المخزونات الجاري انجازها	**74188113.80**	**3803857.81**	**70384255.99**	**75713890.59**
الديون الدائنة-الاستخدامات المماثلة				
الزبائن	253880866.23	0.00	253880866.23	345370635.32
المدينون الاخرون	4803299.39	0.00	4803299.39	4688926.14
الضرائب	3421375.67	0.00	3421375.67	2221038.02
الاصول الجارية الاخرى	0.00	0.00	0.00	0.00
الموجودات وما يماثلها				
توظيفات واصول مالية جارية	0.00	0.00	0.00	0.00
الخزينة	34637474.24	0.00	34637474.24	57594074.66
مجموع الاصول الجارية	**370931129.33**	**3803857.81**	**367127271.52**	485588564.73
المجموع العام للاصول	**6633950454.79**	**4539759724.21**	**2094190730.58**	2308740469.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (3- 2): الميزانية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر لسنة 2017 – جانب الخصوم-

- انظر الملحق رقم02 –

الخصوم		2017	2016
الاموال الخاصة			
راس المال الصادر		0.00	0.00
راس المال غير المطلوبالاحتياطات		0.00	0.00
فارق اعادة التقييم		0.00	0.00
فارق المعادلة		0.00	0.00
النتيجة الصافية		0.00	0.00
رؤوس الاموال الخاصة الاخرى		148132218.84	– 126494428.44
الترحيل من جديد		0.00	0.00
حصة الشركة المدمجة (1)		1882889954.73	2340085779.52
حصة الاقلية (1)			
المجموع 1		**2031022173.57**	**2213591351.08**
خصوم غير جارية			
القروض والديون المالية		**0.00**	**0.00**
الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)		**0.00**	**0.00**
الديون الاخرى الغير الجارية		0.00	0.00
المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا		0.00	0.00
مجموع الخصوم الغير جارية (2)			
الخصوم الجارية			
الموردون والحسابات الملحقة			
الضرائب		**0.00**	**0.00**
الديون الاخرى			
خزينة الخصوم		50967440.44	29073816.36
مجموع الخصوم الجارية (3)		36197658.95	25181246.94
		7984018.53	8913493.71
		0.00	0.00
		95149117.92	**63168557.01**
المجموع العام للخصوم		**2308740469.00**	**2094190730.58**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (3-3): الميزانية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر لسنة 2018- جانب الأصول - انظر الملحق رقم 03 -

الاصول		القيمة الخام	الاهتلاكات	القيمة الصافية	القيمة الصافية2017
اصول غير جارية (اصول ثابتة)					
فارق الشراء		**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
التثبيتات المعنوية		**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
التثبيتات العينية		**6664309765.09**	**4816880197.58**	**1847429567.51**	**1707165709.91**
التثبيتات الجاري انجازها		**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
التثبيتات المالية					
السندات الموضوعة موضع المعادلة		0.00	0.00	0.00	0.00
المساهمات والديون الدائنة الاخرى		0.00	0.00	0.00	0.00
سندات اخرى مثبتة		0.00	0.00	0.00	0.00
قروض واصول مالية اخرى غير جارية		94933496.22	0.00	94933496.22	19897749.15
الضرائب المؤجلة على الاصل		0.00	0.00	0.00	0.00
مجموع الاصول الغير جارية		**6759243261.31**	**4816880197.58**	**1942363063.73**	**1727063459.06**
اصول جارية					
المخزونات الجاري انجازها		**39867540.79**	**2223660.98**	**37643879.81**	**70384255.99**
الديون الدائنة-الاستخدامات المماثلة					
الزبائن		419492467.14	0.00	419492467.14	253880866.23
المدينون الاخرون		6048031.01	349301.95	5698729.06	4803299.39
الضرائب		3228803.57	0.00	322880357	3421375.67
الاصول الجارية الاخرى		0.00	0.00	0.00	0.00
الموجودات وما يماثلها					
توظيفات واصول مالية جارية اخرى		0.00	0.00	0.00	0.00
الخزينة		104620133.89	0.00	104620133.89	34637474.24
مجموع الاصول الجارية		**573256976.40**	**2572962.93**	**570684013.47**	367127271.52
المجموع العام للاصول		**7332500237.71**	**4819453160.51**	**2513047077.20**	2094190730.58

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (3-4): الميزانية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر لسنة 2018 - جانب الخصوم- - انظر الملحق رقم 04 -

الخصوم		2018	2017
الاموال الخاصة			
راس المال الصادر		0.00	0.00
راس المال غير المطلوب		0.00	0.00
العلاوات والاحتياطات		0.00	0.00
فارق اعادة التقييم		0.00	0.00
فارق المعادلة		0.00	0.00
النتيجة الصافية		140777286.16	148132218.84
رؤوس الاموال الخاصة الاخرى		0.00	0.00
الترحيل من جديد		2089659819.61	1882889954.73
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة الاقلية (1)			
المجموع 1		2230437105.77	2031022173.57
خصوم غير جارية			
القروض والديون المالية		0.00	0.00
الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)		0.00	0.00
الديون الاخرى الغير الجارية		0.00	0.00
المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا		44210352.42	0.00
مجموع الخصوم الغير جارية (2)		44210352.42	0.00
الخصوم الجارية			
الموردون والحسابات الملحقة		85523573.95	29073816.36
الضرائب		21162661.29	25181246.94
الديون الاخرى		131713383.77	8913493.71
خزينة الخصوم		0.00	0.00
مجموع الخصوم الجارية (3)		238399619.01	63168557.01
المجموع العام للخصوم		2513047077.20	2094190730.58

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (3-5): الميزانية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر لسنة 2019 – جانب الاصول- – انظر الملحق رقم 05 –

الاصول	القيمة الخام	الاهتلاكات	القيمة الصافية	القيمة الصافية2018
اصول غير جارية (اصول ثابتة)				
فارق الشراء	0.00	0.00	0.00	0.00
التثبيتات المعنوية	0.00	0.00	0.00	0.00
التثبيتات العينية	7140114991.02	4965014673.31	2175100317.71	.517184742956
التثبيتات الجاري انجازها	350000.00	0.00	350000.00	0.00
التثبيتات المالية	0.00	0.00	0.00	0.00
السندات الموضوعة موضع	0.00	0.00	0.00	0.00
المعادلة	0.00	0.00	0.00	0.00
المساهمات والديون الدائنة الاخرى	170006578.44	0.00	170006578.44	94933496.22
سندات اخرى مثبتة	0.00	0.00	0.00	0.00
قروض واصول مالية اخرى غير جارية				
الضرائب المؤجلة على الاصل				
مجموع الاصول الغير جارية	7310471569.46	4965014673.31	345456896.152	1942363063.73
اصول جارية				
المخزونات الجاري انجازها	65794791.84	1731823.17	64062968.67	37643879.81
الديون الدائنة-الاستخدامات				
المماثلة	474314579.21	0.00	474314579.21	419492467.14
الزبائن	8588543.50	2626855.68	5961687.82	98729.0665
المدينون الاخرون	5998873.81	0.00	5998873.81	3228803.57
الضرائب	0.00	0.00	0.00	0.00
الاصول الجارية الاخرى	0.00	0.00	0.00	0.00
الموجودات وما يماثلها	29435500.74	0.00	29435500.74	104620133.89
توظيفات واصول مالية جارية اخرى				
الخزينة				
مجموع الاصول الجارية	584132289.10	4358678.85	579773610.25	570684013.47
المجموع العام للاصول	7894603858.56	4969373352.16	.406292523050	2513047077.20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (3-6): الميزانية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر لسنة 2019 -جانب الخصوم-

- انظر الملحق رقم 06 -

الخصوم	2019	2018
الاموال الخاصة		
راس المال الصادر	0.00	0.00
راس المال غير المطلوب	0.00	0.00
العلاوات والاحتياطات	0.00	0.00
فارق اعادة التقييم	0.00	0.00
فارق المعادلة	0.00	0.00
النتيجة الصافية	148359071.90	140777286.16
رؤوس الاموال الخاصة الاخرى	0.00	0.00
الترحيل من جديد	2460153685.72	2089659819.61
حصة الشركة المدمجة (1)		
حصة الاقلية (1)		
المجموع 1	**2608512757.62**	**2230437105.77**
خصوم غير جارية		
القروض والديون المالية	**0.00**	**0.00**
الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)	**0.00**	**0.00**
الديون الأخرى الغير الجارية	0.00	0.00
المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	69809603.04	44210352.42
مجموع الخصوم الغير جارية (2)	**69809603.04**	**44210352.42**
الخصوم الجارية		
الموردون والحسابات الملحقة	100589237.39	85523573.95
الضرائب	28907457.19	21162661.29
الديون الأخرى	117411451.16	131713383.77
خزينة الخصوم	0.00	0.00
مجموع الخصوم الجارية (3)	**246908145.74**	**238399619.01**
المجموع العام للخصوم	**2925230506.40**	**2513047077.20**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ثانيا: عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة اتصالات الجزائر

يتم عرض جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة اتصالات الجزائر على النحو التالي:

الجدول رقم (3-7): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة اتصالات الجزائر لسنة 2017

انظر الملحق رقم: 07

	النقطة	2017	2016
رقم الاعمال		1 061 752 423.27	979 425 443.70
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع		0.00	0.00
الانتاج المثبت		9 628 741.45	23 042 238.45
اعانات الاستغلال		0.00	0.00
1- انتاج السنة المالية		**1 071 381 464.72**	**1 002 467 682.15**
المشتريات المستهلكة		- 152 224 430.33	-276 722 193.42
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى		- 109 093 313.90	-111 427 112.70
2- استهلاك السنة المالية		**- 261 317 744.23**	**-388 149 306.12**
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)		**810 063 720.49**	**614 318 376.03**
اعباء المستخدمين		- 350 260 145.97	-435 419 979.81
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		-21 269 032.62	-18 010 047.53
4- الفائض الاجمالي للاستغلال		**438 534 541.90**	**160 816 312.69**
المنتجات العملياتية الاخرى		22 814 577.14	12 516 127.44
الاعباء العملياتية الاخرى		- 3 422 601.11	-11 167 625.85
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة		- 294 891 982.65	-296 727 798.33
استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات		1 520 622.71	86 245.78
5- النتيجة العملياتية		**164 555 157.99**	**-134 476 729.27**
المنتوجات المالية		0.00	0.00
الاعباء المالية		0.00	0.00
6- النتيجة المالية		**0.00**	**0.00**

7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	**164 555 157.99**		**- 134 476 729.27**
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية	0.00		0.00
الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	-25 129 744.37		-270 894.14
مجموع منتجات الانشطة العادية	**1 095 716 664.57**		**1 015 070 055.37**
مجموع اعباء الانشطة العادية	**-956 291 250.95**		**-1 149 817 678.78**
8- النتيجة الصافية للانشطة العادية	**139 425 413.62**		**-134 747 623.41**
عناصر غير عادية – منتجات-	8 706 805.22		8 253 194.97
عناصر غير عادية – اعباء-	0.00		0.00
9- النتيجة غير العادية	**8 706 805.22**		**8 253 194.97**
10- النتيجة الصافية للسنة المالية	**148 132 218.84**		**-126 494 428 .44**
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية	**0.00**		**0.00**
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)	**0.00**		**0.00**
حصة ذو الاقلية (1)	**0.00**		**0.00**
حصة المجمع	**0.00**		**0.00**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجـدول رقـم (3- 8): جـدول حسـابات النتـائج حسـب الطبيعـة لمؤسسـة اتصـالات الجزائر لسنة 2018

انظر الملحق رقم: 08

	النقطة	2018	2017
رقم الاعمال		1 069 263 733.54	1 061 752 723.27
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع		0.00	0.00
الانتاج المثبت		23 177 696.27	9 628 741.45
اعانات الاستغلال		0.00	0.00
1- انتاج السنة المالية		**1 092 441 429.81**	**1 071 381 464.72**
المشتريات المستهلكة		- 175 498 792.68	- 152 224 430.33
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى		- 109 868 400.39	- 109 093 313.90
2- استهلاك السنة المالية		**- 285 367 193.07**	**- 261 317 744.23**
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)		**807 074 236.74**	**810 063 720.49**

اعباء المستخدمين		- 371 238 310.46	- 350 260 145.97
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		- 21 817 024.67	- 21 269 032.62
4- الفائض الاجمالي للاستغلال		**414 018 901.61**	**438 534 541.90**
المنتجات العملياتية الاخرى		15 711 206.10	22 814 577.14
الاعباء العملياتية الاخرى		- 6 848 927.18	- 3 422 601.11
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة		- 289 561 155.16	- 294 891 982.65
استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات		2 081 717.43	1 520 622.71
5- النتيجة العملياتية		**135 401 742.80**	**164 555 157.99**
المنتوجات المالية		0.00	0.00
الاعباء المالية		0.00	0.00
6- النتيجة المالية		**0.00**	**0.00**
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)		**135 401 742.80**	**164 555 157.99**
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية		0.00	0.00
الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية		72 502.13	- 25 129 744.37
مجموع منتجات الانشطة العادية		**1 110 234 353.34**	**- 25 129 664.37**
مجموع اعباء الانشطة العادية		**- 974 760 108.41**	**- 956 291 250.95**
8- النتيجة الصافية للانشطة العادية		**135 474 244.93**	**139 425 413.62**
عناصر غير عادية – منتجات-		5 303 041.23	8 706 805.22
عناصر غير عادية – اعباء-		0.00	0.00
9- النتيجة غير العادية		**5 303 041.23**	**8 706 805.22**
10- النتيجة الصافية للسنة المالية		**140 77 286.16**	**148 132 218.84**
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية		**0.00**	**0.00**
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)		**0.00**	**0.00**
حصة ذو الاقلية (1)		**0.00**	**0.00**
حصة المجمع		**0.00**	**0.00**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (3- 9): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة اتصالات الجزائر لسنة 2019

انظر الملحق رقم: 09

	النقطة	2019	2018
رقم الاعمال		1 080 208 216.66	1 069 263 733.54
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع		0.00	0.00
الانتاج المثبت		28 537 769.54	23 177 696.27
اعانات الاستغلال		0.00	0.00
1- انتاج السنة المالية		**1 108 745 986.20**	**1 092 441 429.81**
المشتريات المستهلكة		- 175 030 266.96	- 175 498 792.68
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى		- 105 432 257.77	- 109 868 400.39
2- استهلاك السنة المالية		**- 280 462 524.73**	**-285 367 193.07**
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)		**828 283 461.47**	**807 074 236.74**
اعباء المستخدمين		- 431 482 266.16	- 371 238 310.46
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		- 21 804 564.33	- 21 817 024.67
4- الفائض الاجمالي للاستغلال		**374 996 630.98**	**414 018 901.61**
المنتجات العملياتية الاخرى		20 605 512.27	15 711 206.10
الاعباء العملياتية الاخرى		- 1 928 479.50	- 6 848 927.18
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة		- 281 278 189.06	- 289 561 155.16
استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات		586 027.43	2 081 717.43
5- النتيجة العملياتية		**112 981 502.12**	**135 401 742.80**
المنتوجات المالية		0.00	0.00
الاعباء المالية		0.00	0.00
6- النتيجة المالية		**0.00**	**0.00**
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)		**112 981 502.12**	**135 401 742.80**
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية		0.00	0.00
الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية		0.00	72 502.13
مجموع منتجات الانشطة العادية		**1 129 937 525.90**	**1 110 234 353.34**
مجموع اعباء الانشطة العادية		**-1 016 956 023.78**	**974 760 108.41**
8- النتيجة الصافية للانشطة العادية		**112 981 502.12**	**135 474 244.93**
عناصر غير عادية – منتجات-		35 377 569.78	5 303 041.23
عناصر غير عادية – اعباء-		0.00	0.00
9- النتيجة غير العادية		**35 377 569.78**	**5 303 041.23**
10- النتيجة الصافية للسنة المالية		**148 359 071.90**	**140 777 286.16**
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية		**0.00**	**0.00**

11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)		**0.00**	**0.00**
حصة ذو الاقلية (1)		**0.00**	**0.00**
حصة المجمع		**0.00**	**0.00**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

خلاصة

من خلال قيامنا بعرض للقوائم المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر يتضح لنا ان مجاميع كل من الأصول والخصوم في تزايد عن السنة التي قبلها وكذلك بالنسبة للنتيجة الصافية للسنة المالية في جدول حسابات النتائج

لكن المبالغ المدرجة فيها معظمها ذات قيم سالبة ما يجعل عملية التحليل عديمة الجدوى نظرا لعدم إمكانية حساب بعض المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها في بناء وحساب نماذج التنبؤ بالفشل المالي وتقييم وضعية المؤسسة.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام ما سبق عرضه في دراستنا تمكنا من الاجابة على الاشكالية التي تتمحور حول مدى قدرة نماذج التنبؤ بالفشل المالي في التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، فقد تبين لنا ان التحليل المالي اداة فعالة في تقيم الاداء المالي للمؤسسة واعطاء نظرة شاملة حول نشاطها باعتباره يعمل على تفسير محتوى القوائم المالية بناء على نتائج النسب والمؤشرات المتحصل عليها والتي تتاثر بالمعلومات المعروضة في القوائم المالية، كما اتسعت دائرة استخدام التحليل المالي الى التنبؤ بالفشل المالي باعتباره امرا ضروريا يساهم في التنبؤ بالحالة المالية المستقبلية للمؤسسة، فهي بمثابة الانذار المبكر لاحتمال تعرض المؤسسة لاخطار وازمات وتعثرات مالية، تصحبها مجموعة من الصعوبات منها عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في وقتها المحدد، وذلك بالاعتماد على النسب المالية التي تبنى عليها مختلف نماذج التنبؤ بالفشل المالي، و من خلالها يمكن الحصول على مؤشرات واضحة تخدم اغراض متخذي القرار باتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لتفادي حدوث الفشل والاطراف ذات العلاقة في الاختيار بين افضل البدائل المتاحة في سوق الاعمال.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

من خلال الفصول السابقة التي تناولناها قمنا باختبار صحة الفرضيات وتم التوصل الى ما يلي:

• **الفرضية الاولى:** تعتبر هذه الفرضية صحيحة حيث تستعمل النسب المالية في بناء مختلف نماذج التنبؤ بالفشل المالي وذلك لقدرتها وفعاليتها في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة.

• **الفرضية الثانية:** من خلال الفصل الثاني والذي يتضمن الاطار النظري للفشل المالي تم التاكيد على صحة هذه الفرضية حيث ان المؤسسة تمر بعدة مراحل قبل اعلان افلاسها فاذا توقفت عن سداد التزاماتها طويلة الاجل ثم قصيرة الاجل في مواعيد استحقاقها فانها تصنف من المؤسسات الفاشلة.

• **الفرضية الثالثة:** تم اثبات صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الثاني حيث نجح الباحثون في ايجاد نماذج فعالة في التنبؤ بالفشل قبل حدوثة بسنوات من اشهرها نموذج بيفر،نموذج التمان، نموذج شيرود، ونموذج كيدا...الخ.

ثانيا: نتائج الدراسة

اسفرت الدراسة السابقة حول نماذج التنبؤ بالفشل المالي عن مجموعة من النتائج التالية:

- ✓ يتعبر التحليل المالي الركيزة الاساسية في عرض وقراءة القوائم المالية بغرض استخراج العلاقة بين عناصرها المختلفة في شكل نسب ومؤشرات كمية مناسبة تساعد في اتخاذ القرارات والحكم على اداء المؤسسات في الحاضر والمستقبل؛

- ✓ ان من ابرز القوائم المالية التي تمثل نقطة بداية التحليل المالي ومنه التنبؤ بالفشل هي الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج والتي تعطي صورة واضحة عن مدى كفاءة نشاط المؤسسة الحالي والتنبؤ بالمستقبلي؛
- ✓ تعتمد النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي على مختلف النسب المالية المشتقة من القوائم المالية كمدخلات اساسية تتم صياغتها في شكل معادلة رياضية ؛
- ✓ يمر الفشل المالي بعدة مراحل من اسوئها توقف المؤسسة عن سداد التزاماتها لمستحقيها حسب جدولها الزمني، تتميز كل مرحلة بمجموعة من المظاهر والعوامل يمكن ملاحظتها من القوائم المالية ويتم الاستدلال بها للوقاية وتجنب هذه الظاهرة ؛
- ✓ عرفت نماذج التنبؤ بالفشل المالي قدرة تنبؤية مستقبلية عالية للوضعية المالية للمؤسسة حيث تشترك اغلب هذه النماذج في بعض النسب المالية المستخدمة في المعادلة الرياضية ؛
- ✓ نماذج التنبؤ بالفشل المالي هي جرس الانذار للمؤسسة تمكنها من التعرف على بوادره في الوقت الملائم ومنه اتخاذ الاجراءات المناسبة قبل استفحال الظاهرة ؛
- ✓ نماذج التنبؤ بالفشل المالي المكونة من المعلومات المالية اثبتت كفائتها في التمييز بين المؤسسات الناجحة والفاشلة وتفسير حالة الفشل المالي ؛

- ✓ يستخدم نموذج بيفر ستة نسب مالية وبالتالي فهو النموذج الذي يوظف اكبر عدد من النسب المالية مقارنة بالنماذج الاخرى التي تستخدم اربع او خمس نسب مالية
- ✓ يعتبر نموذج Shirata النموذج اكثر مصداقية فقد تم اختباره على 40878 مؤسسة في سوق العمل ؛
- ✓ يتميز نموذج Tafflerو Tisshow بدقة عالية في التنبؤ بالفشل المالي بسنة قبل حدوثه وصلت الى 99 % ؛
- ✓ انعدام العمل بنماذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؛
- ✓ تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي يعود بالنفع على جميع الاطراف المرتبطة بالمؤسسة وتحد من الاثار السلبية للظاهرة على الاقتصاد الوطني ككل ؛
- ✓ ظهرت اغلب عناصر القوائم المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر بقيم سالبة الامر الذي يصعب من عملية تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي او لعدم مصداقية هذه المعلومات المالية.

ثالثا: التوصيات

- ✓ العمل على تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية واقامة دورات تدريب مختصة في كيفية استخدام هذه النماذج لموظفيها؛
- ✓ التزام الشفافية والمصداقية في الافصاح عن المعلومات المالية المدرجة في القوائم المالية لتفعيل عمل المحليل والباحثين في التنبؤ بالفشل المالي؛

- ✓ الاخذ بالتجارب السابقة في مجال تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل؛
- ✓ التطوير والبحث عن نموذج مبنى على اساس النسب المالية بدقة عالية في التنبؤ بالفشل تصل الى 100% بفترة زمنية كافية قبل حدوثه لاتخاذ الاجراءات التصحيحية قبل استفحال الظاهرة؛
- ✓ تعزيز ثقافة المستثمرين في استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي من اجل اختيار افضل البدائل المعروضة.

رابعا: افاق الدراسة

تناولت هذه الدراسة جانب التحليل لنماذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وبالرغم من اتساع هذا الموضوع الا انه لا يزال ضيق التطبيق في الجزائر ما يتطلب المزيد من الابحاث والدراسات لفهم هذه الظاهرة وللالمام بمختلف جوانبه تقترح الاشكاليات التالية:

- ✓ جودة الافصاح على المعلومات المحاسبية واثارها على التنبؤ بالفشل المالي؛
- ✓ دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي على عدة مؤسسات اقتصادية من نفس القطاع او تابعة لقطاعات اخرى ؛
- ✓ اقتراح نموذج للتنبؤ بالفشل المالي خاص بالمؤسسات الجزائرية يتواكب مع بيئة الاقتصاد الجزائري قادر على التنبؤ بالفشل بفترة زمنية كافية؛

- ✓ اثار الاهتمام بالبيانات المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي على دقة النسب المالية؛
- ✓ ما مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الخاصة باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

قائمة المراجع

١- الكتب

1- ابراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

2- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي(الإدارة المالية)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2006.

3- الجمعية السعودية للمحاسبة، **معلومات المحاسبة و دورها في أسواق الأسهم**، جامعة المملكة العربية السعودية.

4- حمزة الشمّخي، ابراهيم الجزراوي، **الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.

5- حمزة محمود الزبيدي، **أساسيات الادارة المالية**، طبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001

6- حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004.

7- حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي: لاغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

8- خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية**، اثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2008.

9- خلدون ابراهيم شريفات، ادارة التحليل المالي، دار وائل للنشر، الاردن، 2001.

10- دريد كامل ال شبيب، **مقدمة في الادارة المالية المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الاردن، 2013.

11- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود ,**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 .

12- عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008

13- عبد الرحمان بن سانية، **أساسيات التحليل المالي، مطبوعة جامعية**، جامعة غرداية، الجزائر، 2018.

14- عبد الناصر ابراهيم نور و آخرون، **أصول المحاسبة المالية**، دار المسيرة للشنر و التوزيع و الطباعة، الطبعة 2، الأردن، 1999.

15- فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الاولى، SME FINANCIAL ، رام الله، فلسطين، 2008.

16- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004

17- محمد سعيد عبد الهادي، **الادارة المالية الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الاسواق المالية الدولية**، الطبعة الاولى، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2008.

18- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

19- مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي**، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان،2009.

20- منير ابراهيم الهندي، **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009

21- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي : مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى**، عمان، دار وائل للنشر،2005 .

22- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحميل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي**، الطبعة الثالثة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، الاردن، 2011.

23- ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الإدارة المالية**، دار المحمدية العامة، الجزائر،1999.

24- نبيل عبد السلام شاكر، **الفشل المالي للمشروعات : التشخيص، التنبؤ، العلاج، منهج التحليل**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1989.

25- هيثم محمد الزعبي، **الإدارة وتحليل المالي**، الطبعة الاولى، دار الفكر، عمان، 2000.

26- وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن2004 .

ب- الاطروحات والمذكرات الجامعية

1- باصور رضوان، **دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018.

2- بوبكر الصديق، **تطبيق أدوات توقع الفشل المالي لعينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية ورقلة (2011-2013)**، مذكرة ماستر، تخصص مالية كمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.

3- بوضيلف صفاء، **دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي - دراسة تطبيقية في قطاع الحليب ومشتقاته** -، اطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018.

4- جهاد حمدي إسماعيل مطر، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين –دراسة تطبيقية-** رسالة ماجيستر، المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية ،غزة، فلسطين، 2010.

5- حجام الهام، **دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية – دراسة حالةBNA وكالة ام البواقي316 –**، مذكرة ماستر، تخصص مالية تامينات وتسيير المخاطر، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2016.

6- طير الويزة، سايغي باهية فريال، **فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة**،مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015.

7- عبد الرحمان حمزة شمس الدين، **دور أدوات التحليل المالي في تقييم مؤسسة اقتصادية – دراسة حالة سونطراك فرع RTO-**، مذكرة ماستر، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016.

8- عقبي حمزة، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي**، اطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017

9- علي خلق الله عبد الله، **التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، قسم الادارة، كلية الادارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008.

10- عمر عبد الحميد محمد، **قائمة التدفقات النقدية كاداة في التنبؤ بالفشل للبنوك التجارية –دراسة تطبيقية-**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة، مصر، 2010.

11- عمير عبد القادر، علالي محمد، **دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة- دارسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار-**، مذكرة ليسانس، تخصص محاسبة و مالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.

12- لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي – دراسة حالة** -، رسالة ماجستير، تخصص الادارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012

13- هلا بسام عبد الله الغسين، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات - دراسة تطبيقية على قطاع مقاولات لقطاع غزة** -، رسالة ماجستير، إدارة الاعمال، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2004.

ج- المجلات

1- حيدر عباس الجنابي، **التنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية باستخدام نموذج Sherrord- بحث تطبيقي على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة من 2011- 2016**-، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2019، العراق.

2- رافعة ابراهيم الحمداني، ياسين طه ياسين القطان، **استخدام نموذج sherrod للتنبؤ بالفشل المالي -دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية في نينوى**-مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، العدد 10، مجلد 5 لسنة 2013، جامعة الموصل، العراق.

3- رضوان العمار، حسين قصيري، **دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي،** مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 37، العدد 5، سنة 2015، جامعة تشرين، سوريا.

4- علي شاهين و جهاد مطر، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشأت المصرفية العاملة في فلسطين - دراسة تطبيقية -**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (علوم إنسانية)، مجلد 25، العدد 4، 2011، غزة، فلسطين.

5- فراس خضير الزبيدي، **التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الصناعية العراقية باستخدام النسب المالية،** مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، العدد 4، المجلد 15، لسنة2013،جامعة القادسية، بغداد، العراق.

6- وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، **استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،** مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد،المجلد 32، العدد 100 ، 2010، جامعة الموصل، العراق .

د- الملتقيات

1- الشريف ريحان وآخرون، **الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية – من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج،** مداخلة بالملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية يومي 12- 22 أكتوبر 2012 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري، قسنطينة.

هـ- القوانين والاوامر

1- القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 جويلية 2008 ، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009

و- مواقع الانترنيت

1- http://www:mouwazaf-dz.com/t1225-topic.

(تاريخ الاطلاع: 25/ 5/ 2020)

2- https://ar.m.wikipedia.org/wiki/الافلاس

تاريخ الاطلاع: (2020/5/17)

3- www.algerietelecom.dz

تاريخ الاطلاع: (4 /7 / 2020)

4- https://ar.m.wikipedia.org/wiki/اتصالات الجزائر

تاريخ الاطلاع: (2020/9/10)

5- www.algerietelecom.com

تاريخ الاطلاع: (2020/8/22)

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

1- Bruno BACHY et Michel SION, **Analyse financière des compte consolidés normes IFRS**, 2eme édition,Dunod, Paris, 2009.

2- Dominique Rou , Daniel Soulie, **Gestion**, Presses universitaires de France,2 édition,1996.

3- Evreart SERGE et PratditHauret CHRISTAN, **les documents de synthèses : Bilan, compte de résultat, annexes**, e – thèques, 2002.

4- Hubert de la Brusterie, analyse financière, information financière, DUNOD, 3éme éduloir, Paris, 2006.

5- J.F.Daigne "dynamique de redressement d'entreprise " éd d'organisation, Paris, 1986.

6- J.Saulquin et C.H.d'Arcimol, **Gestion Financière**, édition VUIBERT, 1993.

7- J-Y.Eglem,A.Philipps,Raulet, **Analyse comptable et financière**,8eme edtion,Dunod,2000.

8- Patrick piget, **Gestion financière De l'entreprise,**Paris, Edition economique, 1988.

9- Richard Lewis, David Pendrill, **Advanced Financial Accounting,** 6th.ed, Financial Times Prentice-Hall, Inc. 2000.

10- Ross-wester field–JAFF, **Corporate finance**, the mac grow Hill premise on Line, Sixth edition, 2002.

11- ST-PIERRE Josée, La gestion financière des PME Théories et pratiques PUQ, Québec, 1999.

الملاحق

الملحق 01

Algérie Télécom
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia Alger
RC : 18083B02
IF : 000216299033049
AI : 16293838021

BILAN ACTIF

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2017

DRT DOT_MEDEA EDITE LE :21-JUN-20 15:20:47

A C T I F	Note	N Brut	N Amort-Prov.	N Net	N - 1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
ECART D''ACQUISITION OU GOODWILL		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS CORPORELLES		6 243 121 576.31	4 535 955 866.40	1 707 165 709.91	1 819 082 378.62
IMMOBILISATIONS ENCOURS		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS FINANCIERES					
TITRES MIS EN EQUIVALENCE - ENTREPRISE ASSOCIEES		0.00	0.00	0.00	0.00
AUTRES PARTICIPATIONS ET CREANCES RATTACHEES		0.00	0.00	0.00	0.00
AUTRES TITRES IMMOBILISES		0.00	0.00	0.00	0.00
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS NON COURANTS		19 897 749.15	0.00	19 897 749.15	4 069 525.65
IMPOTS DIFFERES ACTIF		0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT		6 263 019 325.46	4 535 955 866.40	1 727 063 459.06	1 823 151 904.27
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		74 188 113.80	3 803 857.81	70 384 255.99	75 713 890.59
CREANCE ET EMPLOIS ASSIMILES					
CLIENTS		253 880 866.23	0.00	253 880 866.23	345 370 635.32
AUTRES DEBITEURS		4 803 299.39	0.00	4 803 299.39	4 688 926.14
IMPOTS		3 421 375.67	0.00	3 421 375.67	2 221 036.07
AUTRES ACTIFS COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINACIERS COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
TRESORERIE		34 637 474.24	0.00	34 637 474.24	57 594 074.66
TOTAL ACTIF COURANT		370 931 129.33	3 803 857.81	367 127 271.52	485 588 564.73
TOTAL GENERAL ACTIF		6 633 950 454.79	4 539 759 724.21	2 094 190 730.58	2 308 740 469.00

الملحق 02

Algérie Télécom
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia Alg
RC : 18083B02
IF : 000216299033049
AI : 16293838021

DRT DOT_MEDEA

BILAN PASSIF

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2017

EDITE LE :21-JUN-20 15:20:47

P A S S I F	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL EMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITATION)		0.00	0.00
CAPITAL NON APPELE		0.00	0.00
PRIMES ET RESERVES (RESERVES CONSOLIDEES(1))		0.00	0.00
ECART DE REEVALUATION		0.00	0.00
ECART D'EQUIVALENCE(1)		0.00	0.00
RESULTAT NET (RESULTAT NET PART DU GROUPE)(I)		148 132 218.84	- 126 494 428.44
AUTRES CAPITAUX PROPRES		0.00	0.00
REPORT A NOUVEAU		1 882 889 954.73	2 340 085 779.52
PART DE LA SOCIETE CONSOLIDANTE(1)			
PART DES MINORITAIRES(1)			
TOTAL I		**2 031 022 173.57**	**2 213 591 351.08**
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		**0.00**	**0.00**
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)		**0.00**	**0.00**
AUTRES DETTES NON COURANTES		0.00	0.00
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABLILISES D'AVANCE		0.00	0.00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**0.00**	**0.00**
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHE		29 073 816.36	50 967 440.44
IMPOT		25 181 246.94	36 197 658.95
AUTRES DETTES		8 913 493.71	7 984 018.53
TRESORERIE PASSIF		0.00	0.00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**63 168 557.01**	**95 149 117.92**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 094 190 730.58**	**2 308 740 469.00**

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDE.

الملحق 03

Algérie Télécom
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia Alger
RC : 18083B02
IF : 000216299033049
AI : 16293838021

BILAN ACTIF

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2018

DRT DOT_MEDEA EDITE LE :21-JUN-20 15:21:28

A C T I F	Note	N Brut	N Amort-Prov.	N Net	N - 1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
ECART D''ACQUISITION OU GOODWILL		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS CORPORELLES		6 664 309 765.09	4 816 880 197.58	1 847 429 567.51	1 707 165 709.91
IMMOBILISATIONS ENCOURS		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS FINANCIERES					
TITRES MIS EN EQUIVALENCE - ENTREPRISE ASSOCIEES		0.00	0.00	0.00	0.00
AUTRES PARTICIPATIONS ET CREANCES RATTACHEES		0.00	0.00	0.00	0.00
AUTRES TITRES IMMOBILISES		0.00	0.00	0.00	0.00
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS NON COURANTS		94 933 496.22	0.00	94 933 496.22	19 897 749.15
IMPOTS DIFFERES ACTIF		0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT		6 759 243 261.31	4 816 880 197.58	1 942 363 063.73	1 727 063 459.06
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		39 867 540.79	2 223 660.98	37 643 879.81	70 384 255.99
CREANCE ET EMPLOIS ASSIMILES					
CLIENTS		419 492 467.14	0.00	419 492 467.14	253 880 866.23
AUTRES DEBITEURS		6 048 031.01	349 301.95	5 698 729.06	4 803 299.39
IMPOTS		3 228 803.57	0.00	3 228 803.57	3 421 375.67
AUTRES ACTIFS COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINACIERS COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
TRESORERIE		104 620 133.89	0.00	104 620 133.89	34 637 474.24
TOTAL ACTIF COURANT		573 256 976.40	2 572 962.93	570 684 013.47	367 127 271.52
TOTAL GENERAL ACTIF		7 332 500 237.71	4 819 453 160.51	2 513 047 077.20	2 094 190 730.58

الملحق 04

Algérie Télécom
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia Alg
RC : 18083B02
IF : 000216299033049
AI : 16293838021
DRT DOT_MEDEA

BILAN PASSIF

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2018

EDITE LE :21-JUN-20 15:21:28

P A S S I F	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL EMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITATION)		0.00	0.00
CAPITAL NON APPELE		0.00	0.00
PRIMES ET RESERVES (RESERVES CONSOLIDEES(1))		0.00	0.00
ECART DE REEVALUATION		0.00	0.00
ECART D'EQUIVALENCE(1)		0.00	0.00
RESULTAT NET (RESULTAT NET PART DU GROUPE)(I)		140 777 286.16	148 132 218.84
AUTRES CAPITAUX PROPRES		0.00	0.00
REPORT A NOUVEAU		2 089 659 819.61	1 882 889 954.73
PART DE LA SOCIETE CONSOLIDANTE(1)			
PART DES MINORITAIRES(1)			
TOTAL I		**2 230 437 105.77**	**2 031 022 173.57**
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		**0.00**	**0.00**
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)		**0.00**	**0.00**
AUTRES DETTES NON COURANTES		0.00	0.00
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABLILISES D'AVANCE		44 210 352.42	0.00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**44 210 352.42**	**0.00**
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHE		85 523 573.95	29 073 816.36
IMPOT		21 162 661.29	25 181 246.94
AUTRES DETTES		131 713 383.77	8 913 493.71
TRESORERIE PASSIF		0.00	0.00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**238 399 619.01**	**63 168 557.01**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 513 047 077.20**	**2 094 190 730.58**

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDE.

الملحق 05

Algérie Télécom
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia Alger
RC : 18083B02
IF : 000216299033049
AI : 16293838021

BILAN ACTIF

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2019

DRT DOT_MEDEA EDITE LE :21-JUN-20 15:22:08

A C T I F	Note	N Brut	N Amort-Prov.	N Net	N - 1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
ECART D''ACQUISITION OU GOODWILL		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		0.00	0.00	0.00	0.00
IMMOBILISATIONS CORPORELLES		7 140 114 991.02	4 965 014 673.31	2 175 100 317.71	1 847 429 567.51
IMMOBILISATIONS ENCOURS		350 000.00	0.00	350 000.00	0.00
IMMOBILISATIONS FINANCIERES					
TITRES MIS EN EQUIVALENCE - ENTREPRISE ASSOCIEES		0.00	0.00	0.00	0.00
AUTRES PARTICIPATIONS ET CREANCES RATTACHEES		0.00	0.00	0.00	0.00
AUTRES TITRES IMMOBILISES		0.00	0.00	0.00	0.00
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS NON COURANTS		170 006 578.44	0.00	170 006 578.44	94 933 496.22
IMPOTS DIFFERES ACTIF		0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT		7 310 471 569.46	4 965 014 673.31	2 345 456 896.15	1 942 363 063.73
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		65 794 791.84	1 731 823.17	64 062 968.67	37 643 879.81
CREANCE ET EMPLOIS ASSIMILES					
CLIENTS		474 314 579.21	0.00	474 314 579.21	419 492 467.14
AUTRES DEBITEURS		8 588 543.50	2 626 855.68	5 961 687.82	5 698 729.06
IMPOTS		5 998 873.81	0.00	5 998 873.81	3 228 803.57
AUTRES ACTIFS COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINACIERS COURANTS		0.00	0.00	0.00	0.00
TRESORERIE		29 435 500.74	0.00	29 435 500.74	104 620 133.89
TOTAL ACTIF COURANT		584 132 289.10	4 358 678.85	579 773 610.25	570 684 013.47
TOTAL GENERAL ACTIF		7 894 603 858.56	4 969 373 352.16	2 925 230 506.40	2 513 047 077.20

الملحق 06

Algérie Télécom
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia Alg
RC : 18083B02
IF : 000216299033049
AI : 16293838021
DRT DOT_MEDEA

BILAN PASSIF

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2019

EDITE LE :21-JUN-20 15:22:08

PASSIF	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL EMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITATION)		0.00	0.00
CAPITAL NON APPELE		0.00	0.00
PRIMES ET RESERVES (RESERVES CONSOLIDEES(1))		0.00	0.00
ECART DE REEVALUATION		0.00	0.00
ECART D'EQUIVALENCE(1)		0.00	0.00
RESULTAT NET (RESULTAT NET PART DU GROUPE)(I)		148 359 071.90	140 777 286.16
AUTRES CAPITAUX PROPRES		0.00	0.00
REPORT A NOUVEAU		2 460 153 685.72	2 089 659 819.61
PART DE LA SOCIETE CONSOLIDANTE(1)			
PART DES MINORITAIRES(1)			
TOTAL I		**2 608 512 757.62**	**2 230 437 105.77**
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		**0.00**	**0.00**
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)		**0.00**	**0.00**
AUTRES DETTES NON COURANTES		0.00	0.00
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABLILISES D'AVANCE		69 809 603.04	44 210 352.42
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**69 809 603.04**	**44 210 352.42**
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHE		100 589 237.39	85 523 573.95
IMPOT		28 907 457.19	21 162 661.29
AUTRES DETTES		117 411 451.16	131 713 383.77
TRESORERIE PASSIF		0.00	0.00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**246 908 145.74**	**238 399 619.01**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 925 230 506.40**	**2 513 047 077.20**

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDE.

الملحق 07

Algérie Télécom
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia Alger
RC : 18083B02
IF : 000216299033049
AI : 16293838021

DRT DOT_MEDEA

COMPTE DE RESULTAT
(Par nature)

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2017

EDITE LE :09-SEP-20 13:49:12

	Note	N	N - 1
VENTE ET PRODUITS ANNEXES		1 061 752 723.27	979 425 443.70
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		0.00	0.00
PRODUCTION IMMOBILISEE		9 628 741.45	23 042 238.45
SUBVENTIONS D"EXPLOITATION		0.00	0.00
I - PRODUCTION DE L"EXERCICE		**1 071 381 464.72**	**1 002 467 682.15**
ACHATS CONSOMMES		- 152 224 430.33	- 276 722 193.42
SERVICES EXTERIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		- 109 093 313.90	- 111 427 112.70
II - CONSOMMATION DE L"EXERCICE		**- 261 317 744.23**	**- 388 149 306.12**
III VALEUR AJOUTEE D"EXPLOITATION (I - II)		**810 063 720.49**	**614 318 376.03**
CHARGES DE PERSONNEL		- 350 260 145.97	- 435 491 979.81
IMPOTS, TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		- 21 269 032.62	- 18 010 074.53
IV EXCEDENT BRUT D"EXPLOITATION		**438 534 541.90**	**160 816 321.69**
AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS		22 814 577.14	12 516 127.44
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		- 3 422 601.11	- 11 167 625.85
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PROVISIONS		- 294 891 982.65	- 296 727 798.33
REPRISE SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		1 520 622.71	86 245.78
V RESULTAT OPERATIONNEL		**164 555 157.99**	**- 134 476 729.27**
PRODUITS FINANCIERS		0.00	0.00
CHARGES FINANCIERES		0.00	0.00
VI RESULTAT FINANCIER		**0.00**	**0.00**
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**164 555 157.99**	**- 134 476 729.27**
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES		0.00	0.00
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		- 25 129 744.37	- 270 894.14
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 095 716 664.57**	**1 015 070 055.37**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**- 956 291 250.95**	**- 1 149 817 678.78**
VII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**139 425 413.62**	**- 134 747 623.41**
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRECISER)		8 706 805.22	8 253 194.97
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)		0.00	0.00
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**8 706 805.22**	**8 253 194.97**
X RESULTAT NET DE L"EXERCICE		**148 132 218.84**	**- 126 494 428.44**
PART DANS LES RESULTATS NETS DES SOCIETES MISES EN EQUIVALENCE (1)		**0.00**	**0.00**
XI - RESULTAT NET DE L"ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0.00**	**0.00**
DONT PART DES MINORITAIRES (1)		**0.00**	**0.00**
PART DU GROUPE (1)		**0.00**	**0.00**

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDES.

الملحق08

Algérie Télécom
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia Alger
RC : 18083B02
IF : 000216299033049
AI : 16293838021

DRT DOT_MEDEA

COMPTE DE RESULTAT
(Par nature)

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2018

EDITE LE :09-SEP-20 13:50:29

	Note	N	N - 1
VENTE ET PRODUITS ANNEXES		1 069 263 733.54	1 061 752 723.27
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		0.00	0.00
PRODUCTION IMMOBILISEE		23 177 696.27	9 628 741.45
SUBVENTIONS D"EXPLOITATION		0.00	0.00
I - PRODUCTION DE L"EXERCICE		**1 092 441 429.81**	**1 071 381 464.72**
ACHATS CONSOMMES		- 175 498 792.68	- 152 224 430.33
SERVICES EXTERIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		- 109 868 400.39	- 109 093 313.90
II - CONSOMMATION DE L"EXERCICE		**- 285 367 193.07**	**- 261 317 744.23**
III VALEUR AJOUTEE D"EXPLOITATION (I - II)		**807 074 236.74**	**810 063 720.49**
CHARGES DE PERSONNEL		- 371 238 310.46	- 350 260 145.97
IMPOTS, TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		- 21 817 024.67	- 21 269 032.62
IV EXCEDENT BRUT D"EXPLOITATION		**414 018 901.61**	**438 534 541.90**
AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS		15 711 206.10	22 814 577.14
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		- 6 848 927.18	- 3 422 601.11
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PROVISIONS		- 289 561 155.16	- 294 891 982.65
REPRISE SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		2 081 717.43	1 520 622.71
V RESULTAT OPERATIONNEL		**135 401 742.80**	**164 555 157.99**
PRODUITS FINANCIERS		0.00	0.00
CHARGES FINANCIERES		0.00	0.00
VI RESULTAT FINANCIER		**0.00**	**0.00**
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**135 401 742.80**	**164 555 157.99**
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES		0.00	0.00
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		72 502.13	- 25 129 744.37
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 110 234 353.34**	**1 095 716 664.57**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**- 974 760 108.41**	**- 956 291 250.95**
VII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**135 474 244.93**	**139 425 413.62**
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRECISER)		5 303 041.23	8 706 805.22
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)		0.00	0.00
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**5 303 041.23**	**8 706 805.22**
X RESULTAT NET DE L"EXERCICE		**140 777 286.16**	**148 132 218.84**
PART DANS LES RESULTATS NETS DES SOCIETES MISES EN EQUIVALENCE (1)		**0.00**	**0.00**
XI - RESULTAT NET DE L"ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0.00**	**0.00**
DONT PART DES MINORITAIRES (1)		**0.00**	**0.00**
PART DU GROUPE (1)		**0.00**	**0.00**

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDES.

الملحق 09

Algérie Télécom
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia Alger
RC : 18083B02
IF : 000216299033049
AI : 16293838021

DRT DOT_MEDEA

COMPTE DE RESULTAT
(Par nature)

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2019

EDITE LE :09-SEP-20 13:52:04

	Note	N	N - 1
VENTE ET PRODUITS ANNEXES		1 080 208 216.66	1 069 263 733.54
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		0.00	0.00
PRODUCTION IMMOBILISEE		28 537 769.54	23 177 696.27
SUBVENTIONS D"EXPLOITATION		0.00	0.00
I - PRODUCTION DE L"EXERCICE		**1 108 745 986.20**	**1 092 441 429.81**
ACHATS CONSOMMES		- 175 030 266.96	- 175 498 792.68
SERVICES EXTERIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		- 105 432 257.77	- 109 868 400.39
II - CONSOMMATION DE L"EXERCICE		**- 280 462 524.73**	**- 285 367 193.07**
III VALEUR AJOUTEE D"EXPLOITATION (I - II)		**828 283 461.47**	**807 074 236.74**
CHARGES DE PERSONNEL		- 431 482 266.16	- 371 238 310.46
IMPOTS, TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		- 21 804 564.33	- 21 817 024.67
IV EXCEDENT BRUT D"EXPLOITATION		**374 996 630.98**	**414 018 901.61**
AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS		20 605 512.27	15 711 206.10
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		- 1 928 479.50	- 6 848 927.18
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PROVISIONS		- 281 278 189.06	- 289 561 155.16
REPRISE SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		586 027.43	2 081 717.43
V RESULTAT OPERATIONNEL		**112 981 502.12**	**135 401 742.80**
PRODUITS FINANCIERS		0.00	0.00
CHARGES FINANCIERES		0.00	0.00
VI RESULTAT FINANCIER		**0.00**	**0.00**
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**112 981 502.12**	**135 401 742.80**
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES		0.00	0.00
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		0.00	72 502.13
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 129 937 525.90**	**1 110 234 353.34**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**- 1 016 956 023.78**	**- 974 760 108.41**
VII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**112 981 502.12**	**135 474 244.93**
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRECISER)		35 377 569.78	5 303 041.23
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)		0.00	0.00
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**35 377 569.78**	**5 303 041.23**
X RESULTAT NET DE L"EXERCICE		**148 359 071.90**	**140 777 286.16**
PART DANS LES RESULTATS NETS DES SOCIETES MISES EN EQUIVALENCE (1)		**0.00**	**0.00**
XI - RESULTAT NET DE L"ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0.00**	**0.00**
DONT PART DES MINORITAIRES (1)		**0.00**	**0.00**
PART DU GROUPE (1)		**0.00**	**0.00**

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDES.